01/89 - 390

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

سجل تحت رقم
التاريخ
الرقم

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان
كلية الآداب و العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية
قسم الثقافة الشعبية
فرع الأنثروبولوجيا

مذكرة لنيل شهادة الماجستير
الموضوع

مظاهر الصراع السياسي بالجزائر و تأثيراته على الديمقراطية 1954 – 2004

- إعداد الطالب :
- مومني زيان

- إشراف الأستاذ:
- د. بشير محمد

أعضاء لجنة المناقشة

- أ.د. عكاشة شايف - أستاذ التعليم العالي - جامعة تلمسان - رئيسا
- د. محمد بشير - أستاذ محاضر - جامعة تلمسان - مشرفا
- أ.د. محمد سعيدي - أستاذ التعليم العالي - جامعة تلمسان - عضوا
- د. مزوار بلخضر - أستاذ محاضر - جامعة تلمسان - عضوا
- أ. لحسن بوزيدي - أستاذ مكلف بالدروس - جامعة تلمسان - عضوا خبيرا

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان - كلية الآداب و العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية

2008 - 2007

بسم الله الرحمن الرحيم

"... و ما أوتيتم من العلم إلا قليلا... "

صدق الله العظيم

الإهـــــــــــــــــــــــــــــــداء

إلى:

- أرواح الشهداء

- الأولياء و الأبناء

- الأساتذة المؤطرين و المفكرين و العلماء

- الأستاذ المشرف و المساعدين و الأصدقاء.

أهدي هذا العمل المتواضع

الـــــــــــــــــــشـكـــــــــر

إن بداهة الحاجة للآخرين في كل الانجازات ، و بمختلف أنواعها وأحجامها.
يجعلنا نقر و ننوه، بأفضال كل من ساعدنا على انجاز هذه الرسالة ،
من قريب أو من بعيد ، شاكرين للجميع حسن التأطير و التكوين والتوجيه .
و أخص إدارة و أساتذة الجامعة ، وكلية الآداب ، و قسم الثقافة الشعبية ،
و رئاسة المجلس العلمي، و رئيس و أعضاء لجنة المناقشة.
دون أن أنسى الأستاذ المشرف و المحترم: د- بشير محمد.
الذي لم يبخل بشيء، وساعدني منهجيا و معرفيا بكيفية يعود لها الفضل،
في انجاز و ترتيب و طبع و تقديم رسالتي هذه . وأجدد له ،و لكل
أساتذتي الشكر و العرفان ،مع كامل التمنيات بالتوفيق و الصحة و طول النفس
العلمي ، حتى يفيدون الدفعات القادمة و يساعدون على إثراء و إثارة الإنتاج
الفكري النافع و المنير لمجتمعنا و وطننا.
كما أشكر السادة الحضور و الإخوة الطلبة على تشريفهم لنا في هذه الجلسة ،
متمنيا للجميع النجاح و التوفيق و السلام عليكم .

مقدمة البحث و إطاره المنهجي

مـــقدمـــة الـــبحث و إطـــاره الـــمنهجـــي

1 – الـــــــمقدمـــة

إن الطبيعة السياسية للموضوع ،أثرت على المجتمع وزادت حدة لتوتراته على الجزائر و مختلف مؤسساتها السياسية و الاجتماعية . و هي العوامل التي جعلت من موضوع الصراع محل اهتمام و رغبة، مثيرة ومحرجة في نفس الوقت. مثيرة في مسعاها للتوصل إلى نتائج، قد تساهم في تفسير و إثراء بعض جوانب الحقل السياسي و المعرفي و لو بقليل.

و محرجة لأنها تعالج موضوعا حساسا بتشعباته و خلفياته و أطرافه ، قد تصعب فيها أو تستحيل الأحكام الموضوعية. و على هذا الأساس و بعد ثقل و دموية العشرية الحمراء، وعسر التحول الديمقراطي و معايشة كل أنواع و درجات تجرع مرارة الصراع من طرف الشعب و المجتمع عامة . أصبحت معالجة الموضوع و الأخذ فيه ، واجبا أخلاقيا و وطنيا . يلزم كل محبي الحياة والسلم الاجتماعي و الحوار . بنبذ العنف و الصراع و العداء، المخل و المضر بالتوازن من جهة، و المعطل للتنمية و الديمقراطية السياسية من جهة أخرى . خاصة و أن السياسة: في أحد أهم معانيها ، تعني نفي العنف و الصراع والحرب خارج المدينة ، بمعنى خارج الدولة ، و ضمن روح و أهداف هذا التعريف ، و باعتباري أعيش ضمن هذا المجتمع و أتفاعل مع أحداثه و وقائعه . التي بلورت اهتماماتي و انشغالاتي الفكرية و الاجتماعية، وكذا مشاعري و مساهماتي في كل ما يتعلق بمصيره و تحوله و تطوره نحو الأفضل.

و لهذا الغرض سأعالج موضوع الصراع في بابين و سبعة فصول و خاتمة.

ولقد ارتأيت ضرورة تخصيص الباب الأول للتأسيس النظري و القومي للموضوع .

- و أعني بالتأسيس النظري : وضع البحث في إطاره المرجعي للفكر الصراعي و مدارسه ونظرياته .
- و بالتأسيس القومي: وضعه في إطار الصراع العربي، لتشابه تراكماته و مخاطره على مستقبل الدول العربية و مجتمعاتها إن لم تحل أسبابه.

كما خصصت الباب الثاني لمعالجة الإشكالية الأساسية للبحث و لكل ما يفسر و يوضح مختلف التساؤلات و الفرضيات المتعلقة بها .

كما سيتضح في مراحل البحث لاحقا .

2 – الإطار الـــــمنهجـــي

2–1 دواعي الاختيار

– الـــموضوعية :

من أهم دواعي اختيارنا للموضوع هي واقعيته و ثقله على المجتمع بكل فئاته و مؤسساته ، و طيلة عشرية حمراء كاملة ، فرضت اللااستقرار السياسي و الاجتماعي على الساحة الوطنية و ما ترتب عنها من سلبية على الأحداث و السياسة العامة، وتنميتها الديمقراطية و الاقتصادية زيادة على اختلال التوازن و الجرح العميق لنفسية المجتمع . و التي يصعب علاجها أو قد يطول .

– الـــــذاتيـــة :

إن البيئة الاجتماعية و تبادل تفاعلاتها و تأثيراتها و معايشتها للوجع الوطني الاجتماعي و السياسي ، إضافة إلى الانشغال السياسي الاجتماعي الشخصي كلها عوامل ساهمت ودفعتني لاختيار الموضوع . و ربما لأن طبيعته تتناسب مع تجربتي الاجتماعية و السياسية ومع اختصاصي الفلسفي و التاريخي الأنثروبولوجي.

2-2 أهداف البحث :

- **الهدف العام :** تحقيق الأجوبة و التفسيرات الممكنة للإشكالية و مختلف تساؤلاتها و فرضياتها
- **الهدف التفصيلي :** – تحديد أطراف و أسباب الصراع .
  – تحديد نتائجه و تأثيراته على التنمية و الديمقراطية .
  – فائدة الصراع و أضراره .
  – اقتراحات لعلاجه و تخفيض شدته على الأقل .

2-3 المجال الزمكاني للبحث

وقع الاختيار على مرحلة 1954 – 2004

بمعنى الثورة و ما تخللها من صراعات أضداد ، و مرحلة الاستقلال و ما عرفته من أزمات في وعلى الحكم مرورا إلى مرحلة الديمقراطية ومعاناة عسر التحول متأثرة بأعطاب الماضي و متطلعة لضرورات المستقبل ، معتمدة في ذلك على درجة النية و الوعي الديمقراطي . نية الإرادة السياسية للنظام في الانتقال إلى ديمقراطية فعلية من جهة ، ووعي المجتمع و نموه السياسي و تصميمه على الحياة في ظل الديمقراطية و الحرية و السيادة للشعب من جهة أخرى .

2-4 الصعوبة المعترضة في البحث

- إن ثقافة الكتمان التي تميزت بها السياسة الجزائرية بالإضافة إلى حساسية الموضوع ،و ما سببته من تحفظ و إحراج و خوف . و رفض الخوض فيه، هذا من جهة، و من الأخرى فعدم كتابة التاريخ الجزائري عامة و السياسي على الخصوص ، يجعل النتائج و المقاربات المتعلقة بموضوع البحث، افتراضية أو استنتاجيه احتمالية. و هذه كلها عوامل تعكس صعوبته و حساسيته لا سيما الجوانب السيئة فيه و المسيئة من جهة أخرى للبعض من جيله في مختلف فئات المجتمع .
- اعتبار مجالات عديدة لا تزال مغلقة في المجتمع و لا يستطيع البحث العلمي أن يحقق فيها كثيرا نظرا لانتقاص القيمة الاجتماعية للعلوم الإنسانية عامة، و تجاهل الدور الممكن أن تلعبه هذه العلوم خاصة الانثروبولوجية في التحولات الاجتماعية الجارية.
- قلة المراجع في الموضوع و في أحسن الأحوال فالمتوفر منها يتضمن عيوب الترجمة، والتحريف و التزييف أحيانا .
- و العامل الأكثر صعوبة هو التردد الشخصي، و التوتر أحيانا و الانشغالات الاجتماعية المتعددة و التي يعود لها السبب في التباطؤ و التأجيل بل التعطيل أحيانا، تبعا لما تتطلبه تلك الانشغالات من تنقلات مستمرة الشيء الذي يتنافى و متطلبات البحث من استقرار و استمرارية دون انقطاع .

2-5 الإشكالية العامة حول الموضوع

- أيهما يفسر مظاهر الصراع السياسي بالجزائر و تأثيراته على الديمقراطية ؟
  طبيعة المجتمع أم عدائية و حقد نخبه على بعضها ؟ .

2-6 فرضيات اختبار الإشكالية

- ماهي أطراف و أسباب و نتائج هذا الصراع ؟.
- هل كان الصراع فقط بين السياسي و العسكري كما يزعم ؟.
- هل كانت السلطة سببه الوحيد وعبر كل المراحل ؟ .
- هل ساعد الصراع على التنمية و الديمقراطية . أم عطلها و أضر بها ؟.

2-7 المنهجية المتبعة:

منهجية البحث السوسيوتاريخي المقارن : الذي وصفه برتراند بادي B .badie في دراساته خاصة "سوسيولوجيا الدولة " من كتابه (الدولتان) إذ يقول أن الأصل في المنهج السوسيوتاريخي هو في استعمال التعارض المتتابع في عدة خطط تحليلية (...) ، تسمح بتفسير الاستراتيجيات.[1] الشيء الذي نحاول تطبيقه على مراحل بحث الصراع السياسي بالجزائر و تأثيراته على الديمقراطية. ولكن بممارسة الباحث المبتدئ الذي لم يستوف بعد، القدر المطلوب و الكافي في ميدان البحث الاجتماعي و الأنثروبولوجي . زيادة على نقص التجربة في استثمار المعطيات المعرفية و المنهجية.

2-8 التقنية المستعملة

حاولت القيام بتطبيقات و مقابلات ميدانية و مباشرة ، في أوساط الفئات السياسية الضالعة و الفاعلة في الميدان . إلا أن عائق التحفظ و البروتوكولات، و كثرة انشغالاتها وقف دون ذلك. وعليه لجأت إلى أهم الآراء و التصريحات و الانتقادات و الحوارات المتلفزة والمكتوبة ، لبعض الشخصيات المركزية في النظام و لمختلف مراحل الحكم فيه . و اعتمدتها كتقنية لاختبار الإشكالية العامة للبحث و فرضياتها. خاصة و أن مردود القيمة المعرفية لهذه

---

(1)- B- Badie : les 2 états ,pouvoir et société en occident et en terre de l'islam ed . fayard paris 1986 p 12.

التقنية لا يقل أهمية عن المقابلة المباشرة الممتنعة المنال كما وضحنا ، و أعتقد أن التقنية تكون قد عوضت ووفرت القيمة التطبيقية المنتظرة من المنهج السوسيوتاريخي المقارن و المعتمد في بحثنا .

البـــــاب الأول : التأسيس النظري و القومي للصراع

الـــــــفصل الأول: مفهوم و نظريات ومدارس الصراع

الـــــفصل الـــثاني : الصراعات السياسية في العالم العربي

مفهوم و نظريات و مدارس الصراع

1 – مفهوم الصراع

الصراع في الأصل نزاع بين شخصين يحاول كل منهما أن يتغلب على الأخر بقوته المادية كالصراع بين الأبطال الرياضيين أو الصراع بين الدول في الحرب و يطلق الصراع مجازا على النزاع بين قوتين معنويتين تحاول كل منهما أن تحل محل لأخرى ، كالصراع بين رغبتين أو نزعتين أو مبدئيين أو وسيلتين أو هدفين أو الصراع بين القوانين ، ويقال أن العقل يصارع نفسه إذا كان لا يستطيع أن يسلم من التناقض عند نظره في بعض الموضوعات . [1]

وقد يأخذ الصراع عدة أوجه ثقافية ، اقتصادية و سياسية في المجتمع ، وقد تؤثر تفاعلاته و بدرجات متفاوتة في المجتمع و قد عرف التاريخ فكر صراعي عام و نظريات صراع فكر تقليدي و معاصر .

و عموما فمفهوم الصراع و في أبسط معانيه وأبسط حدوده يعني الموقف المتعارض بين أثنين أو أكثر من الفاعلين الاجتماعيين حول قضية ما، في البناء الاجتماعي. ثقافية كانت او اقتصادية أو سياسية، و يعتبر الصراع السياسي السلطوي هو المقصود بموضوع بحثنا هذا.
و بأكثر دقة و توجيه فالجانب الموضوعي منه و الظاهر الذي يجد تعبيرا و دلالة في مظاهر سلوكية محددة في شكل مظاهرات، اعتصامات، محتشدات،اعتقالات، انقلابات واغتيالات،كما يتضح مختصرا في مختلف مراحل التاريخ السياسي و السلطوي العربي عامة وفي مختلف مراحله و الجزائري على الخصوص بين نخبه السياسية و العسكرية من 1954 إلى 2004.

---

(1) – المعجم الفلسفي لجميل صليبا، دار الكتاب اللبناني ،ص 725.

2 – نظريات و مدارس الصراع

و إذا ما حاولنا تلخيص نظرية الصراع في الفكر الاجتماعي التقليدي [1] فإننا نوجزها في الداروينية الاجتماعية التي صاغها داروين كإحدى فروع نظرية التطور الاجتماعي في كتابيه أصل الأنواع وانحدار الإنسان ، و للدروينية أتباع في الفكر الاجتماعي عموما ، وكلهم عالجوا نظرية الصراع في ضوء المفاهيم الداروينية و بصور و كيفيات مختلفة ، ولكنها تصب كلها في القانون الانتخاب الطبيعي و البقاء للأقوى و الأصلح، كأفراد أو جماعات أو دول. و لهذا خضعت الأجناس البشرية للصراع المتواصل من اجل البقاء، و تمثل الدولة النظام الاجتماعي الحاسم في مواجهة الصراع و العداء بين الأجناس؛ و الدولة ظاهرة اجتماعية تخضع لقوانين الطبيعة و أساس إنشاءها هو تغلب جماعة على أخرى و إقامة أقلية ذات سيادة و قوة لممارسة الحكم و إخضاع الفئات و الجماعات الضعيفة الأخرى لسيادتها؛ وفي نفس السياق ترى نظرية الصراع في علم الاجتماع المعاصر [2] إن إشكالية الصراع قد أصبحت تعبر عن تيارين أساسيين مختلفين و متضادين.

يمثل الأول[3] ماركس K.marx و بنهايمر F.Oppenheimer و زميل G.Simmel وابن خلدون و غيرهم و هو اتجاه يرى أن العلاقات الاجتماعية تقوم على النزاع و الصراع المستمر ولا تهتم بالتوازن و الانسجام الاجتماعي ، ويؤكد أصحاب الاتجاه أن الصراع يؤدي إلى التغيير و التغير الاجتماعي ، و أن الثبات والتوازن و السكون هو الغير العادي و المضر بالحراك الاجتماعي، و أن الصراع هو الحالة الصحية الديناميكية الاجتماعية للمجتمع ومؤسساته .

---

(1)– كتاب تاريخ علم الاجتماع. د– محمد علي محمد ، دار المعارف الجامعية الاسكندرية، سنة 1986 ، ص 511

(2) – نفس المرجع ، ص 529 .

(3) – كتاب نقد الفكر الاجتماعي المعاصر ، د– معن خليل عمر ، دار الافاق الجديدة بيروت ص 25 .

ويمثل الثاني[1] أوكست كونت A.Comte ، دوركهايم E.Durkheim، تالكوت بارسونزT.Parsons و روبرت بارك R.parckو غيرهم حيث ينظرون إن الأساس في المجتمع هو الترابط و التوازن الانسجام وتخلص رؤية البنائية الوظيفية هذه أن الثابت و الصحي للمجتمع هو التوازن و أن الغير العادي والمؤقت و المرضي للمجتمع هو التعارض و النزاع والصراع لمؤسساته .

و يرى[2] لويس كوسر Coser .lewis في مؤلفه وظائف الصراع الاجتماعي نقدا لكلا التيارين المتضادين السابقين القائل أحدهم بمطلقية الصراع كأساس في البناء الاجتماعي و الثاني القائل هو الأخر بمطلقية الانسجام و التوازن في البناء الاجتماعي ، و تبعا لتطرف الفكرين (الوظيفي و الصراعي)جاءت وجهة نظر لويس كوسر كنظرية جديدة لتطعيم نظرية الصراع ، معتمدا في ذلك أن خاصية الطبيعة البشرية في تكوينها و علاقتها تحمل صفة قابلية الوفاق و قابلية الصراع و تبعا لهذا يرى كوسر ضرورة توحيد الفكرين في صورة متكاملة الجوانب للمجتمع الإنساني ، لأن الحياة الاجتماعية لا تمثل التوازن و التكافؤ و الانسجام دائما كما لا تمثل التنازع و التصارع دائما ؛ و إنما هي ذات صفة متكاملة و متوازنة و متصارعة في نفس الوقت وفي عدة ميادين و مراحل في المجتمع تنفجر بمسببات تهدأ بإزالة تلك المسببات بحل موضوع الخلاف ؛ بمعنى أن مصادر الصراع متعددة و متباينة لكن المصدر الرئيسي للصراع هو العمل السياسي و التدرج التنظيمي للسلطة و النفوذ و تقاسم المصالح و المناصب ؛ و بالتالي ورغم لموضوع البحث من فوارق شاسعة مع مدارس و فكر الصراع لمختلف المذاهب الاجتماعية العامة و الشاملة عبر التاريخ و المجتمعات و الميادين إلا أنني ارتأيت

---

(1) – كتاب نقد الفكر الاجتماعي المعاصر ، د– معن خليل عمر ، دار الافاق الجديدة بيروت ص 26-27

(2) – نفس المرجع ، ص 37 .

و من باب التأسيس و المقاربة ضرورة التطرق و بإيجاز لخصوصيات وجهتي نظر الصراع في الفكر الاجتماعي التقليدي و المعاصر و الانتهاء إلى توضيح أن الغاية من الصراع ليست أبدية و إنما من أجل حل مسبباته و بالتالي توظيف تلك الإسقاطات على واقع موضوع البحث وفرضياته.

الـصراعـات الـسيـاسيـة فـي الـعالـم الـعربـي

مـقـدمـة

فحينما يثار التساؤل عن الصراعات الداخلية تنصرف الأذهان في الغالب إلى مشكلات الأقليات الدينية والعرقية، لكن المشكلة في الدول العربية أكبر من ذلك وأوسع مدى، فالصراعات الداخلية في الدول العربية تتمظهر في صورتين، هما: صراع الدولة مع الأقليات، وصراعها مع "الأكثريات"، أي مع غالبية شعبها. فالمظهر الأول ثقافي عرقي، والثاني سياسي اجتماعي. وما جعل المشكلة على هذا القدر من التعقيد والتركيب، هو بنية الدولة العربية الحالية، ونظامها السياسي المتصلب، الذي يسد منافذ الصعود والنزول من القيادة وإليها بالطرق السلمية، ويعيق الحراك الاجتماعي الطبيعي، ويرفض الاعتراف بالتعددية وبممارسة الآليات الديمقراطية .

شيء من الـتاريخ

روى ابن كثير في تاريخه أن معاوية بن أبي سفيان لما زار المدينة المنورة لأول مرة بعد أن استقر له الملك في الشام "توجه إلى دار عثمان بن عفان، فلما دنا إلى باب الدار صاحت عائشة بنت عثمان وندبت أباها، فقال معاوية لمن معه: انصرفوا إلى منازلكم فإن لي حاجة في هذه الدار، فانصرفوا ودخل، فسكن عائشةَ بنت عثمان، وأمرها بالكف، وقال لها: يا بنت أخي، إن الناس أعطونا سلطاننا، فأظهرنا لهم حلما تحته غضب، وأظهروا لنا طاعة تحتها حقد، فبعناهم هذا بهذا، وباعونا هذا بهذا، فإن أعطيناهم غير ما اشتروا منا شحوا علينا بحقنا، وغمطناهم بحقهم، ومع كل إنسان منهم شيعته، وهو يرى مكان شيعته، فإن نكثناهم نكثوا بنا ثم لا ندري أتكون لنا الدائرة أم علينا". [1] ولعل هذا النص يصور أبلغ تصوير مشكلات الصراعات الداخلية في الدول العربية في جذورها التاريخية، وأسبابها الاجتماعية والسياسية.

---

(1) – ابن كثير: البداية والنهاية 132/8، مكتبة المعارف، بيروت.

لقد قال معاوية كلامه هذا في ظروف شبيهة إلى حد ما بالظروف السياسية السائدة في الدول العربية اليوم.

الآليات السياسية التي استخدمها معاوية ليست بعيدة عن الآليات التي يستخدمها بعض قادة الدول العربية اليوم تعويضا عن الشرعية الضائعة وتغطية على الظلم السياسي والاجتماعي السائد ومحاولةً لاحتواء الصراعات الداخلية .

- مجتمع ممزق بصراعات مريرة على السيادة، حلت الأحقاد السياسية فيه محل التآخي والتعاضد، وأصبح الأخذ بالثأر والثأر المضاد هو السائد.
- انقطاع التواصل الطبيعي بين الحاكم والمحكوم، بسبب تجاوز منطق التراضي والتدافع السلمي، وسيادة منطق القوة والغلبة.
- قيادة فرضت نفسها بالقوة، واعتبرت السلطة حقا طبيعيا لها (أعطونا سلطاننا / شحوا علينا بحقنا) لكنها فقدت الثقة في شعبها لعدم شرعيتها.
- خوف تلك القيادة الدائم من شعبها، مما يجعلها تتحسب للثورات في كل وقت (فإن نكثناهم نكثوا بنا، ثم لا ندري أتكون لنا الدائرة أم علينا).
- شعب فقد الثقة في قيادته، لأنها لم تقم لخياره وزنا، وتجاوزت حدود العدل في الحكم والقسم (وأظهروا لنا طاعة تحتها حقد).
- ثورات شعبية مشتتة الجهد، متضاربة الأهداف، لكل منها وجهة، فهي لا تعرف العمل المشترك، ولا تدرك ما يجمع بينها (ومع كل إنسان منهم شيعته).
- سيادة العلاقات النفاقية بين الحاكم والمحكوم، وإظهار كل منهما للآخر غير ما يبطن، نظرا لانسداد أبواب التعاون الحر والتناصح النزيه (فأظهرنا لهم حلما تحته غضب، وأظهروا لنا طاعة تحتها حقد).

كما أن الآليات السياسية التي استخدمها معاوية ليست بعيدة عن الآليات التي يستخدمها بعض قادة الدول العربية اليوم، تعويضا عن الشرعية الضائعة، وتغطية على الظلم السياسي والاجتماعي السائد، ومحاولةً لاحتواء الصراعات الداخلية. فقد اعتمد معاوية إستراتيجية "أنا أو الطوفان" أثناء الحرب، ثم تحول إلى إستراتيجية "الدهاء والعطاء" بعدها، وهو أمر شبيه ببعض الآليات المتبعة في الدول العربية حاليا، كما سنرى فيما بعد.

1 - جذور الـــصراع

يمكن إجمال جذور الصراعات الداخلية في الدول العربية اليوم في عدة أسباب:

1-1 الأسباب التاريخية

منها أن أغلب الدول العربية دول مصطنعة، بل هي "دول مصنعة" إذا استعملنا تعبير البروفيسور عيديد دويشة [1]، فهي لا تعبر عن هوية ثقافية متميزة، أو كتلة بشرية محددة الملامح، بقدر ما تصور عبث المستعمرين الذين رسموا حدودها ومنحوها شهادة الميلاد، واستهتارهم بمصير الأمة العربية. بل إن معظم الدول العربية بحدودها اليوم لا تعبر عن كيانات سياسية كان لها وجود متميز قبل الاستعمار، فالولاء للدولة الذي هو الضامن للانسجام الاجتماعي لايزال – وسيظل – ناقصا في الدول العربية، ولايزال الولاء للأمة الأوسع من الدولة، أو للكيانات الطائفية والعرقية والجهوية الأضيق منها هو السائد، لأن الدولة العربية المعاصرة لم يكن ميلادها طبيعيا في أغلب الأحوال، ولا كان حصيلة تطور تاريخي ذاتي، بل ولدت ولادة قيصرية لا تزال آلامها مستمرة، في شكل صراعات داخلية مريرة.

---

(1) – Adeed Dawisha : the assambled state,communal conflicts and government contral in Iraq (in :Ethnic control and international politics in themiddle east p61,Ed by: Leonard Binder, press University of Florida , USA 1999)

1- 2 أسبـــاب أخلاقيـــة

إن الممارسة السياسية في دول الغرب تخضع لمعايير أخلاقية أساسها احترام كرامة الفرد وخيار الناس والاعتراف بحق الاختلاف.

فإن الممارسة السياسية في دول الغرب تخضع لمعايير أخلاقية، أساسها احترام كرامة الفرد وخيار الناس، والاعتراف بحق الاختلاف. وليس في دول الغرب اليوم من يبلغ به الانحطاط الأخلاقي أن يهدم مدينة على رؤوس ساكنيها نكاية بمعارضيه، كما حدث في "حماة" السورية، أو يبيد قرية كاملة بالسلاح الكيماوي، كما حدث في "حلبجة" العراقية، أو يشن "حربا قذرة" تشبثا بالكرسي كما يحدث في الجزائر الآن. صحيح أن الغربيين لا يريدون هذه الأخلاقيات لغيرهم، فالإنسان الغربي "لا يحمل فضائله خارج عالمه" كما لاحظ بحق المفكر الجزائري مالك بن نبي [1]، لكنهم يلتزمون بها في ممارستهم السياسية الداخلية، وهو ما ينقص الدول العربية اليوم. وربما لا توجد بلدان على وجه البسيطة اليوم (إذا استثنينا صربيا وبوروندي ورواندا) يسترخص فيها الناس إراقة الدماء ويستسهلون انتهاك الحقوق والحرمات في صراعهم السياسي، مثل الدول العربية والإسلامية. وهذا انحطاط أخلاقي يحتاج إلى دراسة خاصة تتناول جذوره التاريخية وأسبابه الاجتماعية والفكرية والنفسية العميقة.

1-3 أسباب أيديولوجية

وهي ذات صلة بميراث الاستعمار وظهور القوميات. لقد تعايش العديد من الأقوام في المنطقة المعروفة باسم العالم العربي اليوم خلال قرون مديدة، دون صراع على موضوعات مثيرة للخلاف اليوم مثل موضوع اللغة والهوية، وكان السبب في ذلك هو أن الإسلام أدى إلى نوع

(1) - مالك بن نبي: فكرة الأفريقية – الآسيوية ص 22 ترجمة الدكتور عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق . 1985

من الانصهار والتمازج، كما منح قدرا من المرونة الداخلية في المجتمعات الاسلامية. لكن ظاهرة الاستعمار ثم ظاهرة الأيديولوجية القومية التي تزامنت معه وأعقبته غيرا هذه المعادلة، فلم يعد الانصهار القديم بين الأقوام قائما، ولا عادت تلك المرونة التاريخية قائمة أيضا. بل أصبح بربري الجزائر والمغرب، وكردي العراق وسوريا –مثلا– يعبران تعبيرا مغاليا عن تميزهما القومي عن الأغلبية العربية التي يعيشون بينها، كما أصبح بعض العرب ينظرون بكثير من الريبة إلى تلك النزعة، ويفسرونها على أنها سوء قصد في أحسن الأحوال، أو عمالة للخارج وتآمر على الوحدة الوطنية في أسوئها .. وقد أشار العديد من الباحثين إلى أثر الأيديولوجيا القومية في إثارة الحرب بين العرب والأكراد العراقيين مثلا [1] وهو أمر يصدق على حالات أخرى عديدة.

1–4 أسباب اجتماعية

أهمها نقص العدل الاجتماعي الذي ينتج الرضا بالسلطة، أو التغاضي عنها على الأقل، ويعين على الانسجام الاجتماعي والتآلف السياسي. ففي أغلب الدول العربية يسود الظلم الاجتماعي والأَثَرة، وتقل الشفافية والمراقبة والمحاسبة، بشكل لم يعد له وجود في أغلب دول العالم. وتحرم الدولة قوى اجتماعية عريضة من حقها الشرعي في السلطة والثروة. فإن كانت لهذه القوى الاجتماعية خصوصيات ثقافية أو عرقية تم كبتها بسطوة وشدة، بدلا من الاعتراف بها مكونا من مكونات المجتمع له الحق في التحرك ضمن الفضاء الاجتماعي والسياسي الفسيح. ولم يكن هذا الظلم الاجتماعي ليمر بدون أثر سلبي على بنية الدولة ولحمة المجتمع، لأن "الظلم مؤذن بخراب العمران" حسب تعبير ابن خلدون، والصراعات الداخلية مظهر من مظاهر هذا الخراب. ولعل في نزوح أغلب سكان الدول العربية من الريف إلى المدينة سببا اجتماعيا آخر،

(1)– Adeed Dawisha : the assamble State p 67

فأهل الريف أكثر زهدا في خدمات الدولة وأخف عبئا عليها من أهل الحضر، الذين تنمو لديهم روح المطالبة وعدم الرضا بالتفاوت الاجتماعي، وتضغط عليهم ظروف حياة لا تستغني بالكفاف ولا ترضى بالظلم.

1-5 أسباب اقتصادية

منها فشل مشاريع التنمية الاقتصادية. فالحكومات التي تنجح في مشاريعها الاقتصادية، وتقود بلدانها إلى الإقلاع الاقتصادي، تكتسب عادة نوعا من الرضا يعوض عن نقص الشرعية السياسية، ومن أمثلة ذلك النهضة الاقتصادية في الصين اليوم، والنجاح العسكري الباهر الذي تمكن من إنجازه الشيوعيون السوفيات أثناء الحرب العالمية الثانية. لكن أغلب حكومات الدول العربية تعاني من الخللين معا، مما جعل الأزمة مركبة، عسيرة على الحل: فلا التضحية بالشرعية تم تعويضها بنهضة اقتصادية وعمرانية أو نجاحات عسكرية ميدانية، ولا مُنح الناس حرياتهم وحُفظت لهم كرامتهم الفردية وخياراتهم الجماعية. وهكذا لم يجد الناس متنفسا في بناء السلطة ولا في أدائها، فالبناء غير شرعي والأداء غير فعال.

1-6 أسباب ثقافية

منها انشطار الهوية الثقافية بسبب الاستعمار وميراثه، خصوصا في الدول التي استعمرتها فرنسا. ومنها تخلف الثقافة السياسية، وتحكم بعض "الكوابح" النفسية والاجتماعية في الذهنية العربية، جراء تجربة تاريخية غير موفقة في مجال علاقة الراعي بالرعية. وهو أمر يرجع إلى ميراث حرب "صفين" منذ منتصف القرن الأول الهجري. لقد أثمرت التجربة التاريخية البائسة في مجال الشرعية السياسية تشاؤما عميقا في الذهنية العربية تجاه أية محاولة للإصلاح السياسي السلمي والتعددية السياسية. وقد غالى بعض الفقهاء في التعبير عن هذا التشاؤم، فوصموا كل محاولة للإصلاح أو التعبير عن التعددية بصفة "الفتنة"، وبالغوا في تحذير الناس من الوقوف في وجه

السلطان مهما كان ذلك مجديا ومتعينا، واشتطوا في تبرير الظلم السياسي خوفا من "الفتنة"، حتى إن بعض علماء الأزهر أفتى بعدم جواز مقاومة "نابليون" إبان غزوه لمصر، متعللين بأن ذلك فتنة، وألف أحد الفقهاء الموريتانيين كتابا سيئ الصيت أثناء الاستعمار الفرنسي سماه: "النصيحة العامة والخاصة في التحذير من قتال الفرانصة" (الفرنسيين) نحا فيه المنحى نفسه. وهذه العقلية الجبرية التبريرية التي تسد الباب أمام الأمل في الإصلاح والنضال السلمي، هي التي تفتح الباب للانفجارات والتمزقات الداخلية غير الموزونة.

1-7 أسباب خارجية

فليس خفيا أن العديد من الدول الغربية تتلاعب بملف الأقليات والصراعات الداخلية في الدول العربية، لاعتبارات إستراتيجية، تسعى من خلالها إلى الإبقاء على "نقاط ساخنة" يمكن اتخاذها ذريعة عند الحاجة لترسيخ النفوذ في المنطقة، والتحكم في مسارها السياسي وثرواتها الاقتصادية. ورغم أن بعض السياسيين العرب -حكاما ومعارضين- يبالغون أحيانا في تصوير هذا التدخل والتأثير الخارجي، ويفسرونه تفسيرا تآمريا لا يخلو من مغالاة، فإن لهذه الظاهرة أساسا موضوعيا واضحا للعيان. فالتدخل الأميركي في العراق بدعوى "حماية" الأكراد والشيعة، والدعم الفرنسي لبيادقه – خصوصا الفرانكوفونيين منهم– مجرد مثال على ذلك. والغالب أن يكون التدخل الأجنبي لصالح الأقليات –أو هكذا يتم تصويره– إذا كان الصراع بين الدولة وأقلية من مواطنيها، أما إذا كان الصراع بين الدولة والأكثرية فيكون التدخل لصالح الدولة (الحكومة عادة). والغالب كذلك ألا ينتج عن التدخل الخارجي أي حل حاسم للصراع، بقدر ما يؤدي إلى الإبقاء عليه في حدود معينة يمكن التحكم بها وتوجيهها. ومن مظاهر التأثير الخارجي تدخل بعض الدول العربية في الصراعات السياسية المشتعلة في دول عربية أخرى، وهي ظاهرة سنشير إلى أمثلة منها في ما بعد. وربما كان التدخل السوري في الصراع اللبناني بعد

اتفاقية الطائف هو الاستثناء الوحيد الذي أثمر استقرارا نسبيا، ووضع حدا للاقتتال اللبناني، نظرا لخصوصية العلاقة التاريخية بين البلدين.

وكثيرا ما يكون سبب الصراعات الداخلية في الدول العربية مزيجا من هذه الأسباب مجتمعة، فالصراع الدموي في الجزائر اليوم –مثلا– ترجع جذوره إلى تعاضد كل هذه العوامل والأسباب، فهو نتيجة لانشطار في الهوية الثقافية ناتج عن النفوذ الثقافي الفرنسي، و حساسيات إيديولوجية وفساد وعجز في التنمية الاقتصادية، وتدخل فرنسي مباشر لدعم السلطة الموالية لفرنسا، مع العوامل الأيديولوجية التي يشترك فيها المجتمع الجزائري مع غيره من المجتمعات العربية، وأخيرا إشكال الشرعية السياسية الذي نتحدث عنه الآن.

2– إشكال الـــشرعية الـــسياسية

أصبح من مسلمات العلوم الاجتماعية اليوم أن الشرعية السياسية من أهم أسباب الاستقرار وتفادي النزاعات. و من ثمرات الشرعية السياسية ذات الصلة بموضوعنا هنا:

أولا: أنها تستبدل بالإكراه المادي إكراها معنويا نابعا من إرادة المجتمع، والإلزام القسري بالتزام طوعي تمليه فكرة التعاقد. وبذلك تكون "الشرعية هي الشكل الروحي للسيطرة، والمظهر المعنوي للإكراه" [1]. ولا يعني هذا اختفاء ظاهرة القسر والإكراه المادي في ظل السلطة الشرعية، فتلك ظاهرة لا تنفك عن فكرة السلطة، حتى عد "أدموند بورك" في كتابه "تأملات في الثورة الفرنسية" أن "القسر في عداد حقوق الإنسان، شأنه شأن الحرية سواء بسواء" [2]..

---

(1)– جاك دونديو دوفابر: الدولة ص 9، ترجمة د. سموحي فوق العادة، ط ثانية، منشورات عويدات، بيروت– باريس 1982

(2) – جان جاك شوفاليه: أمهات الكتب السياسية من ماكيافيلي إلى أيامنا 72/2 ترجمة جورج صدقي، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي السورية، دمشق 1980

وإنما سينحصر هذا الإكراه في أضيق حدود، فيقتصر استخدامه ضد المجرمين والخارجين على المجتمع، "لأن السلطة المعترف بها (الشرعية) تنحصر بقمع نقاط محدودة من التمرد، وتستند إلى قاعدة نفسية من الرضا العام" [1]. ولا تخفى قيمة الشرعية هنا في تفادي الصراعات الداخلية التي تمزق المجتمعات العربية اليوم.

الشرعية السياسية هي الضامن لما أسماه الفيلسوف الألماني هيغل "الدولة المنسجمة" أي الدولة التي يسود فيها الاعتراف بحق الاختلاف واحترام خيار الناس في شكل القيادة التي تسوسهم ويتم تسوسهم ويتم حل الخلافات فيها بقوة الإقناع أو القانون.

ثـــانيـــا: أن المجتمعات التي تقودها سلطة شرعية يسودها السلم الاجتماعي والانسجام، وهما خاصيتان نابجتان عن انبثاق الدولة من المجتمع، وصدورها عنه في سير عملها، وإمكانية التداول السلمي للسلطة دون إثارة صراع داخلي يمزق لحمة المجتمع ويعوق مسيرته. وبذلك يستمر التطور الاجتماعي صُعُدا وعلى مهل دون انقطاعات أو تمزقات، بما أن "أساس كل تطور هو حصول وحدة اجتماعية طوعية" [2].

فالشرعية السياسية هي الضامن لما أسماه الفيلسوف الألماني هيغل "الدولة المنسجمة" [3]، أي الدولة التي يسود فيها الاعتراف بحق الاختلاف، واحترام خيار الناس في شكل القيادة التي تسوسهم، ويتم حل الخلافات فيها بقوة الإقناع أوالقانون، لا بقوة السلاح. وهذا النمط من "الدولة المنسجمة" هو الذي ينقص المجتمعات العربية اليوم.

---

(1) – دوفابر: الدولة ص 9

(2) – د.برهان غليون: الوعي الذاتي ص 31، دار البراق 1986

(3) – لاحظ كتاب هيغل: العقل في التاريخ، ترجمة الدكتور عبد الفتاح إمام.

ثـــالثـــا: تمثل الشرعية عاملا من أهم عوامل القوة في المجتمعات البشرية "فالشرعية هي أيضا شكل من أشكال القوة" [1] لأنها تكسب المجتمع تلاحما ومنعة ضد الأعداء، فكم من شعوب ضعيفة قليلة العدد استطاعت صد عدو شرس بفضل قوة التلاحم هذه، التي هي ثمرة من ثمار الشرعية "فالشرعية إذن على حد تعبير "فاكلاف هافيل" تمثل قوة الضعفاء" [2]. أما المجتمعات التي تحكمها سلطة استبدادية فإن الصراع الدائر بين الطامحين إلى السلطة يضعفها، ويجعلها لقمة سائغة أمام أول عدو طارق، رغم قوتها البادية، لأن الاستبداد وجه أساسي من "أوجه الضعف في الدول القوية". [3] لكن يبدو أن حكام الدول العربية الذين يراهنون على القوة في حسم الصراعات الداخلية في بلدانهم لا يدركون أهمية هذا النوع من عوامل القوة والضعف.

وليس يخفى على المتتبع للصراعات الداخلية في الدول العربية اليوم أن انعدام الشرعية السياسية وسيادة الاستبداد بالأمر والانفراد بالقرار سبب جوهري –إن لم يكن أهم سبب– في تلك الصراعات. فقادة الدول العربية الآن لا يستمدون شرعيتهم من اختيار الناس، بل من الوراثة أو الغلبة، أو من مزيج منهما، أو حتى من تحالفات دولية وراء البحار. وليس كانعدام الشرعية مسبب للصراعات، وليس مثل الاستئثار بالسلطة والثروة مثير للأحقاد. وأطرف ما طرأ على أزمة الشرعية السياسية في الدول العربية خلال الأعوام الأخيرة اتجاه الدول التي كانت تسمي نفسها "جمهوريات" إلى التحول إلى ملكيات. وقد تم ذلك بالفعل في سوريا، ومن المتوقع أن تسير دول أخرى على نهجها وأن يأتينا الغد القريب برؤساء ورثوا قيادة "الجمهوريات" من آبائهم!!.

---

(1) – فرانسيس فوكوياما: نهاية التاريخ والإنسان الأخير ص245، ترجمة حسين أحمد أمين، طبعة أولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1993

(2) – فوكوياما: نفس المرجع ص 227

(3) – تحدث فوكوياما في كتابه "نهاية التاريخ" (ص 29– 50) عما دعاه "أوجه الضعف في الدول القوية" فجعل الاستبداد من أهم تلك الأوجه، وهو محق في ذلك.

3– تناقضات التعامل مع الصراع

إذا كانت هذه هي أسباب الصراعات الداخلية في الدول العربية، فإن المرء سيتوقع من قيادات الدول العربية التعامل معها بهذا المنطق، أي بالغوص إلى جذور الشر واقتلاعها، من خلال رفع المظالم، وإيجاد متنفس للقوى الاجتماعية والسياسية للتعبير عن نفسها، وإعطاء الأقليات حقوقها المشروعة في التميز الثقافي والتنمية الاجتماعية. لكن السياسات المتبعة في الدول العربية لعلاج الصراعات الداخلية توجهها رؤى إستراتيجية من نوع آخر، يمكن إجمالها في نوعين، إستراتيجية إلهاب المعركة، وإستراتيجية احتوائها.

"أنا أو الطوفان"

تهدف إستراتيجية إلهاب المعركة إلى إقناع عامة الناس بأنه لا بديل عن القيادة الحالية سوى الخراب والدمار. وهي مزيج من العمل العسكري المحدود والحرب النفسية الشاملة، وذلك منطق قديم عبر عنه الفرنسيون بعبارتهم الشهيرة "أنا أو الطوفان" Moi ou le deluge. وهكذا باسم محاربة التخريب تخرب السلطة حياة الناس، وتحت راية مكافحة الإرهاب تمارس أبشع صوره. في إستراتيجية "أنا أو الطوفان" تتولى الأجهزة السرية نصيب الأسد لأن الوسائل القذرة المستخدمة لا يمكن المجاهرة بها .

وفي إستراتيجية "أنا أو الطوفان" تتولى الأجهزة السرية نصيب الأسد، لأن الوسائل القذرة المستخدمة لا يمكن المجاهرة بها. وقد لفتت نظري فقرتان من تقديم القاضي الإيطالي "فرديناندو أينبوزيماتو" لكتاب "الحرب القذرة" La Sale Guerre الذي أصدره مطلع هذا العام "حبيب سويدية" الضابط السابق بالقوات الخاصة في الجيش الجزائري، إحداهما بعنوان "إستراتيجية التوتر" La strategie de tension والثانية بعنوان "السلطة الخفية"

Le pouvoir invisible . فهما عنوانان يعبران بعمق عن هذه الإستراتيجية بشقيها النظري والعملي.

ولا تخلو دولة عربية تقريبا من تبني مظهر من مظاهر إستراتيجية "أنا أو الطوفان"، فهي كلها تجرم معارضيها، وتتهمهم بالعمالة والخيانة وتفريق الصف وتهديد الوحدة والاستقرار، وتخيف الناس منهم ومن برامجهم السياسية والاجتماعية. إنما تختلف القيادات العربية في درجة تطبيق هذه الإستراتيجية، من العمليات السرية الدموية ،و التصفية الجسدية ، إلى الزج بالمعارضين في السجون ، إلى الخطاب الإعلامي المثير، إلى درجات أخرى أخف وطأة في دول عربية أخرى.

ومع ذلك فإن هذا المنطق لايزال هو السائد في أغلب الدول العربية اليوم، كل ما تغير هو أن "الدهاء" الذي كان موهبة فردية ينبغي أن يتسم بها الحاكم، أصبح اليوم مهنة تتولاها أجهزة بيروقراطية سرية، وأن "العطاء" الذي كان مجرد منح "ألف دينار" كافيا فيه، أصبح اليوم ثروة طائلة تعد بمليارات الدولارات.

ومن الأمثلة على الإجراءات السياسية من هذا النمط اتفاقية الجزائر عام 1975 بين العراق وإيران التي استطاعت السلطة العراقية من خلالها قطع المدد الإيراني عن الأكراد العراقيين، مقابل تنازلات لإيران في "شط العرب" (وقد دفع البلدان ثمن ذلك في ما بعد بحرا من الدماء) ومنها أيضا "تعيين العديد من الشيعة العراقيين في القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم في العراق عام 1982، أشد أعوام الحرب مع إيران ضراوة" [1] وزيادة تمثيلهم في القيادات العليا للدولة من نسبة 24% إلى نسبة 50% في السنة نفسها [2].

(1) - Aded Dawisha : the Assembled State p70

(2) – نفس المرجع ص 74

ومن الأمثلة على الإجراءات الأيديولوجية تشبث السلطة السورية بنوع من التوجه القومي العربي يعوض نظرة الناس إليها كأقلية حاكمة، ومبالغة السلطة العراقية في بناء وزخرفة المساجد والأضرحة الشيعية أثناء حربها مع إيران لكسب ود الشيعة العراقيين، وتأكيد السلطة المغربية على معاني الولاء للأسرة "العلوية- النبوية" وطاعة "أمير المؤمنين". أما الإجراءات الاقتصادية فمن أمثلتها شراء ولاء بعض الزعامات السياسية والقبلية الكردية في العراق، وإعطاء امتيازات اقتصادية لقوة خارجية مقابل الاحتماء بها، كما هو الحال في علاقة معظم الحكام العرب بفرنسا و أمريكا .

وتقترب إستراتيجية الاحتواء تجاه الأقليات من النجاح كلما رافقها نوع من التسامح والاعتراف المعنوي بالأقليات، وتجنب أي استقطاب طائفي في المجتمع. وربما كان من أمثلة النجاح في هذا الشأن تعامل كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر مع الأقليات الشيعية فيهما، حتى إن أغلب الناس لا يعلمون بوجود هذه الأقليات. وربما كانت الكويت مثالا آخر للنجاح في احتواء شيعتها، وإن كان أقل من المثالين السابقين، كما تدل عليه حوادث توتر داخلي أثناء الحرب العراقية الإيرانية.

ويمكن استخلاص إن إستراتيجية إلهاب المعركة أكثر بروزا في "الجمهوريات" العربية، لأن حكامها عسكريون يميلون إلى حلول "عملياتية" لمشكلاتهم السياسية، وإن إستراتيجية احتواء المعركة أكثر بروزا في الملكيات، لأن حكامها غير عسكريين، باستثناء الأردن، فهم يميلون إلى أن اجتناب الحرب أسهل من كسبها، كما أن تحت أيديهم من الموارد ما يجعل لسياسة "العطاء" أثرا فعالا.

4- تعاملات السلطة مع الصراع

وكثيرا ما تقع بعض الحكومات العربية في تناقضات أخلاقية وسياسية مثيرة للانتباه في التعامل مع الصراعات الداخلية في بلدانها، والتخلص من معارضيها، سواء كانوا من الأكثرية أو من الأقليات: ففي الوقت الذي تحرم فيه حكومات المغرب العربي أقليات مثل بربر الجزائر والمغرب وأفارقة موريتانيا من استخدام لغاتهم في المدارس باسم حماية اللغة العربية، تحمي تلك الحكومات ميراث الاستعمار الفرنسي ولغته في التعليم وفي الإدارة على حساب اللغة العربية. وبينما تلح تلك الحكومات على اعتبار الإسلام أهم عامل للتوحيد والانسجام الاجتماعي والسياسي في محاولة لاحتواء الأقليات المسلمة غير العربية، ترفض الاعتراف بالقوى السياسية الإسلامية التي تسعى إلى تحويل هذا الشعار إلى برنامج عملي. وفي الوقت الذي كانت فيه السلطة السعودية تقود دعاية عالمية ضد الشيعة الإيرانيين، وتصمهم بالكفر أثناء حربهم مع العراق، خوفا من النفوذ الإيراني، وانسجاما مع الإستراتيجية الأميركية في الخليج آنذاك، كانت السلطة نفسها لا تريد لتلك الدعاية أن تمتد إلى الأقلية الشيعية في السعودية نفسها، تجنبا لما يزعزع البيت الداخلي، وفي منطقة النفط بالذات في شرق البلاد. وبالمنطق نفسه كان العراق يأوي "الإخوان المسلمين" الهاربين من القمع في سوريا في الوقت الذي يستأصل فيه "الإخوان" العراقيين، وتدعم قيادة كل من سوريا والعراق "حزب العمال الكردستاني" التركي رغم قمع كلتيهما للأكراد في بلدها، وتؤيد السعودية الشيوعيين اليمنيين في حرب انفصالهم رغم حربها على الشيوعية طيلة الحرب الباردة ضمن "إستراتيجية التطويق" الأميركية للاتحاد السوفياتي. وأحيانا يؤدي هذا الاضطراب وعدم الانسجام في الإستراتيجية إلى مواقف حرجة، فبينما تؤكد السلطة العراقية مثلا على توجهاتها العروبية، من أجل احتواء الأغلبية الشيعية العربية، فإنها تثير بذلك حفيظة الأكراد غير العرب.

لكن دعم المعارضين في الدول الأخرى لم يعد بضاعة رابحة عربيا، بل أصبح العكس هو الصحيح، كما نرى الآن.

من الأمور الملفتة للنظر في العقدين الأخيرين، ضعف ظاهرة دعم الدول العربية للمعارضين السياسيين في الدول العربية الأخرى، مقارنة بالستينيات والسبعينيات. ويبدو أن الحكام العرب توصلوا إلى نوع من "الردع المتبادل" أو إن شئت "الرعب المتبادل"، فلم يعد أي منهم يجرؤ على دعم معارضي غيره، خوفا من استخدام السلاح نفسه ضده. بل تطورت الأمور باتجاه التنسيق في مجال الأمن، والتعاون في مجال سياسة البقاء.

ولعل من أبرز مظاهر ذلك تكثيف أعمال "مجلس وزراء الداخلية العرب" ولقاءاته في السنوات الأخيرة، بمبادرة من تونس والسعودية ومصر والجزائر. وتقدر مصادر مقربة من مجلس وزراء الداخلية العرب معدل المؤتمرات الأمنية العربية المشتركة بحوالي 22 مؤتمرا كل عام [1]. كما أصبح معروفا اليوم أن "مجلس وزراء الداخلية العرب" هو الهيئة الوحيدة من هيئات العمل العربي المشترك التي تعمل بفاعلية وانتظام، مما يكشف طغيان الهاجس الأمني على تفكير القادة.

ومن أهم ما تفتقت عنه أعمال مجلس وزراء الداخلية العرب "المعاهدة العربية لمكافحة الإرهاب" التي تم التوقيع عليها في شهر أبريل 1998 وأصبحت نافذة المفعول في ماي 1999. وقد انتقدت العديد من منظمات حقوق الإنسان العربية والدولية هذه الاتفاقية، لأنها تضمنت تعريفا فضفاضا للإرهاب، وركزت على أبعاده السياسية، وجعلته يشمل كل "اعتداء على الملوك والرؤساء العرب أو على زوجاتهم أو أقاربهم أو ولاة عهدهم أو وزرائهم" (الفقرة "ب" من المادة 2) دون تحديد قانوني لمعنى "الاعتداء" هنا، مما يجعله متسعا لأي عمل سياسي معارض، مهما يكن شرعيا وسلميا.

---

(1) – صحيفة "الشرق الأوسط" يوم 2001/06/03 .

وحرص صائغوا الاتفاقية على أن ذلك "لا يعد جريمة سياسية، حتى وإن كانت دوافعه سياسية". أي أنه يعتبر جريمة جنائية لا سياسية. والهدف من ذلك هو سد الباب أمام المعارضين للحصول على اللجوء السياسي في أي بلد من البلدان الموقعة. وتجعل المادة 1/25 من الاتفاقية من حق السلطة القضائية في أي دولة موقعة على الاتفاقية أن تطلب من السلطات في الدول الأخرى اعتقال أي شخص أو أشخاص لمدة شهر، حتى يأتي أمر بترحيلهم إليها، دون إلزام السلطة المتقدمة بالطلب بأي نوع من الأدلة القضائية قبل الاعتقال.

والملاحظ من خلال هذه الجهود الجماعية غياب التعامل مع الصراعات الداخلية بمنطق سياسي، وانعدام المبادرات ذات الطابع الدبلوسي في تناولها، واختصارها في صيغة إجرامية جنائية، والميل إلى اعتماد الحلول الأمنية، رغم أن الدول العربية ليست فيها عصابات مثل مافيا المال الإيطالية أو مافيا المخدرات الكولومبية، فجذور العنف فيها سياسية بالدرجة الأولى.

5- تعاملات المعارضة مع الصراع

هذا عن إستراتيجيات الدولة، أما خصومها فلديهم إستراتيجياتهم الخاصة بهم، ومنها:

أولا: الاستعانة بظهير خارجي، له موقف سلبي من حكومة ذلك البلد، أو مطامح للحصول على موطئ قدم فيه، أو مجرد متعاطف تربطه ببعض القوى المحلية روابط عرقية أو ثقافية. وكثيرا ما يكون هذا الخيار محفوفا بالمخاطر، لأنه إن خدم القضية على المستوى الميداني، فهو يضر بها على المستوى المعنوي. لأن ذلك يمكن الدولة من إلصاق تهمة العمالة والتآمر الخارجي بمعارضيها، وسلبهم نقاء رسالتهم وأخلاقية نضالهم. وربما كان هذا من أسباب استمرار محنة الأكراد. وقد لاحظ العديد من الدارسين للصراعات الطائفية في الدول العربية أن ذلك هو السبب الذي جعل الأقليات الشيعية في دول الخليج العربية تتردد كثيرا في طلب العون من إيران، لأن ثمن دعمها الخارجي قد يكون باهظا في الداخل. وقد استفادت بعض الحكومات من

هذه المعادلة الحرجة، حيث يشير "ميخائيل حرب" إلى "تبني السلطة البحرينية إستراتيجية ترويج إعلامي. للعلاقات بين المعارضة البحرينية [الشيعية] وإيران، وحتى اختلاق مثل تلك العلاقة أحيانا" [1].

تحتاج الحكومات العربية إلى مقدار معقول من الانفتاح الإعلامي يرسخ التعددية الفكرية والأيديولوجية ويترع فتيل الفكر الإطلاقي المتشنج الذي يجعل كل طرف من مكونات الفضاء السياسي يعتقد أنه مستودع الحكمة والصواب وأن ما سواه شر مطلق.

ثـــانيا: حمل السلاح ضد الدولة أشخاصا ورموزا، وخوض حرب عسكرية ضدها، من أجل إرغامها على قبول المطالب أو الرضى بالتفاوض على الأقل. وهذا حال الأكراد العراقيين، وبعض الجماعات الإسلامية المسلحة في مصر والجزائر. ولا تدل هذه الإستراتيجية على نجاح كبير، بل غالبا ما تؤدي إلى نتائج عكسية. لأن الحرب ضد السلطة كثيرا ما تتحول إلى حرب ضد المجتمع، وأحيانا بتدبير من السلطة نفسها، وكل من أعلن الحرب على مجتمعه فالفشل مآله. كما أن هذا المنحى يعطي السلطة ذريعة لمحاربة المعارضة السياسية السلمية في بلدانها، تحت مظلة محاربة الإرهاب ووقف العنف، كما هو الحال في مصر والجزائر وتونس و المغرب .

6- نتائج التعاملات المتناقضة مع الصراع

إذا ظلت هذه المتناقضات متبعة من طرف الدولة و المعارضة، فليس من شك في أن الدول العربية مقدمة على مزيد من الصراعات الداخلية، قد تتفاوت درجة حدتها من دولة إلى أخرى، من أعمال العنف المعزولة والقمع المحدود إلى الحرب الأهلية والانفجار الاجتماعي الشامل.

---

(1)- the Ethnic Ties a Mickael Herb : Subordinate Communities and Utility of the (in Ethnic Coflic Neigh boring Regim , Iran and the Shaa of the Arabe States and politics in the middl East P.160

وفي الصراع بين الدولة العربية وشعبها، يبدو ميزان القوى في صالح الدولة على المدى القريب، لأسباب أهمها:

- ضعف الوعي السياسي لدى الشعوب العربية، مما يجعل التلاعب بمشاعرها السياسية أمرا سهلا، سواء باستثارتها ضد عدو خارجي موهوم، أو ضد قوى تغيير داخلية، يتم تشويهها في الذهنية العامة بيسر.
- أنانية القوى السياسية المحلية، وعدم قدرتها على تشكيل جبهة عريضة ضد الاستبداد والفساد الضارب بأطنابه، والتواضع على قواعد أخلاقية للعمل السياسي، تضمن حرية العمل للجميع، وتتحاكم إلى الشعب كما هو الحال في العديد من دول العالم الآن.
- هشاشة القيادات السياسية البديلة، والنقص في خبرتها التنظيمية والتخطيطية والفنية. وقد لاحظ الباحث الأميركي "هرير دكمجيان" ذلك في دراسته للحركات الإسلامية، فقال "بغياب طليعة منظمة، فإن الصراع الذي لا محيد عنه بين الحركات الأصولية والدولة ستميل كفته لصالح الدولة في المستقبل القريب على الأقل" [1].

أما على المدى البعيد فإن ميزان القوى سيميل لصالح القوى الاجتماعية والسياسية المناوئة للحكومات الحالية بدون ريب. ولعل مما يزكي هذا الحكم:

- أن هذه القوى تمثل الشرعية الشعبية، بينما الحكومات غير شرعية ، في معظمها كما رأينا من قبل. ومهما تكن براعة الحكومات العربية في التكيف والتلون والتنسيق الأمني، وجرأتها على البطش بالقوى السياسية والاجتماعية في بلدانها، فإن ذلك ليس درعا كافيا للحماية على المدى البعيد.

---

(1) - H . Dekmejian : Islam in Revolution Fendeinentalism in the Arabe word P. 177. F.E.D Syracuse university Press 1985 .

- مهما كان من نقص في الخبرة لدى القوى السياسية العربية، وعدم تمرسها بالألاعيب التي تستخدمها الحكومات لتحتمي بها، فإن هذه أمور عملية يسهل اكتسابها مع الزمن، إذ لم تعد خبرات العصر مقصورة على نخبة ضيقة، مثلما كان الحال غداة رحيل الاستعمار، بل أصبحت مشاعة للجميع.
- إن القوى السياسية العربية بدأت تدرك ما يجمع بينها، ولم تعد بدرجة الاستقطاب الإيديولوجي الذي كان سائدا في الستينيات والسبعينيات، والذي جعل الإيقاع بينها وضرب بعضها ببعض أمرا سهلا. ومن مظاهر هذا التطور الجديد التقارب الحالي بين القوى العروبية والقوى الإسلامية، والتنسيق بينهما في العديد من الأمور. ومن شأن هذا التقارب أن يثمر في النهاية عن ظهور "كتلة اجتماعية" قوية تدفع بالدولة العربية إلى التصالح مع شعبها.

وفي المحصلة إن استمرار الصراعات الداخلية في الدول العربية نذير شؤم وعلامة خطر مستقبلي يهدد المجتمعات العربية في الصميم، ويعرض لحمتها لخطر التمزق. وأقل ما فيه أنه يهدر الطاقات الداخلية، بدلا من توظيفها في عملية النهضة والبناء. لقد لاحظ "شبلي تلهامي" أنه "في الوقت الذي تشتد فيه الحاجة في العالم العربي إلى الثروات الوطنية لاستعمالها في التغلب على الأزمة السياسية والاجتماعية، يتم استخدام تلك الثروات في الإجراءات الأمنية القمعية "[1]، وهو أمر لا يخص حالة دون اخرى و إنما عام و متفاوت نسبيا بين الدول العربية .

إن حركة التاريخ لا يمكن إيقافها لكن يمكن توجيهها والتأثير عليها وحركة التاريخ الآن تدفع إلى الحرية والتعددية في العالم و في البلاد العربية خاصة، فهل ستستوعب الدولة العربية معنى هذا المسار.

---

(1)- Shibly Telhami : Power, Legitimacy and Peace-Making in - Arabe coalitions (in : Ethinc:Shibly Telhami International Politics in the Middle East P . 51).

أما إذا أدركت القيادات العربية هذه المخاطر، وأرادت التعامل معها بعمق وصدق، كما نتمنى، فلا بد من إعادة النظر في بعض الأمور الجوهرية، وأهمها الانتباه إلى أن روح العصر لم تعد تسمح باستمرار البنى السياسية السائدة في الدول العربية الحالية، فقد ماتت الأيديولوجيات التي كان تبرير الاستبداد جزءا من صياغتها النظرية، والتي استفاد منها الحكام العسكريون الثوريون في العقود الماضية، كما أصبح الولاء العرفي التاريخي الذي يستمد منه الملوك شرعيتهم رخوا جدا بتأثير من ثقافة العصر وحياته. فالتطور الاجتماعي في الدول العربية يضغط الآن نحو الانفتاح السياسي والعدالة الاجتماعية والقبول بالتعددية السياسية والعرقية والثقافية. فلم يعد أمام الحكومات العربية سوى التكيف مع المعطيات الجديدة أو مواجهة نتائج التخلف عن التطور الاجتماعي في بلدانها. وتخلف الدولة عن المجتمع كثيرا ما يكون باهظ الثمن، بالنسبة للحاكم والمحكوم على حد سواء.

7- ملخص بعض الرؤى في علاقة الصراع بمستقبل الدول العربية

أولا: يرى محمد مختار الشنقيطي *[1]

على المدى القريب تحتاج الحكومات العربية إلى مقدار معقول من الانفتاح الإعلامي، يرسخ التعددية الفكرية والأيديولوجية، ويترع فتيل الفكر الإطلاقي المتشنج الذي يجعل كل طرف من مكونات الفضاء الاجتماعي و الثقافي و السياسي، حاكما كان أو معارضا، يعتقد أنه مستودع الحكمة والصواب، وأن ما سواه خطأ مطلق.

وأما على المدى البعيد فتحتاج الحكومات إلى نوع من "العقد الاجتماعي" في علاقتها بالقوى السياسية المحلية، ينبني على احترام خيار الناس، والاعتراف بحق الاختلاف. كما تحتاج إلى نوع من "العقد الطائفي" مع الأقليات في بلدانها، يعترف بوجودها وبخصوصياتها، ويفتح الباب أمامها للتعبير عن تلك الخصوصيات سياسيا وثقافيا دون خوف أو حرج. فالاعتراف بالمعارضين السياسيين وبالأقليات العرقية والثقافية، والتعامل معهما كفاعل سياسي، لا كقوى إجرامية خارجة على القانون، واعتبارهما شريكين شرعيين في السلطة والثروة، بعيدا عن منطق القمع أو الاحتواء.. هو السبيل الوحيد إلى بناء "الدولة المنسجمة"، وتصالُح الدولة العربية مع ذاتها.

إن حركة التاريخ لا يمكن إيقافها، لكن يمكن توجيهها والتأثير عليها. وحركة التاريخ الآن تدفع إلى الحرية والتعددية في البلاد العربية. فهل ستستوعب الدولة العربية معنى هذا المسار، وتتكيف معه بمرونة ويسر، أم ستضع السدود والحواجز أمامه حتى يندفع تيارا جارفا يحطم كل شيء؟؟.

---

* (1) كاتب وباحث موريتاني مقيم في الولايات المتحدة الأميركية.

ثانيا: ويرى محمد جابر الأنصاري *[2]

و يقول أنه " من المحال تصور وطن في تنازع مع ذاته يستطيع التعايش بسلام مع غيره " في حين يشير ابن خلدون إلى" أن الأوطان الكثيرة العصائب قل أن تستحكم فيها دولة "[1] و من هنا تكمن أهمية دراسة الصراعات ، و ضرورة إيجاد الحلول الممكنة لمسبباتها . و يرى أيضا أن الطريق الأمثل لفهم الصراعات الداخلية العربية يتمثل في العودة إلى الجذور التاريخية لهذه الصراعات ، و فهمها فهما جيدا و يقول فالعودة للجذور لا تمثل اهتماما أكاديميا نظريا منفصلا عن الواقع العربي المعاصر لان هذه النزاعات كما أثبتت التجارب في العقود الأخيرة مازالت تعيد إنتاج ذاتها بأشكال مختلفة . و أحيانا بأشكال مماثلة متكررة ، سواء في الصراع القطري ، أو ما دون القرى ، أو ما دون الوطني و الذي أصبح اليوم سمة المرحلة الراهنة بين القبائل و الطوائف و المذاهب سواء عند مركزية السلطة أو المجتمع (العراق و الصومال) ، أو حتى عندما تسنح لها فرصة التعددية الديمقراطية في ظل الدولة القائمة (اليمن، موريتانيا،كويت ، لبنان). و هكذا يرى أن العصائب تعطي المبرر و الحجة لهذه السلطات من أجل قطع الطريق أمام النمو الديمقراطي العربي .

ولأن الصراعات العربية ترتبط بعدة عوامل فان مستقبلها، قد يتحدد بعوامل عدة كذلك هي :

- ضرورة تطور مفاهيم المجتمع المدني في البناء الاجتماعي العربي .
- اندماج البنى الأهلية في المجتمع للتخفيف من حدة الصراع الأهلي .
- دور الدولة في الحد من الصراعات بخدمتها لجميع فئات المجتمع دون تمايز للقبائل أو العشائر أو الجهات ، و إلا ستصبح طرفا في الصراع بتحيزها أو عدم خدمتها .

و الحل في نظر الأنصاري هو الحل الوطني الاجتماعي لكل الطوائف و القبائل من جهة و حياد الدولة تجاهها من جهة أخرى .

---

*[2] محمد جابر الانصاري مفكر وباحث بحريني، عضو مجلس دولة ومؤسس معهد العالم العربي بباريس1982

(1)– محمد جابر الأنصاري ، إشكالية التكوين المجتمعي العربي ، أقليات أم أكثرية متعددة ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1997

ثالثا : ويرى عبد الإله بلقزيز *[3]

"أن المجتمع العصباوي يعاني من عسر شديد في تحقيق الاندماج الاجتماعي بين مكونات"،[1] ويشرح بعض الأمور في ما يتعلق بدور الدولة اتجاه الصراع الأهلي تتمثل :

- دور الدولة التوحيدي في الخدمة و التوجيه لمختلف المكونات الطائفية .
- تشكيل النظام المواطني.
- التنمية الديمقراطية .
- استقلالية الدولة على العصبيات.
- وقف الاستثمار السياسي للعصبيات "فرق تسد".
- تنمية المجتمع المدني و الديمقراطية و الثقافة .

وهو يتفق مع الانصاري فيما ذهب إليه فيقول " إننا لا نعلق كبير الأمل على الدولة الراهنة في البلدان العربية وفيما يمكن أن تقوم به من دور على صعيد الصراعات الأهلية ، بل ينعدم تماما تصور أي دور ايجابي لها في هذا الباب اللهم إذا جاءت إدارة تصحح دورها و تغير السلطة فيها مما يعني تغيير البنى الاجتماعية ايجابيا و بالتالي تغيير أسلوب الدولة ايجابيا كذلك حتى تؤمن شرعيتها ، وتؤسس لمدخل السياسة و المجتمع المدني الفعلي [2] .

---

* [3] عبد الاله بلقزيز أستاذ فلسفة و مفكر و كاتب مغربي .

(1) – عبد الإله بالقزيز ، دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية ،مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1997.

(2) – عبد الإله بالقزيز، نفس المرجع

رابعا : عدنان السيد حسين

في دراسة دور البيئة الدولية و الإقليمية في تفاعل الصراعات الأهلية العربية ويشير ، أن مسألة الصراعات العربية تصب في دور القوى الخارجية على إثارة الفتن الداخلية بربط امتيازات الطوائف في المنطقة العربية بالسعي الأوروبي في التدخلات بدافع المصالح التجارية ، والإستراتيجية في تلك الدول ، وعلى هذا وفي الكثير من الأحيان ارتبط التنوع الطائفي بالتدخلات الدولية خاصة في جبل لبنان ، حيث يصعب فصل الفتن الطائفية عن المشاريع الأوروبية و العثمانية ، مع الإشارة الى أن بعض الطوائف تستعين بالأجنبي و تطلب الحماية منه.[1]

و الخلاصة فان العوامل الخارجية للصراع لا تمثل إلا مشجبا تعلق عليه الأخطاء و الضعف وتستخدمه السلطة كحجة لتأجيل عملية التنمية الديمقراطية ، و التي تعتبر المفتاح الناجع لحل الصراعات العربية الداخلية ، كما استغلت تبريرات العامل الخارجي كل من النخب السياسية والثقافية كذلك لكي تتجنب النقد و المعارضة للسلطة . ويتحول هذا الوصف للصراع إلى تثبيت الوضع على ما هو عليه ،و كبح أي ادعاء على أن النقائص و الصراع سببها داخلي ، حتى و إن كان ذلك فيما يسمى بحقوق الإنسان .

---

(1) – عدنان السيد حسين ، البيئة الإقليمية والدولية الضاغطة،مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1997

و الأكيد أن أسباب الصراع العربي عامة داخلية و خارجية ، إلى أنه لا يمكن موافقة السيد عدنان حسين في كونها خارجية فقط. ولا يمكن كذلك أن تحسب الصراعات دوما على العوامل الداخلية القومية و الوطنية وما دون الوطنية (قبائل ، طوائف ، عشائر) ، كما يزعم الأنصاري و بلقزيز و إنما المقاربة الممكنة هي وبنسبة كبيرة في طبيعة الأنظمة العربية المغلقة ، و في خطابها السياسي المتعنت ، وفي سلوكها المتصلب و الاستبدادي . الشيء الذي ولد وضعا مغلقا و مستبدا ، أسس لردود الفعل الطبيعية للمعارضة ، في مختلف مراحل و مناطق الصراع ، و مختلف درجاتها و شدتها ، من المظاهرات والاعتصامات إلى العنف المسلح . إلى مواجهة سيكولوجية السلطة لسيكولوجية الجماهير.

وحتى تتفادى هذه المواجهة بين الجماهير و السلطة يجب على هذه الأخيرة ان تقبل وتمارس الانفتاح السياسي و إشراك المجتمع في السلطة و الثروة ، واحترام نتائج الديمقراطية ، وتصديق لغة الصندوق ، و الثقة في إرادة و رغبة الشعب . خاصة و أن الديمقراطية أصبحت لغة عصر ،بعدما سقط النظام الاشتراكي العالمي ، و سقط معه منطق حكم (الحزب ، التصور ، الحاكم) الواحد ، وربما هذا ما يراه الكاتب محمد بلمختار الشنقيطي في ملخص إجراءاته العملية على المدين القريب و البعيد على أن حركة التاريخ لا يمكن ايقافها ، ولكن يمكن توجيهها و التأثير عليها ، و حركة التاريخ الان تدفع الى الحرية ، التحرر و التعددية قي العالم والوطن العربي ، فهل تستوعب الدول العربية هذا المسعى ،و تتكيف معه بمرونة و يسر ، أم تتمادى في استبدادها ووضع السدود و الحواجز أمامه حتى يندفع مرغما التيار الجارف والمحطم لكل شيء بما فيها الدولة ، و عندها تخسر نفسها مثلما خسرت الرهان التاريخي في النهضة و التنمية الوطنية ، القومية و الإنسانية ... الشيء الذي لا تتمناه الأجيال الصاعدة و لا تقبله إطلاقا، ومهما كان الثمن.

8- الجيش و السلطة في الوطن العربي

ان فتح المؤسسة العسكرية لمجال التفكير و المناقشة أمر مهم، بل لعله الأهم ، حيث توفر دراستها معطيات أوسع لتحليل المجال السياسي العربي ، وآلياته الحاكمة ، بما فيها آليات صنع القرار ،و إدارة الشأن العام و خاصة إدارة الصراعات السياسية فيه .[1]

و مما يضيف الأهمية الأكثر بالموضوع ، هو أنه ظل و في فترة طويلة ممنوع الخوض فيه ، بل كان من المحرمات السياسية ،وهكذا ظل مسكوتا عنه من قبل المفكرين و السياسيين، وظل مجال بحث بكر . وفي منأى من أقلام الكتابات السياسية العربية المعاصرة .

في حين ومن الوجهة الطبيعية و العادية فان موضوع الجيش يعتبر عاديا في نظر علم السياسة، كباقي المواضيع الأخرى، كالدولة، السلطة، و الأحزاب الخ... و الغير العادي بالنسبة للمؤسسة العسكرية في الدول العربية ، أنها لم تكتفي بدورها السيادي فقط، و إنما قامت بأدوار سياسية داخلية ، فكانت منها النخب السياسيةو الأحزاب ، وأصبحت في عدة من الحالات "مصنع القرار السياسي"، و أن معظم أجهزة الإداريين، والبيروقراطيين ، التي أدارت الدولة كانت منهم ، ولعل معظم نتائج التسيير مرتبطة بهذه الظاهرة في الوطن العربي و في بعض المراحل على الأقل.

و الجيش تعريفا ، هو مؤسسة من مؤسسات الدولة ، وليس جهازا أو أداة في يد السلطة ، انه مؤسسة للأمة وليس للنخبة الحاكمة ، شأنه في ذلك شأن مؤسسات السيادة الأخرى ، الدولة ، النظام الجمهوري أو الملكي ،الدستوري أو البرلماني ، و منذ ذلك أتى الجيش مستقل ، محايد ، و متعال على تناقضات البنية الاجتماعية و الصراعات في الحقل السياسي[2] .

---

(1) – كتاب الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة 1 بيروت ، ديسمبر 2002 .تدخل عبد الإله بلقزيز ، ص13

(2) – تدخل عبد الإله بلقزيز، ص 16 من نفس المرجع

و لا يمكن أن يدرك ذلك ، إلا إذا توضح الفارق ، و التمايز الفعلي بين مفهومي السلطة و الدولة ،و خضعت فعليا السلطة للدولة ،و ليس العكس ، وحياد الجيش في الدولة الحديثة من حياد الدولة ذاتها ، لا يتدخل في الصراعات ، و لا ينصر فريقا على آخر ، ومن أحسن الأمثلة "ايطاليا " و منذ الحرب العالمية الثانية ، حيث استهلكت عشرات الحكومات و بمعدل حكومة في كل عام و مع ذلك لم يتدخل الجيش ، ولم يكن له رأي في تشكيل الحكومات ؛ و لم تتعرض ايطاليا لأزمات ، بل مكنها نظامها الديمقراطي المدني ، وتحكيم الدستور ، و الحوار في تسيير المنافسة السياسية بين الأطراف ، و تتالي الحكومات عليها بكيفية متمدنة حضارية ، و هادئة... (1)

و مثال ايطاليا هذا شأنه شأن كل الدول الديمقراطية التي لا تعرف الانقلابات، و لا ينتقل فيها الجيش من حدود الدولة إلى حدود السلطة، على عكس ما هو عليه واقع الحال في معظم الدول العربية، حيث أصبح الجيش فيها:

8-1 جيش للسلطة:

و الأصل في هذا الوضع، ناتج عن اختلاف نموذج الدولة عند العرب و نموذجها في الغرب ، وما نتج عنه من اختلاف متغاير و ملتبس بين :

- مجال السيادة (الدولة و مؤسسات السيادة).
- وبين مجال السياسة (للسلطة و أدواتها) و التي تسلطت و سيطرت على مجال السيادة، وحولت جيش الدولة، الأمة و الشعب إلى جيش نخبة حاكمة، و سلطة و بطانة أو فرد أحيانا.

(1) - تدخل عبد الإله بلقزيز، ص17 من نفس المرجع.

و هذا دليل على خروج السلطة من جغرافيتها و حدودها السياسية ، وتماهيها مع الدولة أو تحل محلها ، ولعل هذا هو الغالب في علاقة السلطة بالدولة في الدول العربية . و ربما هذا هو سبب و أساس قلب سلم القيم إذ تصبح الدولة دولة للسلطة السيادية و السياسية فيها. (1)

و من هذا الافتراض إن حققته الدراسات المستقبلية ، تصبح وجوبيه تحرير السيادة من طغيان السياسة ، و بالتالي تحرير مؤسسات الدولة السيادية (شعب ، جمهورية ، جيش ...) من السلطة و أجهزتها. (2)

8-2 سلطة الجيش :

رأينا في الصورة الأولى كيف علا، كعب السلطة على الدولة ، فاستولت على مؤسسة سيادة هي الجيش و سخرتها لخدمتها و سترى كيف سيشق الجيش عصا الطاعة على السلطة(3) ، ويتحول إلى نخبة سياسية تنافس و تصارع على السلطة ، ويبتعد عن وظيفته لصون مؤسسات السيادة و بهذا تصبح سلطة الجيش بالانقلابات تتماهى هي الأخرى مع الدولة ،إلى أن يتحول فجأة من جيش الدولة إلى دولة الجيش و التأسيس للنظام العسكري على حساب الديمقراطي المدني .

---

(1) – تدخل عبد الإله بلقزيز، ص20 من نفس المرجع.

(2) – تدخل عبد الإله بلقزيز، ص22 من نفس المرجع.

(3) – تدخل عبد الإله بلقزيز، ص22 من نفس المرجع.

8-3 الجيش الأهلي:

فإذا كان طرفي الصورة الأولى هي السلطة و الجيش و طرفي الصورة الثانية هي الجيش ومن يحكمه [1].وإذا كان طرفي الصورة الثالثة هما المجتمع و الجيش المنفلت من عقال الدولة، و هنا تكمن خطورة مجتمع العصبيات، و الطوائف و التقسيمات المضرة بالأمة، و الأوطان.
و يصبح الجيش عبارة عن ميليشيات و يتزل منزلة سلاح الأهل و القبيلة لا سلاح الوطن والسيادة [2].

ومما تقدم يمكن أن نستخلص ، أن الالتباس و التغاير بين مجال السيادة و مجال السياسة ، وطغيان السلطة على الدولة و علو كعبها عليها هو الاساس و السبب في قلب سلم القيم السيادية و السياسية ، و من هنا كذلك تصبح وجوبية تحرير السيادة و مؤسساتها السيادية (من شعب ، جمهورية ،و جيش ...) من تسلط و طغيان السلطة ، وهكذا يؤسس لبقاء وحصن الثابت (السيادة) و تغيير المؤقت (السياسة و السلطة).

9- المثقف العربي و الصراع السياسي

إن مجمل ما فهمت من كتابات و انشغالات المثقفين العرب، و في مختلف اتجاهاتهم تتمحور حول الأصالة و المعاصرة، إما تبريرا أو نقدا. إذن فهي ازدواجية فكرية حول تراث ولى، ولم يعد ممكنا توظيفه و تسخيره في الحراك الاجتماعي العربي. المعاصر و بين حاضر هو حاضر في الواقع لآخرين نتيجة تبني مختلف التجارب الفاشلة شرقية أم غربية كانت بعيدة عن الواقعية الاجتماعية الأصيلة.

---

(1) – تدخل عبد الإله بلقزيز، ص23 من نفس المرجع.
(2) – تدخل عبد الإله بلقزيز، ص23 من نفس المرجع.

و بالتالي وضع المجتمع العربي في وضعية فكرية متناقضة، و نضم معرفية سلبية حجبت عنه السعي إلى طريق المستقبل و هكذا بقي العالم و المثقف العربي من أول الأمر حتى الآن خارج مسرح الصراع في المجتمعات العربية ولم يدخل في أي علاقة مع أي طرف من الأطراف المتصارعة فيها و بقي على الهامش .

و في أحسن الحالات مع الحس المشترك، في المجتمع ولم يستطع أن يمر إلى مرحلة الانتلجنسيا ذو المعرفة الناتجة من الواقع الاجتماعي ،و ذو القدرة على صياغتها عمليا كبديل لوضع قائم ليس مزيف فقط و انما غير متجانس، إطلاقا مع الواقعية العربية المعاصرة ،و من هنا أصبح نشوء الانتلجنسيا العربية الحديثة و تطورها مرتبطان بشرط القدرة على إحداث قطيعة معرفية تامة ،مع الفكر التلفيقي الغير مجدي للتحول الاجتماعي، و لا لتحقيق مصيره المستقبلي .و معنى ذلك أن مرور المثقف العربي إلى مرحلة الانتلجنسي يعني بالضرورة المرور بصرامة المعرفة الحقة التي تعتبر وحدها المحفزة و المعايشة للواقع الاجتماعي .

و الدارسة لآمال و آلام المجتمع و إشعاره بها ودفعه للتجنيد حولها ، و هو الكفيل بخلق القطيعة المعرفية و الاجتماعية المضللة و المغالطة له ، و يصبح إدراكه لواقعه الصحيح هو المحفز و الدافع لرفض الواقع المزيف، و بالتالي تحقيق العمل الاجتماعي العضوي ،قصد التغيير نحو الأفضل بوعي، و التزام كامل و بعيد عن المسكنات و عملا بمعطيات الواقعية الاجتماعية الممكنة ،ولكن بالممكن الذي تسمح الشروط الموضوعية به . و أن أي تغيير لأي واقع لا يمكن إلا بعد فهمه وفهم ثوابته و متغيراته و مسبباته، و جعله في النهاية موضوع برامج ثقافية واقعية و موضوعية، بعيدة عن الانطباعية ، الانفعال، العاطفة ،التلفيق ، المجاملة للسلطة و للشعباوية .[1]

---

(1)– كتاب الأنتلجنسيا العربية ، الدار العربية للكتاب ، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، ص20 إلى ص24

الـــــــخلاصة

إن الاستنتاجات الرئيسية المستخلصة من الباب الأول يمكن حصرها في النقاط الأربعة الآتية أن عملية الصراع و من خلال مدارس و نظريات الفكر الصراعي هي :

1. صحية و ايجابية للحراك الاجتماعي ،و الغير العادي هو الجمود و الاستقرار الاجتماعي (النظرة الراديكالية الطبيعية – لماركس و أتباعه) .
2. هي غير صحية و سلبية على المجتمع، والغير العادي هو عدم (الانسجام والتوازن) الاجتماعي(نظرة النزعة الوظيفية – لتالكوت بارسونزو أتباعه) .
3. إن خصائص الطبيعة البشرية تحمل قابلية الوفاق و الصراع في عدة مراحل وميادين، و تهدأ بإزالة مسبباتها ، و تعود بعودتها كما يراها لويس كوسر، وهي الأنسب و الأقرب نظرة للصراع حسب رأينا .
4. ان أسباب و مخاطر تأثير الصراع واحدة و متشابهة بين أنظمة الحكم العربية، وعلى حساب الديمقراطية و المجتمعات .

الباب الثاني: مظاهر الصراع السياسي بالجزئر و تأثيراته على الديمقراطية

الـــفصل الأول: مـــقـــــدمـــــــة تعكس جذور
و أطراف الصراع السياسي

الـــفصل الثاني: الثورة وصراع الأضداد 1954- 1962

الـــفصل الثالث: مراحل الحكم و صراع الأضداد

- مرحلة الحزب الواحد - 1962- 1989

الـــفصل الرابع: أزمة الديمقراطية بين أعـطـاب الماضـي
و ضـرورات المستـقبـل 1989- 2004

الـفصل الخامس: نتائج و آليات الصراع و الحراك الاجتماعي

- ملحق

مقدمة تعكس جذور و أطراف الصراع السياسي بالجزائر

1 - جذور و أطراف الصراع

فنظرا لما تمثله جبهة التحرير الوطني (ج. ت. و) من أهمية و مرجعية في تاريخ الصراع والنظام السياسي بالجزائر. فانه من الأولى و الأفضل أن لا نتناول موضوع الصراع بمعزل عنها، بل سنجانب الصواب إن فعلنا.

و لهذا فان موضوع الصراعات الداخلية التي عاشتها ج ت و طيلة أربعين (40) عام بالإضافة إلى اندلاع الأزمة التي تحولت إلى ما يشبه حربا أهلية ، تجعل الموضوع ذو أولوية وطنية و علمية من حيث آنيته و أهميته و انعكاساته على الدولة و المجتمع ومؤسساته.

و بهذا يكون موضوع الصراع. قد فرض نفسه على وسائل الإعلام عربية كانت أو عالمية و تجاوزها إلى مجال البحث العلمي . فتبنته معظم الدراسات والأبحاث السياسية .

وانشغل به الأساتذة الجامعيون وطلابهم، وكبار الكتاب والمحللون، ورغم الطفرة الإعلامية التي أحاطت به في السنـــوات الأخيرة بسبب الأزمـــة التـــي تعيشـــها الجـــزائـــر، فإن جذوره ممتدة في التاريخ، والاهتمام به كان شديدا منذ أول نوفمبر 1954، عندما احتكرت جبهة التحرير الوطني مشهده السياسي حتى بداية التسعينات. فدراسة الظاهرة السياسية الجزائرية تعني في جزء كبير منها دراسة جبهة التحرير بجناحيها السياسي والعسكري. فهي المسؤولة عن مصير هذا البلد طيلة فترة تمتد على نحو أربعة عقود. وهي اليوم محل اهتمام من القوى السياسية الجديدة، ومن بعض قادتها التاريخيين الذين أزيحوا في مرحلة من مراحل ثورتها أو ممارستها للسلطة، ومن الأجيال الشابة التي لم تتعاطف معها وانصرفت إلى غيرها، بحكم التعدديةوالتنوع الإيديولوجي و الاختيار.

لقد مثل هذا الحزب في سنوات الثورة أسطورة حركات التحرير في العالم، فلم يكن مجرد نموذج وطني انحصر في الجزائر أو المنطقة العربية، بل تعدى ذلك ليصبح نموذجا عالميا ارتقى إلى الصف الأول، فلم تنافسه في الإشعاع إلا أعظم الثورات، كالثورة الفيتنامية...

وكانت النتيجة أن غطى الجانب الأسطوري ـــ البطولي للجبهة، في مقاومتها للاستعمار وتضحياتها الجسيمة (حوالي مليون ونصف شهيد)، حقيقة ما كان يحدث داخلها ويتفاعل بين

أجهزتها. فطغت الكتابة الصحفية، والمذكرات الشخصية للقادة والمسؤولين على الكتابة العميقة الخالية من التعصب، من التحيز ومن اتهام الآخر لتفضيل موقف الأنا.

ويذهب المؤرخ الفرنسي ينجمان ستورا Benjamin Stora إلى "أن التاريخ العلمي النقدي لحرب التحرير لم يبدأ إلا في سنة 1975 و1980، على إثر نشر أعمال المؤرخ الجزائري محمد حربي، حينما خلص جبهة التحرير الوطني من جانبها الأسطوري ــ البطولي، خاصة فـــي كتابيه "فـــي أصول جبـــهة التحـــرير"(Aux Origines du FLN)، وجبـــهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع" (et réalité Le FLN, Mirage) وكذلك عمل شارل روبار أجرون Charles Robert Ageron في كتابه "تاريخ الجزائر المعاصر"(Histoire de l'Algérie contemporaine) ... الذي اتخذ فيه مسافة المؤرخ النقدية" .

أما محفوظ قداش مؤرخ الحركة الوطنية الجزائرية فيقول : "لا يمكننا منع أحد من الكتابة، فقط يجب أن تبقى معايير الانتقاء ذات صبغة علمية" فالكتابة عن هذا البلد حققت تراكما كميا هائلا خاصة من قبل الذين يكتبون باللغة الفرنسية . لكن الكتابة العلمية تبقى صعبة و محدودة رغم كثرة المحاولات، فحجمها يبدو ضئيلا بالمقارنة مع التناول الصحفي مثلا. ويزداد هذا الفقر العلمي وضوحا حينما نبحث عن ما قدمته الجامعـــات العـــربية ــ وهـــي الأقـــرب لغـــة، فكـــرا وجغرافية للموضوع. ومن هذا المنطلق تعد أية معالجة سياسية علمية لموضوع الجزائر حاجة ملحة للمكتبة العربية، تسد ثغرة بارزة فيها و لا سيما من الذين عاشوها من جيل الثورة .

أما إذا انتقلنا من العام إلى الخاص، من الجزائر إلى جبهة التحرير الوطني، ومن جبهة التحرير إلى صراعاتها الداخلية، حتى نصل إلى أحداث العنف السائدة اليوم، فإن الموضوع يصبح حريئا من ناحية ومجازفا من ناحية ثانية و كثيرا ما اتسم بالكتمان و قلة البوح بأسراره تحفظا أو خوفا.

ــ فهو موضوع جريئ : لأنه يمس صراحة أحد المحرمات في التراث السياسي العربي، سلوكا أو معرفة. ذلك إن تراثنا لا يسمح بالاختلاف ولا يعترف بالصراع، رغم أنه حقيقة واقعة، فيتجاهله عمدا، ويخفيه، رغم استحالة إخفائه، ليثمن في المقابل فكرة إجماع الأمة ويعلى

شأنها. فالعقيدة السياسية كانت دائما عقيدة إجماع، تنفي التناقض وتؤكد الوحدة ولا تقبل إلا بمفهوم "البنيان المرصوص"، مقصية إمكانية بروز خطاب تعددي، ومن ثمة غياب أية آلية سلمية ديمقراطية تحل الصراع وتجعله بناءا عوض أن يكون مدمرا.

كانت المفارقة الكبرى مأساوية في تاريخ هذا التراث، فهو من جهة يعتبر "الفتنة أشد من القتل"، فيحقر الصراع ويرفضه، ومن جهة أخرى نجد الوقائع والأحداث غارقة في الدماء، من الفتنة الكبرى إلى ما يحدث اليوم في الجزائر.

وإنه جريئا، حينما يلج منطقة تعد حراما في تراثنا، فيحتمي بالعلم ويستخدم مناهجه وتقنياته، ساعيا إلى فهم وإدراك، ومن ثمة تفسير ظاهرة سياسية ملحة من جهة و مغلقة من جهة أخرى سياسيا وتاريخيا و إعلاميا ، بعدم فتح الأول و لا كتابة الثاني و لا نشر الثالث رغم الحاجة الملحة اجتماعيا و علميا لذلك .

ـــ وهو موضوع مجازف: لأنه يواجه مجموعة عوائق وصعوبات داخلية مثل:

- صعوبة أو ربما استحالة معرفة ما حدث بالضبط داخل جبهة التحرير الوطني (بجناحيها السياسي و العسكري)، طيلة الأربعين سنة، من صراعات مزقتها، وبالرغم من كثرة ما نشر في الصحف والمجلات والكتب، فإن أغلبه لا يتجاوز التخمين الصحفي أو مذكرات الفاعلين السياسيين التي لا تعبر في النهاية إلا عن آرائهم الخاصة مع ما يحتمله ذلك من مراوغة وتضليل للباحث العلمي باغماط الحقيقة و تجنب المخاوف .

وزاد المسألة تعقيدا، ستار السرية والكتمان الذي أسدل على هذا الحزب، وحجب حقيقة ما يقع فيه، حتى أن تقريرا للمخابرات الفرنسية يقول أن إدراك ما يحدث داخل الجبهة–الجيش– الدولة هو من قبيل التكهن بأحوال الطقس [1] .

---

(1)- الصيداوي رياض ، صحيفة الأطلس ،العدد 299 ، جويلية 2000

وربما تكون المخابرات العسكرية الجزائرية ، الجهة الوحيدة التي تمتلك أكثر المعلومات كما ودقة، في حين يفتقد الباحث كل هذه المعلومات لذلك، لن ننشغل على امتداد البحث في حقيقة ما حـــدث، فتلـــك ستكـــون مهمـــة المـــؤرخ، الـــذي قـــد يجـــد الظـــروف العلمـــية مناسبة بعد مدة من الزمن للقيام بدوره، وإنما سنبحث في تحديد عوامل الصراع : من أطراف و أسباب و نتائج على الديمقراطية و الجزائر .

- صعوبة الحصول على شهادات حية من مسؤولي وقادة جبهة التحرير الوطني، وخاصة العسكريين منهم واستحالة حصولها من قادة الجيش فقد باءت محاولتنا بالفشل في اتصالنا ببعضهم الذي رفض الإدلاء بشهادته والحديث في هذا الموضوع، وربما يعود ذلك إلى طبيعة الموضوع وحساسيته، ثم إلى الوضع الذي تعيشه الجزائر، وما يتميز به، خاصة في بداية الأزمة، من تصفيات واغتيالات للصحفيين والمسؤولين السياسيين . وما سببه ذلك من حذر و تحفظ و نكران في التعامل مع الموضوع.
- صعوبة اتساع الموضوع و طول المدة ستلزمنا بانتقاء ما يناسب مظاهر الصراع فقط من مختلف الأحداث التاريخية التي عاشتها جبهة التحرير الوطني في مراحل التحرير ، و التنمية ، و الديمقراطية لكن دون السقوط في المنهجية الكرونولوجية المعتمدة على تسلسل الأحداث . و إذا كنا قد بينا واقعية و صعوبة و ضرورة دراسة الصراع . فان جذوره تعود إلى بداية القرن العشرين داخل " حركة انتصار الحريات الديمقراطية بين ميصالي الحاج و اللجنة المركزية" بسبب الرغبة في الزعامة وتبني الثورة،إلى أن أدى هذا الانشقاق و التوتر. إلى ظهور تيار ثالث من الشباب متجاوزا خلافات الميصاليين و المركزيين على حد السواء واضعا صوب عينيه العمل الثوري العسكري الفوري ، وهو تيار من الشباب اكتسب تجربته من العمل السري بالمنظمة الخاصة شبه العسكرية و سارع إلى إنشاء اللجنة الثورية للوحدة و العمل ، التي تحولت إلى لجنة 22 ثم لجنة 5 ، فلجنة 6 و أخيرا لجنة 9 ، انتهاءا بتأسيس جبهة التحرير الوطني . و أن تحليل هذه اللجان سيساعدنا على فهم آلية الصراع وتطوراته لاحقا .

1-1 المنظمة الخاصة

تشكلت المنظمة الخاصة في الفترة ما بين 1947-1948. وستصبح منذ هذا التاريخ بؤرة تنضج فيها فكرة الثورة المسلحة وتأسيسا للعسكرة. ففيها اجتمع القادة التاريخيون الذين صنعوا كفاح واحد نوفمبر التحريري. وكان اختيارهم يعتمد على معايير متشددة مثل: العقيدة، الشجاعة الجسدية، السرية، الكتمان ...

إنه من الجدير أن نعطي أسماء أهم قادتها، فهم الذين سيشكلون اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ثم جبهة التحرير.

لقد قادها أو ناضل فيها كل من:

ـــ محمد بلوزداد

ـــ أحمد بن بلا

ـــ حسين آيت أحمد

ـــ محمد بوضياف

ـــ كريم بلقاسم

ـــ عبان رمضان

ـــ رابح بيطاط

لقد تمثلت أول مهامهم قبل نوفمبر 1954 في جمع الأسلحة وتخزينها حتى مجيء العمل المسلح الذي اعتبروه مصيرهم الحتمي، رغم تردد بعض قادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية السياسيين المشرفين على المنظمة الخاصة .

وفي سنة 1950، اكتشفت الشرطة الفرنسية وجودها، فقامت بتفكيكها وتدمير هياكلها وإيقاف مئات من مناضليها... ومن ناحية أخرى، قرر مصالي الحاج ومكتبه السياسي حلها رسميا، وإعادة دمج أعضائها، الذين لم يقبض عليهم، داخل الحزب ليمارسوا نشاطا سياسيا عاديا... لكن فكرة الإعداد للكفاح المسلح لم تفارقهم حتى وجدوا الفرصة سانحة عندما حدث الصراع بين "المصاليين" و"المركزيين". فبادروا بتشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

1-2 اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

تأسس هذا الهيكل الجديد في 23 مارس 1954. ونشر صحيفة خاصة به سماها "الوطني" Le Patriote، واشتبك في صراع مع "المصاليين" وجذر مواقفه "الثورية" الداعية إلى الكفـــاح المســـلح، وقـــام بالاتصـــال مـــع قـــــادة المنظـــمة الخـــاصة الســـابقين والفارين مثل رابح بيطاط، مصطفى بن بولعيد، عبدالحفيظ بوصوف، العربي بن مهيدي... كما اتصل بأعضاء البعثة الخارجية للحزب والمستقرة في القاهرة: أحمد بن بلا، حسين آيت أحمد ومحمد خيضر . ثم تطورت اللجنة الثورية للوحدة والعمل لتتجسد في مجموعة لجان متلاحقة.

1-3 لجان 22، 5، 6، 9

اجتمع في النصف الثاني من شهر جوان 1954 اثنان وعشرون شخصية سياسية، جميعهم كانوا مناضلين قدامى في المنظمة الخاصة. وبحثوا إمكانية الشروع في الكفاح المسلح. ثم برزت منها لجنة أخرى متشكلة من خمسة أعضاء قامت بإعداد مذكرة توجهها إلى المصاليين والمركزيين تضم ثلاثة أسئلة محددة:

ـــ هل أنتم موافقون على الشروع في العمل المسلح؟.

ـــ إذا كنتم مستعدون، ما الذي يمكن أن تقدموه؟.

ـــ وفي حالة ما إذا تم هذا العمل بدونكم، فكيف سيكون موقفكم؟ .

وكانت الإجابة بالرفض، فأعيد تشكيل لجنة جديدة من ستة أعضاء ثم اتسعت لتصبح تسعة، ثم تحولت في 1 نوفمبر 1954 إلى جبهة التحرير الوطني، وأسست في نفس الوقت جيشها، وأطلقت عليه اسم جيش التحرير الوطني.

وكانت فكرتهم الأساسية واضحة على حد تعبير محمد حربي: "لن يفرض الاستقلال إلا بالحرب، لا يمكن تحقيق أي تقدم داخل الإطار الاستعماري، حتى فكرة تحسينه كانت تصدمهم، وقد أدانوا، دون تمييز فرحات عباس و"العلماء" والحزب الشيوعي الجزائري، وفيما بعد المركزيين والمصاليين، لا لأن هؤلاء كانوا معادين للاستقلال، بل لأنهم اعتقدوا بتحقيقه على مراحل متعاقبة... وكانت بالتالي نهاية الاستعمار تهمهم أكثر من ممارسة الحريات والديمقراطية في ما بينهم" . وهو منطق ثوري مشروع في وقته .

وكان هدفهم الأول، كما جاء في بيانهم، يتمثل في توحيد كل القوى الوطنية، بقطع النظر عن أصولها الاجتماعية أو اتجاهاتها الفكرية، من أجل غاية واحدة هي تحرير الجزائر. وكان إيمانهم قاطعا بأن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد لنضال الشعب الجزائري، لأنها اكتشفت طريق خلاصه في الثورة المسلحة، فلم تسمح بتواجد التنظيمات الأخـــرى ما لـــم تندمـــج وتذوب فيـــها. فدخـــلت فـــي صراعـــات متعددة، صراع ضد الاستعمار، وصراع ضد الحركة المصالية(الحركة الوطنية الجزائرية)«M.N.A» التي اصطدمت معها منذ البداية، وفي النهاية دخلت بدورها مرحلة الصراعات الداخلية، وبرزت تناقضاتها واشتدت منذ شروعها في التهيكل والتنظيم في الأجهزة والمؤسسات.

لقد ولدت جبهة التحرير الوطني نتيجة لصراع حصل في حزبها الأم، فجاءت لتوحد الجميع في سبيل حرب التحرير، ولكنها، في الآن نفسه وهي توحد، غرست بذور الصراع المتوارث داخلها، فتحولت إلى إطار صارت القوة فيه وسيلة وحيدة لتحديد العلاقات بين أطرافه .

ومن الطبيعي أن يشتد الصراع الداخلي، حينما يضعف الصراع الخارجي مع الاستعمار أو الحركة المصالية، وبلغ ذروته مع قرب استقلال الجزائر، وقد تنبأ فرحات عباس بذلك قائلا: "حينما نصبح مستقلين وأحرارا ، ستحدث لنا أشياءا رهيبة، فسننسى آلام شعبنا، لنتصارع من أجل السلطة... فالمحتالين و الماكرين قد يفرضون قوانينهم " . (1)

وبرر ذلك الأخضر بن طوبال ـــ أحد القادة الكبار للثورة ـــ بقوله "حدثت تباينات... في السياسة التي يجب إتباعها، وكان ذلك كله يحدث رغما عن إرادتنا... كانت الظروف هي التي قادتنا إلى حيث وصلنا، والظروف هي التي أرغمت المسؤولين على مواجهة الأخطار... وهو القائل أيضا الذين يريدون السلطة فما عليهم الا حمل البندقية لافتكاكها من أيدينا "(2) ، ويذكر عبد الحميد الابراهيمي " أن هذه اللغة سمعها كذلك من هواري بومدين ". (3)

---

(1)- كتاب فرحات عباس ، رجل الجمهورية ، لحميدة عبد القادر ، ص 165

(2)- محمد حرب ، une vie debout p 359

(3)- نفس المرجع السابق ص 319

لقد تسببت هذه الصراعات داخل جبهة التحرير الوطني ولمدة طويلة في انحطاطها وضعفها الشديد، فخسرت السلطة، كما خسرت قواعدها الجماهيرية .

ومن ثمة، وجب التساؤل التالي : في صورة:

- الإشكالية العامة حول الموضوع

أيهما يفسر مظاهر الصراع السياسي بالجزائر و تأثيراته على الديمقراطية ؟ طبيعة المجتمع أم عدائية و حقد نخبه على بعضها ؟ .

- فرضيات اختبار الإشكالية

- ماهي أطراف و أسباب و نتائج هذا الصراع ؟.
- هل كان الصراع فقط بين السياسي و العسكري كما يزعم ؟.
- هل كانت السلطة سببه الوحيد وعبر كل المراحل ؟ .
- هل ساعد الصراع على التنمية و الديمقراطية . أم عطلها و أضر بها ؟.

وحتى نحلل، ونستنتج لنثبت أو ننفي هاته الإشكالية و فرضياتها، فإننا سنعتمد في البحث على مراحل صراع، تعالج كل مرحلة فيه جزء خاص بها .

وهو ما يمكننا من تجنب الانزلاق في مهمة المؤرخ ـــ التي تقترب كثيرا من الموضوع ـــ ذلك أننا، سوف لن نقسمها إلى تسلسل زمني متواصل Chronologie، يتعرض إلى الأحداث سنة بسنة من 1954 إلى 2004. فمثل هذا العمل يبتعد عن طبيعة بحثنا ، التي تعتني أكثر بدراسة عوامل الصراع و آليته و مدى تأثيرها على الأحداث و ليس بالتدقيق التاريخي و إنما بالبحث السوسيولوجي السياسي ، و خاصة فيما يعكس مظاهر الصراع وبالتالي استخدام المنهج السوسيوتاريخي المقارن لمعالجة البحث، علما أن العلوم الاجتماعية تستفيد وتتبادل مناهجها في دراستها للظواهر و ان كان ذلك من زوايا مختلفة.

ويعود اختيارنا لهذا المنهج إلى ما يقدمه لنا من فوائد، أهمها:

- إنه المنهج الأقرب إلى موضوعنا، رغم انتمائه إلى حقل العلوم السياسية، فإنه يعالج موضوعا يطغي عليه جانب كبير من التاريخ، فهو في النهاية يحصره في مدة زمنية محددة تمتد من سنة 1954 إلى 2004.
- إنه يدعم تحليلنا واستنتاجاتنا بالوقائع والأحداث فيثبتها أو ينفيها، وبالتالي يكون أداة ممتازة في عمليات الفهم والتفسير والاستنتاج أو المقاربة على الأقل.
- إنه يؤطر الموضوع، ويضعه في سياقه التاريخي، فييسر عملية قراءته، وفهم جوانبه وسيقتصر على صراع النخب السياسية والعسكرية متجنبا مواقف القاعدة الشعبية لأنها في النهاية تابعة و خاضعة لهذه النخبة القائدة وهي تبعية وخضوع مبنية على قاعدة و قول معاوية بن أبي سفيان " حلم تحته غضب من النخبة ، و طاعة تحتها حقد من القاعدة ، فباعوا بعضهم هذا بهذا ." (1)

ولهذا سنتناول جبهة التحرير الوطني في مفهومها الواسع وبالتالي النظام السياسي الجزائري . الذي هيمن على الساحة السياسية الجزائرية باسم الحزب/الجيش/الثورة ، وباسم الحزب/الجيش/الدولة (3x2) ، وجمع في صلبه الجميع، من رئيس الدولة إلى رئيس الحزب إلى رئيس الحكومة إلى وزير الدفاع وكبار الضباط في الجيش. والى غاية سنة 1989 على الأقل ، وذلك حسب المراحل التالية و خلال الفصول الآتية :

1. مرحلة الثورة 1954 - 1962 .
2. مراحل الحكم بعد الاستقلال 1962 – 1989 .
3. الأزمة الديمقراطية بين أعطاب الماضي و ضرورات المستقبل 1992 – 2004

---

(1)- ابن كثير " البداية و النهاية " ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ص 71

(2)- أصول جبهة التحرير الوطني،محمد حرب Histoire intérieure du FLN G. meynier

(3)- نفس المرجع السابق

الثورة و صراع الأضداد 1954- 1962

مـــــــقـــدمـــــــة

يبحث هذا الفصل في طبيعة العلاقة بين الجناح العسكري والجناح السياسي أثناء الثورة، ثم وصول أحمد بن بلة إلى الحكم وتشكيل أول حكومة في الدولة الجزائرية المستقلة. ويبين آلية وأسباب انتقال هذه العلاقة من الغموض والعفوية في مرحلة أولى إلى بداية التأسيس والتأطير في مرحلة ثانية، أين تأصل الصراع بين الطرفين، وتطور في مراحل متناقضة، شهدت محاولة هيمنة السياسي أولا، ثم مقاومة العسكري فانتصاره النسبي بتحالفه تكتيكيا مع شق سياسي ضد شق آخر وهو ما مهد لاحقا إلى الهيمنة المطلقة للعسكري على السياسي . لم يكن الفصل بين السياسي والعسكري واضحا، قبل مؤتمر الصومام (20 أوت 1956)، فالمقاتلون المنتسبون إلى جيش التحرير الوطني كانوا في نفس الوقت أعضاء في جبهة التحرير الوطني. وكان لغياب أجهزة تنظيمية تؤطر الثورة، وتحدد المهمات لكل فئة، دور في هذا التشابك وهذا الغموض.

برر ذلك لخضر بن طوبال قائلا "... كان المخرج الوحيد الممكن أمام الشعب الجزائري هو تسريع التفجير المسلح للثورة، دون انتظار . كان أمام (مجموعة 22)، إما التنظيم أولا ثم التفجير فيما بعد، أو التفجير أولا والتنظيم فيما بعد... كنا مضطرين لاختيار الحل الثاني..." وحينما اندلعت الثورة في أول نوفمبر 1954، كان قد تم إطلاق تسمية " جبهة التحرير الوطني " على أداة النضال السياسي بجناحيه السياسي و العسكري .واتخذ الجناح العسكرية اسم جيش التحرير الوطني.

تركز الكفاح منذ بدايته إذن، على تدعيم كل ما هو عسكري على حساب السياسي، وهو اختيار أساسي لمفجري الثورة ومؤسسي جبهة التحرير[1] ، مما سبب خلطا بين السياسي

(1)- رياض الصيداوي ، صحيفة الأطلس ، عدد 299 ، جويلية 2000

والعسكري، ومن ثمة صراعا حاسما داخل الجبهة في مسيرة الثورة، في مرحلة أولى، وتواصل ذلك في مرحلة الاستقلال وبناء الدولة الجزائرية.

وبين محمد حربي، هذا الخلل، مؤكدا: "أن الخطة التـــي تـــم وضعها انطلاقا من مهمات الحرب ودون إحالة واضحة الى ما سيكون عليه المجتمع المزمع بناؤه، تعطى الجوانب التقنية المتعلقة بانغراس حرب العصابات أولوية على الجوانب السياسية، وتكوين الجهاز العسكري أولوية على بناء الحزب. وفي هذا النوع من النضال مهما يكن اللجوء الى السلاح مهما، ينبغي أن يكون خاضعا للسياسة أي للبرنامج والتنظيم الذي يطبقه"، وهو ما حاول عبان رمضان تنفيذه في مؤتمر الصومام، حتى يتم له هيمنة السياسي على العسكري داخل الجبهة.

1 ــ الأحزاب الأخرى والانضمام لجبهة التحرير بين الظاهر الائتلافي والخفي الصراعي

نص بيان أول نوفمبر 1954 على أن جبهة التحرير الوطني " تتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية لتنضم إلى الكفاح التحريري دون أي اعتبار آخر..." ومن ثمة فقد فتح باب إمكانية انضمام الأحزاب الأخرى التي تشكل الحركة الوطنية الجزائرية، إلى الجبهة وتدعيم صفوفها.

انطلق عبان رمضان من هذا المبدإ، ليقوم بسلسلة من المفاوضات مع كل من:

- الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري
- جمعية العلماء المسلمين
- المركزيين
- الحزب الشيوعي الجزائري
- الحركة الوطنية الجزائرية (المصاليون)

وذلك بهدف اندماجهم في الجبهة،و لغرض استراتيجي من طرف عبان لخلق التوازن مع الجناح العسكري، دون الأخد في الحسبان سلبيات التناقضات الايديولوجية . فكانت النتيجة التالية :

– انضم فرحات عباس، زعيم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في القاهرة، في 22 أبريل 1956 انضمامه رسميا إلى جبهة التحرير الوطني ومعه بقية مناضلي حزبه .

– ظل موقف جمعية العلماء متحفظا إزاء الانضمام لجبهة التحرير ، وتميز موقف أحد قادتها، الشيخ العربي التبسي، بمساندته للجبهة وفهمه بأن النضال في الاطار القانوني، يعد من الماضي، فتم اغتياله على يد السلطات الفرنسية .

– وفي سنة 1956 انضم الكثير من مناضلي الجمعية إلى الجبهة بصفتهم أفرادا..

– اعتبر المركزيون العمليات العسكرية في أول نوفمبر مغامرة وتنبؤوا بانتكاسة اندلاع الثورة، لكن سرعان ما غيروا مواقفهم وانضموا إلى الجبهة وواصلوا إلى مواقع قيادية فيها، مثل يوسف بن خدة، سعد دحلب، تمام، عيسات يدير...

– اعترض الحزب الشيوعي الجزائري على ادعاء جبهة التحرير الوطني التحدث باسم الأمة جمعاء، وذلك باسم تمثيله الطبقة العاملة وكان ضد انطلاق الثورة .

– أسس المصاليون في ديسمبر 1954 M.N.A الحركة الوطنية الجزائرية و على عكس التنظيمات الاخرى اختارت M.N.A الدخول في صراع مسلح دامي ضد جبهة التحرير ، سقط فيها عشرات آلاف القتلى من الجانبين و استمر الصراع حتى الاستقلال و يعتبر أول مظهر صراع مسلح أثناء الثورة، بسبب تبني و زعامة الثورة .

2 ــ مؤتمر الصومام : محاولة هيمنة السياسي الفاشلة و بداية الصراع

انعقد أول مؤتمر لجبهة التحرير الوطني في 20 اوت 1956 في واد الصومام [1]. ويعد هذا المؤتمر تحولا في أسلوب عمل الجبهة وقطيعة مع عفوية النضال في الماضي، حينما تركت الجبهة المبادرة في يد قادة المناطق العسكرية ، دون الرجوع إلى قيادة مركزية، كما هو الحال مع البعثة الخارجية التي مثلها بن بلة، خيضر، آيت أحمد وبوضياف .

فكانت النقطة الأولى في جدول الأعمال تتعلق بموضوع الاجتماع : يجب وضع حد نهائي لعهد الارتجالات في برمجة وقيادة و توجيه الثورة .

ولكن في الآن نفسه، يعتقد محمد حربي، مؤرخ الجبهة أثناء الثورة أن "هذا المؤتمر الذي تمت الدعوة إليه لحل مشكلات الثورة جاء يدشن عهد الصراعات الداخلية وسيستأنف تجربة حركة انتصار الحريات الديموقراطية" .

وسنركز بدورنا في هذا المؤتمر، على جانب واحد هو مظاهر الصراع السياسي دون سواه . و ذلك انسجاما مع الخطة المنهجية التي التزمناها في المقدمة و الداعية للبحث عن مظاهر الصراع و تأثيراته على الديمقراطية .

لقد تمثلت أهم نتائج مؤتمر الصومام في:

ــ تشكيل جهاز تنفيذي يقود الجبهة ويسمى "لجنة التنسيق والتنفيذ" (C.C.E).

ــ تشكيل جهاز سياسي، يعد بمثابة برلمان أو لجنة مركزية للحزب، أطلق عليه تسمية "المجلس الوطني للثورة الجزائرية" (C.N.R.A).

ــ إعادة تنظيم جيش التحرير الوطني.

ــ إقرار أولوية الداخل على الخارج و أولوية السياسي على العسكري.

---

(1) – د أمين شريط ، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية ، ص88

لقد فرض المؤتمر إذن، العنصر السياسي داخل الولاية، كما أن قيادة الولاية تخضع إلى (ل.ت.ت) التي تخضع بدورها لهيمنة السياسيين بقيادة عبان رمضان فدخل الجيش لأول مرة تحت طائلة القيادة المركزية للسياسيين.

إن أخطر القرارات التي اتخذت في الصومام، وأكثرها دلالة سياسية، مدشنة بداية الصراع بين الجهاز السياسي من جهة والجهاز العسكري من جهة أخرى، هـــو قـــرار أولـــويـــة Primauté السياسي على العسكري، وأولوية الداخل على الخارج.

وفيما يتعلق بقرار أولوية السياسي على العسكري، فإن المستفيد الأول منه، هو عبان وحلفاؤه من السياسيين المدنيين، وأكبر المتضررين منه، هم القادة العسكريين.

فكانت النتيجة متوقعة حينما تتحالف البعثة الخارجية مع القادة العسكريين لجيش التحرير الوطني ضد عبان ومجموعته، وكان لكل طرف حججه الخاصة به.

فسعد دحلب أحد المستفيدين من قرارات المؤتمر كتب "لقد أصبح الجيش مهيكلا، منظما هرميا، ووضحت بشكل كامل علاقاته مع المنظمة السياسية" وأضاف "بالنسبة إلى أولوية السياسي، اعتبرها مسألة بديهية، فقضيتنا سياسية، وهي في علاقة دائمة مع أهداف سياسية... فما كان يجب أن تعرف الجبهة مثل هـــذا النوع مـــن الصراع" .[1]

أما من ناحية احمد بن بلة، أحد المتضررين من المؤتمر، فقد كان رده عنيفا، فشكك في شرعية الصمام واعتبره غير ممثل حيث لم تحضره منطقة/ولاية: وهران الخامسة، والأوراس الأولى، والجنوب الصحراوي السادسة، إضافة إلى ممثلي البعثة الخارجية واتهم عبان "بالهيمنة المطلقة على المؤتمر، مستغلا انعدام الخبرة السياسية لدى العسكريين الحاضرين"

(1)– كتاب جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة ، الاستاذ زبيحة زيدان ، ص 89

وكذلك ب"سعيه لإحكام قبضته على الثورة الجزائرية من خلال إعطاء دور متفوق للسياسيين" و"ما قبوله ببعض العسكريين داخل الجهازين القائدين إلا لغاية التغطية على نواياه في السيطرة" كما انتقده بشدة في "محاولته التميز بين العسكريين والسياسيين، التي زرعت بذور الشقاق والصراع الداخلي" .

يمكننا أن نستنتج خلاصة أساسية من مؤتمر الصومام: فصحيح، أنه أسس لطور جديد ستعيشه الجبهة، تمثل في خلق مؤسسات تؤطر وتنظم وتقود الثورة/الجبهة، ولكن في نفس الوقت الذي بنى فيه هذه المؤسسات وحدد فيها مواقع المسؤولية والقيادة، غرس عوامل الصراع الداخلية التي ستؤدي على مدى بعيد إلى تفتت الجبهة وانحطاطها. فبعد مؤتمر الصومام، أصبح الإطار المناضل في جبهة التحرير يصارع على واجهتين، الواجهة الأولى، خارجية بما فيها المصاليين أو الاستعمار الفرنسي، والواجهة الثانية داخلية، هدفها مـــن يقود جبهة التحرير أثنـــاء الثورة، حتى يمارس السلطة عندما تصبح الجزائر دولة مستقلة.

وكان العسكريون حاسمين منذ مؤتمر الصومام على منع هيمنة السياسيين.

3 ــ ردود فعل الجناح العسكري: رفض الهيمنة

قامت فرنسا في 22 أكتوبر 1956 بتحويل وجهة الطائرة المقلة للبعثة الخارجية للجبهة، بن بلا، خيضر، آيت أحمد، بوضياف، لشرف، واعتقالهم ثم سجنهم. وبذلك يخرجون من حلبة الصراع المباشر ضد عبان ومجموعته، فبعض المسؤولين داخل الجبهة ــ حسب سعد دحلب ــ "شكروا القدر الذي أنقذ الجبهة من أزمة عاصفة بين الداخل والخارج والعسكر والسياسيين" ، عند توقيفهم لكن الصراع سيستمر بين الجناح العسكري والجناح السياسي.

فقدت لجنة التنسيق والتنفيذ أحد أعضائها الخمسة، فقد قتل العربي بن مهيدي في معركة الجزائر. مما دفع بكريم بلقاسم، العسكري الوحيد الباقي في اللجنة، وعبد الحفيظ بوصوف قائد

الولاية الخامسة إلى دعوة المجلس الوطني للانعقاد لتعويض بن مهيدي، لكن هدفهما الحقيقي حسب سعد دحلب كان "وضع عبان في حجمه الحقيقي، وإقصاء صديقيه دحلب وبن خدة، المتفقين معه دائما " .

وانعقد الاجتماع الثاني في اوت 1957 بالقاهرة، والذي كان بمثابة مؤتمر صومام ثاني لأنه قلب نتائج الصومام الأول رأسا على عقب ، وتم فيه توسيع المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 34 إلى 54 عضوا، كذلك لجنة التنسيق والتنفيذ من 5 إلى 14 عضـــوا. وقـــد ضمت الخمسة المسجونين في فرنسا، وكانت تسميتهم مسألة شرفية أكثر منها عملية، إضافة إلى خمسة من قادة الولايات وهم: كريم، بوصوف، بن طوبال، محمود شريف وعمران. وبذلك تم عزل عبان رمضان ومحاصرته.

وكان هؤلاء العسكريون الخمسة يسيطرون على الولايات، باستثناء التسليح ..."في حين لم يكن عبان يستطيع الاعتماد على السياسيين الذين كان همهم عدم مجابهة القادة العسكريين" وحسم المؤتمر الموقف لصالح التوازن أو حتى بداية هيمنة العسكريين على السياسيين، حيث تقرر "أن كل من اشتركوا في كفاح التحرير، بالملابس العسكرية أو بدونها، متساوون" ولذلك ألغي تقديم السياسي على العسكري والداخلي على الخارجي.

ورغم أن العسكريين الحاضرين كانوا أقلية في المجلس الوطني (عشرة أعضاء) فقد فرضوا مع ذلك وجهة نظرهم على السياسيين (اثني عشر عضوا).

ولم يغفر العسكريون لعبان محاولته في السيطرة على الجبهة، فرغم انتصارهم السياسي في المؤتمر، قرروا تصفيته جسديا والتخلص منه نهائيا، فتم اتهامه بالعمل على تصفية القادة العسكريين بالاتفاق مـــع الرائد حاج علي، من الولاية الأولى، واستدرجوه إلى كمين واغتالوه في مراكش في 27 ديسمبر 1957، بعد أيام من اغتيال حاج علي، وكان بوصوف الوحيد الذي تحمل دون تعقيد مسؤولية تصفيته وأكد أنه "أنقذ الثورة"! وفي الموضوع قراءات ، أهمها:

- هل كان بامكان عبان القضاء على الثورة ، و بافتراض نجاحه في أولوية السياسي على العسكري ؟ .
- و هل فعلا بوصوف أنقد الثورة بتصفيته لعبان ؟ .

ونشرت صحيفة "المجاهد"، الناطقة باسم جبهة التحرير في 29 ماي 1958 في عددها رقم 24، وفي صفحتها الأولى صورة كبيرة لعبان تحت عنوان "عبان رمضان يستشهد في ساحة الشرف" وكتبت، "لقد خسرت جبهة التحرير الوطني أحد أهم منظميها، وخسرت الجزائر المجاهدة أحد أبنائها البررة... إننا نرثي أخا لنا في الجهاد، وستكون ذكراه قائدة لمسعانا"!؟ بمعنى و بقراءة أنه سيصفى كل من سلك ،نهج عبان .

ويعد عبان أول ضحية لهذا الأسلوب الجديد الذي شهدته الجبهة، حيث يتم اغتيال الخصم، ويشاع أنه استشهد، وسيتواصل ذلك حتى في مرحلة الاستقلال، حينما يصفى البعض خصومه ويشيع بموتهم في حوادث طبيعية. واذا كان هذا الأسلوب مقبولا في الثورة ، فانه مرفوض في الاستقلال ، ويجب أن يحذف و هذه مسؤولية وواجب النظام و المجتمع المدني و الأحزاب.

إن هذا الأسلوب، المتميز، بالسرية والتآمر في الخفاء، يجد مبرره في طبيعة الثورة الجزائرية المسلحة، التي خاضت حرب عصابات، ومخابرات، يومية ضد الاحتلال الفرنسي. فلم يكن المجال فسيحا للديموقراطية والشفافية، بسبب طبيعة المعارك. واستمرت هذه السرية وهذا الصراع في الخفاء داخل الاجنحة حتى اليوم .[1]

---

(1)- رياض الصيداوي الحوار المتمدن ، العدد 1861 ، بتاريخ 21 مارس 2007

وبعد مصرع عبان ، لم تستأنف لجنة التنسيق والتنفيذ نشاطها إلا في أبريل 1958، وقد زادت حدة الحذر بين أعضائها.

وواجهتها مشكلة توحيد جيش التحرير الوطني فقد "كانت دراسة هذه المسألة تعنى الرجال الأقوياء في لجنة التنسيق، كريم وبن طوبال وبوصوف أو الباءات الثلاث ، وجرى تبنى اقتراح كريم خلق لجنة تنظيم عسكرية، تم تقسيمها إلى قسمين ليقودا انطلاقا من الحدود الشرقية والغربية، وبن طوبال فكرة تمثيل كل الولايات على مستوى هيئة الأركان" وتولى بذلك العقيد هواري بومدين قيادة لجنة التنظيم العسكرية الغربية، في حين تولى العقيد محمدي السعيد قيادة اللجنة الشرقية ، وهكذا أصبحت هذه الجنة نواة أساسية لتشكيل جيش جديد يتميز بالانضباط والاحتراف العسكري، ويخضع لقيادة قائده الكاريزمي هواري بومدين.

وعلى العكس من ذلك، تميز الجناح السياسي بكثرة الخلافات داخله، والتراعات بين قادته المنحدرين من أحزاب مختلفة، فلم يشكل نواة موحدة صلبة قادرة على حماية نفسها من تزايد نفوذ جيش التحرير الوطني.

و تعتبر هذه المرحلة، بمثابة المرحلة الممهدة لحكم بن بلة. خاصة بما بدا منها و ما ظهر من صراعات بين مختلف أجنحة النظام أنذاك .

و يمكن تحديدها في العناصر التالية :

- تحالف بن بلة مع هيئة الاركان
- مؤتمر طرابلس و انفجار الازمة
- اجتماع زمورة و عزل قيادة الاركان
- الصراع مع الحكومة المؤقتة ليوسف بن خدة
- الصراع المسلح لهيئة الأركان مع الولاية 3-4

– انتصار بن بلة و هيئة الأركان على الحكومة المؤقتة و الدخول للعاصمة

تميزت هذه المرحلة و منذ وقف القتال بتاريخ 19 مارس 1962 إلى إعلان الاستقلال بتاريخ 03 جويلية 1962 بتجسيد التحالف بين بن بلة و قيادة الأركان كتكتل قوي يحسب له كل حساب في معادلة الصراع على السلطة مستقبلا خاصة. وأولا مع الحكومة المؤقتة لبن خدة ،و في هذا الإطار و في اليوم التالي من إطلاق صراح الخمسة الاحرار (بـــــن بلـــــــــة ،آيـــت أحمد ، محمد بوضياف، خيذر ، بيطاط) بتاريخ 20 مارس 1962 وحينما التقوا في سويسرا بالمفاوضين الجزائريين ، قال خيذر عندما رآهم" هاهي العصابة الوسخة " [1] ، فرد عليه أحد المفاوضين (ابن طوبال) " ان السلطة لكم فخذوها " .

وفي أول اجتماع للحكومة يوم 22 مارس 1962 جدد بن بلة هجومه على كل من بن خدة ، دحلب و يزيد. قائلا : " انتم المركزيين تريدون مصادرة الثورة " [2] و حجتهم في ذلك استيلاء الحكومة المؤقتة على العاصمة و منطقة القبائل [3] . و بتاريخ 25 مارس 1962 نزل الخمسة الأحرار ضيوفا على قيادة الأركان بمدينة وجدة دون باقي أعضاء الحكومة ، و ألقي بن بلة خطابا جدد انتقاده للحكومة المؤقتة و اتفاقية ايفيان EVIAN ، ثم تناول العقيد بومدين الكلمة بدوره و حصل على استحسان كبير من أحمد بن بلة [4] بالإضافة إلى مظاهر الصراع العديدة بين الحكومة و بن بلة ،شهد أفريل 1962 سلسلة أخرى من الصراعات بين بن بلة من ناحية و ايت أحمد و بوضياف من ناحية أخرى ، و هكذا تحدد خصوم بن بلة في كل من الحكومة و بوضياف و ايت أحمد . ضد بن بلة طبعا و خيدر وبيطاط و قيادة الأركان كطرفي صراع على السلطة . وفي هذا الجو المشحون كثرت المناورات و وسائل الضغط المتبادلة بين بن بلة و الأركان من جهة و الحكومة المؤقتة من جهة أخرى . و كانت الحكومة ترى أن تمسكها على احترام اتفاقية ايفيان EVIAN .

---

(1)– كما ذكره محمد حربي في : Le F.L.N mirage et réalité , p 326

(2)– عمار حمداني في : krim belkacem , le lion des djébels , p 248

(3)– عمار حمداني في : krim belkacem , le lion des djébels , p 248

(4)– يفصح في : la question du pouvoir en Algérie , p 73

و تطبيقها يحميها من هجمات بن بلة و أن عرقلتها و رفضها لانعقاد المجلس الوطني للثورة يجنبانها انتقادات الخصوم المضرة و المطيحة بها ربما ، و في المقابل كان بن بلة و الأركان ينتقدان اتفاقية ايفيان EVIAN ، ويطالبان بانعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية C.N.R.A .

و بعد هذا التشنج نجح بن بلة في النصف الأول من ماي الى تحقيق أغلبية داخل الحكومة [1] مؤيدة لاقتراحه باستدعاء المجلس الوطني للثورة لوضع برنامج للبلاد و تعيين قيادة لتطبيقه و تقرر أن تبدأ أشغال المجلس يوم 27 ماي 1962 بالعاصمة الليبية طرابلس و انطلقت على الفور أشغال التحضيرات في الداخل و الخارج. [2]،[3]،[4]،[5]،[6]،[7]

كانت الفكرة القبلية المنتظرة من المجلس هي إسقاط بن بلة و الأركان للحكومة المؤقتة، و للتوضيح فلقد كان بن خدة قد وجه في منتصف ماي رسالة لرئيس الأركان هواري بومدين مطالبا إياه رسميا أن يعلن طاعته للحكومة و إلا سيتعرض للعزل ، و كان جواب هذا الأخير " لن تفعل قيادة الأركان هذا أبدا " ، و في هذه الشدة والتوتر الصراعي بين الحكومة من جهة وبن بلة و الأركان من جهة أخرى ، انطلقت أشغال مؤتمر طرابلس وتبعا لمنطق ميزان القوى أصبحت الهيئات القيادية للجبهة مضطرة الى ان تنضم الى أحد قطبي الصراع (الحكومة المؤقتة أوبن بلة و الأركان).

---

(1) –حسب المادة 13 للقانون الأساسي جبهة التحرير الوطني (جانفي 1960)" يجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة عادية مرة في السنة باستدعاء من مكتبه ... ويستدعي لعقد دورة طارئة بطلب من ثلثي أعضائه أو من الحكومة"

(2) – تميز آيت أحمد لتلك الفترة بعدم ارتباطه القوي بأي جماعة و انفراده بمواقف متميزة في كثير من الأحيان عن مواقف الآخرين

(3) – قدمت فدرالية فرنسا أثناء الدورة إلى أعضاء المجلس مشروع برنامج تميز بيساريته المتشددة بالمقارنة مع برنامج الحمامات.و كان بن بلة شديد الارتياب تجاه ذلك النص الذي اعتبره مشروعا مضادا لمشروعه ، قدم بايعاز من بوضياف .

(4) – من مقابلة مع رضا مالك بتاريخ 27 جانفي 2003

(5) – أنظر. G.Meynier ,p 649

(6) – هم النقيبان الشاذلي بن جديد و الهاشمي هجرس و الملازمان محمد عطايلية و محمد الصالح بشيشي و كلهم أوقفوا بأمر من قيادة الولاية 2

(7) – مذكرات علي كافي ص :286

و على الرغم من أن ما يهمنا من مؤتمر طرابلس هو مظاهر الصراع فقط ، فلقد ارتأينا ضرورة توضيح بعض المعطيات التي يمكن أن تعكس التوجيه الإيديولوجي العام للمؤتمر . وفي هذا المنظور فان برنامج طرابلس هو أساسا من تنظير و إنتاج (مصطفى لشرف ، رضا مالك ، محمد حربي ، و بقدر أقل صديق بن يحيا):[1]

– نقد قاسي في صورة محاكمة لقيادة جبهة التحرير على أنها إقطاعية سياسيا و قاصرة إيديولوجيا .

– نالت الحكومة المؤقتة نصيبها من النقد و الإدانة.

– توجيه نحو النظام الاشتراكي [2]،[3]

– الإيحاء بإقرار مبدأ الحزب الواحد بعد أن تقرر إنشاء حزب يعلو و لا يعلا عليه.

– التزام الصمت عن مسألة الديمقراطية و حق المعارضة.[4]

و في سياق أقطاب الصراع (حكومة مؤقتة و بن بلة و الأركان) يجب أن نوضح أن الولاية الثانية و الثالثة وقفتا إلى جانب الحكومة بتوجيه من قائديها لخضر بن طوبال وكريم بلقاسم من جهة ، وبدافع جوهري آخر هو رفض الذوبان المطلوب منهما في الجيش الخارجي للحدود تحت قيادة الأركان ، ثم الولاية الرابعة التي كانت معارضة بشدة لبن بلة و قيادة الأركان.

أما من حيث الصراع الثقافي الحضاري المفترض حسب محمد حربي:

– إن السمة الغالبة في صف الحكومة هي الثقافة الغربية و التأثر بالنموذج الغربي .

– جماعة بن بلة تمثل الاتجاه العربي الإسلامي .

---

(1) – نشر برنامج طرابلس تحت عنوان " مشروع برنامج لانجاز الثورة الديمقراطية الشعبية". في كراسة تحتوي على 59 صفحة. من إنتاج المطبعة الخاصة لدار الشعب . كل الاقتباسات مأخوذة من النسخة الفرنسية لتلك الطبعة .

(2)- Le FLN mirage et réalité p 341

(3)- L' été de la discorde p 174

(4)- برنامج طرابلس ص 28

كما يمكن اعتبار الحكومة المؤقتة في صف الشرعية القانونية التي وضعتها الجبهة، [1] و إن بن بلة و الأركان يعتبر في صف الشرعية الثورية المفروضة بالقوة ،وهكذا و أمام موازين القوى تلك استمرت أشغال دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية C.N.R.A في صراع محتد و شجار شديد بين بن بلة و جماعته ضد أعضاء الحكومة و بالأخص الباءات الثلاث (كريم بلقاسم ، عبد الحفيظ بوصوف ، لخضر بن طوبال) وانتهت بالموافقة على البرنامج و الاختلاف على تشكيل المكتب السياسي . و على اثر الفوضى العارمة التي اتصف بها مؤتمر طرابلس اختتمت الدورة السادسة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بانفعالات و عدم ضبط النفس و اهانات وتبادل التهم في ما سب بن بلة ، يوسف بن خدة و تدخل بوبنيدر، قائلا " لا تسب رئيس الحكومة " و رد عليه بن بلة " ما الذي يعنيك " فأجابه بوبنيدر "كلب بن كلب " ضف إلى ذلك كلام آخر لا يليق المقام بذكره . [2][3] و تفاديا للمزيد من التدهور رفع الجلسة رئيسها عمر بوداود ، يوم 05 جوان 1962 ليلا و كانت تلك آخر جلسة المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنتهية بدون قرار منذ نشأته في الأسبوع الأخير من سبتمبر 1956 بواد الصومام . وهكذا تفرق الجمع و حرروا محضر قصور و عجز للحكومة، و أمضاه فيما يبدو 39 عضو [4][5]. و تبادلت التهم في أسباب فشل المؤتمر بين بن بلة و الحكومة المؤقتة ، و اتسم في النهاية بلقاء الانفجار و إفلاس قيادات الجبهة ، ومما زاد في شدة الصراع في النصف الثاني من جوان 1962 هو :

1– مفاوضات و اتفاق الحكومة المؤقتة مع المنظمة السرية O.A.S

2– اجتماع زمورة و عزل قيادة الأركان .

---

(1) – باستثناء مبدئين نص عليهما البرنامج : استقلالية النقابات عن الحزب ، و الاعتراف بحق الإضراب

(2) – تضطلع ح م ج ج بالسلطة التنفيذية للدولة الجزائرية إلى غاية تحرير التراب الوطني و قيام مؤسسات نهائية (المادة 18 من القانون الأساسي جبهة التحرير الوطني جانفي 1960)

(3) – أوردنا العبارة المتبادلة في ذلك الشجار كما جاءت قي رواية محمد حربي (م س ص 377)، رواية هارون علي (م س ص 28)

(4) – كما ذكره هارون علي في نفس المرجع .

(5) – توجد نسخة منه في A .Haroun. l'été de la dicorde p 225- 226:

وللتوضيح لا تهمنا تفصيلات الحدثين التي نتركها للمؤرخ بقدر ما تهمنا كشحنات إضافية لطرفي الصراع فيما بينهما ، وعليه و بعد اطلاع الحكومة على قرارات زمورة القاضية بعزل قيادي الأركان انبعث التوتر من جديد بعد موافقة بوضياف وآيت أحمد على قرارات زمورة و الرفض المطلق لهذه القرارات من بن بلة و حيدر ، وغادرا فورا القاعة غاضبين معلنين استقالتهما من الحكومة . وفي 30 جوان 1962 وجه رئيس الحكومة يوسف بن خدة نداء إلى جيش التحرير أعلن فيه عزل قيادة الأركان و تجريد بومدين و نائبيه علي منجلي و قايد أحمد من رتبهم ، وأمر برفض ما يصدرونه من أوامر . و جاءت في نفس اليوم ردود أفعال من :

- بن بلة يستنكر قرار الحكومة وعزل الأركان و يطعن في شرعيته .
- من قيادة الأركان على أمواج إذاعتها ان القرار غير شرعي ولأن المجلس الوطني الذي عينها هو الوحيد الذي بإمكانه أن يعزلها ، و أن شرعيتها مستمرة إلى غاية انعقاد مؤتمر جبهة التحرير [1] ، أما الحكومة فصممت على شرعية العزل استنادا إلى المادة 22 من القانون الأساسي للجبهة الذي ينص على أن" الحكومة المؤقتة تعين الضباط و أعضاء قيادة الأركان ... في مناصب المسؤولية " ومن ثم المبدأ القائل " من يعين له حق العزل قانونيا " ولذا فعزل بن خدة لقيادة الأركان كان قانونيا . ولكنه قرار أثار حسم و غضب خصومها و زودهم بذرائع إضافية لمهاجمتها و القضاء عليها ... و في هذا المسعى و بمجرد إعلان الاستقلال في 3 جويلية 1962 بدأ دخول القوات و القادة تتواصل من الخارج و تخطط و تنفذ للزحف نحو العاصمة . وفي 11 جويلية 1962 أستقبل بن بلة استقبال حار بولاية تلمسان ، كما أستقبل كذلك كريم بلقاسم و محمد بوضياف بتيزي وزو باستقبال حار مماثل .

---

(1)– منهم : بن بلة ، فرحات عباس ، خيذر ، بيطاط ، احمد فرنسيس ، حاج بن علا ، محمدي السعيد ، بومدين ، القايد أحمد ، علي منجلي ، طاهر الزبيري ، العربي براجم ، رابح بلوصيف ، احمد بن شريف ، العقيد عثمان ، العقيد شعباني ، العقيد محمد يزورين...الخ توجد قائمة كل الموقعين على المحضرقي محمد حربي م س الملحق رقم 5 ص 350 .

و هما مشهدان لطرفي الصراع في التجنيد والتعبئة للمساومة والضغط المتبادل على بعضهما ، و بعد استقرار بن بلة بتلمسان أعاد اقتراح المكتب السياسي الذي اقترحه في طرابلس ، و لم يحصل على تزكيته . وهكذا واثر الدعوة التي وجهها بن بلة لقادة الولايات انعقد اجتماع سري بالأصنام (شلف) حضرته كل الولايات في 15 جويلية 1962 و كان موضوعه قيادة الجيش وتشكيل المكتب السياسي . وبعد المشاورات تم الإعلان بتاريخ 22 جويلية 1962 من تلمسان على تشكيل المكتب السياسي .[1]

و بعد ظهور عدة أصوات معارضة من أطراف الصراع ، إلا أنها لم تستطع ، تجاوز سياسة الأمر الواقع . وهكذا استقر المكتب السياسي يوم 3 أوت 1962 بالعاصمة. ووزعت الوظائف على أعضائه وهكذا تم اختفاء الحكومة نهائيا و فعليا. لكن يبقى في طرف الصراع ، الولايات المعارضة التي لا تسمح للمكتب السياسي أن يعمم سلطته على الجزائر بأسرها (الولاية 3،4) و في هذا الإطار و في سياق المعارضة و تعقيد عملية الانتخاب للمجلس التأسيسي . أعلنت الولاية 3،4 في أواخر أوت 1962 في بيان لهما أن مجلسيهما سيظلان في مكانهما إلى غاية إقامة مؤسسات شرعية . و معنى هذا أن الانتخابات لن تتم ، و أن ازدواجية السلطة بين المكتب السياسي من جهة و الولايتين المذكورتين من جهة أخرى ستستمر، و على اثر ذلك انعقد يوم 28 أوت 1962 اجتماع ببوسعادة للقادة العسكريين و المدنيين لجماعة تلمسان ، قرروا فيه الانتقال الى الفعل و استخدام القوة لدخول العاصمة . و أصدروا بيانا :

- يدين الولايتين 3،4 .
- تأجيل انتخابات المجلس التأسيسي من 2 إلى 20 سبتمبر 1962 .
- مؤكدا إحلال النظام العام في العاصمة قبل 20 سبتمبر 1962.

(1)- E. Maillard , L'Algérie depuis 1962, d'une dictature l'autre. paris , la table ronde , 1975 P38

و أمر المكتب السياسي يوم 30 أوت 1962 جيش الحدود و الولايات المساندة له بالسير اتجاه العاصمة ، و قامت المواجهة في 2 سبتمبر بين الجيش و الولايات المتمردة 4،3 . و عرفت معارك عنيفة في كل من بوقادير و عدة أماكن أخرى . وكانت حصيلتها ألف (1000) قتيل تقريبا . و التي قال أحد المشاركين فيها (خالد نزار) " إنها معركة عنيفة لم يسبق لي شخصيا أن رأيت مثلها بما في ذلك حرب التحرير " [1]

انه حقا صراع و اقتتال بين الأشقاء و أنها لتضحية حقا بأرواح الآخرين ، على مذبح المطامع و المطامح في السلطة . وبمقابل ذلك خرج الشعب بعبقريته و حكمته مرددا " سبع سنين بركات " وبعدها تفاوض محند والحاج مع بن بلة يوم 4 سبتمبر 1962 وتم الاتفاق على وقف القتال و خروج الولاية 4 من مدينة الجزائر [2] كما دخل العقيد بومدين العاصمة يوم 9 سبتمبر 1962 ب 4000 جنديا مدججا من قوات الجيش . في نفس اليوم أعلن أن الانتخابات ستكون يوم 20 سبتمبر 1962 . و قال بن بلة أن المكتب السياسي قد انتصر بفضل الشعب، مع العلم أن النصر كان بفضل جيش الحدود . و هكذا انتهت الأزمة بانتصار جماعة تلمسان و كانت خاتمة لصراعات أضداد الثورة .

---

(1) - كما اقترحه بن بلة : السجناء الخمسة سابقا و معهم بن علا ، محمدي السعيد.

(2) - khaled Nezzar , Memoire du général K N , chihab ED. Alger 1999 p70

مراحل الحكم و صراع الأضداد– مرحلة الحزب الواحد 1962– 1989

1 – الـــرئيس أحـــمد بن بـــلة 1962– 1965

و أخيرا و بعد انتصار بن بلة و حلفائه على حكومة بن خدة و حلفائها دخل العاصمة في يوم 4أوت 1962، تحت حراسة قوات هيئة الأركان. و لم يتأخر كثيرا في تطبيق النموذج الاشتراكي. و إدارة البلاد في ظروف صعبة و متوترة .

وأصدر عدة قوانين تنظيمية لتطبيق النظام الاشتراكي مبتدئا بانتزاع الأراضي الفلاحية وتمليكها للدولة ،و توسيع استغلالها و خدمتها من طرف الفلاح الجزائري ، وخاصة الذين لم يمتلكوا أراضي . و في ظروف عمل مشحونة ببقايا الاستعمار من جهة و نتائج الصراعات من جهة أخرى ورغم اشتراك الفريق الحاكم في نفس الأفكار الاشتراكية ، فان الخلاف سرعان ما دب في الصفوف ، وعادت قضية الصراع السياسي مع العسكري إلى المواجهة مرة أخرى لا سيما و بعدما لاحظ العسكري، مناورات إبعاده التدريجي من حكومات بن بلة الأولى ، الثانية و الثالثة ، و من مناورات داخل الأركان باقتراح الزبيري بدل بومدين . وخاصة بعد انعقاد المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني ، و الذي تقرر فيه تأسيس ميلشيات عسكرية تابعة للحزب ، والتي تعتبر الخطأ الفادح و المفضوح لبن بلة من جهة و الإيعاز العاجل بالانقلاب لبومدين من جهة أخرى . و أمام كل هذا فلقد ظل الجيش المصدر الأول لأمن النظام السياسي ،مثل ما يقول عالم السياسة الجزائري عبد القادر يفصح "عاشت الجزائر نظريا تحت نظام الحزب الواحد. ولكن عمليا، ورغم التغطيات المؤسساتية والإيديولوجية، فإن الجيش ظل العامل المحدد بل المصدر الأول لأمن النظام السياسي" .

وفي المقابل نجد كثيرا من القادة السياسيين التاريخيين للثورة قد احتجوا على سيطرة العسكر وهيمنتهم وأعلنوا رفضهم مبكرا. انتقد محمد بوضياف هذه الهيمنة وقال "إن الجيش الوطني الشعبي، المنغرس في كل الميادين، يتحول تدريجيا إلى جيش تقليدي منقطع كلية عن

الجماهير وفارضا على ميزانية الدولة دفع مبالغا مالية ثقيلة، ثقيلة جدا بالنسبة إلى بلد نام يحتاج كثيرا من الادخار حتى لا يسقط تحت سيطرة الاستعمار الجديد.." .

ولكن لا بد من التنبيه إلى مسلمة أنه في فترة الرئيس أحمد بن بلا الممتدة من 1962 إلى 1965، يمكننا الحديث عن نوع من تقاسم السلطة بين العسكر والمدنيين. فرئاسة الدولة التي يشغلها بن بلا كانت تمثل كابحا لسطوة النخبة العسكرية التي تقودها وزارة الدفاع ويدير هيمنتها زعيمها هواري بومدينن. كما تمتع حزب جبهة التحرير الوطني بهامش مقبول من الحركة والاستقلالية عن الجيش. لقد تعايشت الأطراف الثلاثة لمدة ثلاث سنوات.

اشتركوا في اختيار النهج الاشتراكي والعمل على تطبيقه. غير أنه سرعان ما تفكك هذا التعايش وصممت المؤسسة العسكرية على الاستيلاء على كل السلطات دون مشاركة أحد. وقامت في 19 جوان 1965 بانقلاب عسكري وضع حدا لحكم بن بلة وجعل من حزب جبهة التحرير الوطني "جسدا بدون روح" على حد وصف هواري بومدين.

واعتقد بعض المحللين أن انقلاب 19 جوان هو الانقلاب الثاني للجيش بعد انقلاب/تحالف مع بن بلا ضد الحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1962. ويذكرنا فراد ريغز في هذا الموضع بأنه "لا يجب علينا أن ننسى أن العسكر هم في الواقع بيروقراطيين". ويضيف «تمنعنا الفكرة التقليدية القائلة بأن الجيش لا يمثل جزءا من البيروقراطية وأن الانقلابات العسكرية تدفع بالعسكر إلى السلطة، من إدراك حقيقة الأشياء. وهي معرفة أن كل الموظفين، سواء كانوا عسكرا أو مدنيين لديهم نفس المصالح كأعوان دولة، حيث يعتمد الأمن، والدخل، والمركز الاجتماعي على الحكومة. وفي الأزمات نجدهم مضطرين لدعم المجموعات القادرة على حماية هذه المصالح. إن "الحكومات العسكرية" التي يشكلها مجموعات الضباط تحتوى عادة على موظفين مدنيين سامين وتتمتع بدعم بأعداد كبيرة من أعوان الدولة".

2 – الــرئيس هــواري بــومدين 1965- 1978

أراد الجيش الجزائري الاستحواذ على كل السلطات، عزل الرئيس وسجنه، واحتواء حزب جبهة التحرير الوطني، فنجح في انقلاب 19 جوان 1965. و واصل الجيش غرس عقيدة تفوقه على الدولة والمجتمع لدى الضباط الشبان .

و لقد مثل انقلاب 1965 آخر مرحلة للجيش حتى يستلم كل السلطات نهائيا في الجزائر. كان هواري بومدين هو القائد الكاريزمي لهذه المؤسسة ويحيط به مجموعة من الضباط الشباب المتميزين بانضباطهم ووفائهم وولائهم المطلق لزعيمهم. وعندما شكل بومدين مجلس الثورة ليحكم عبره البلاد رفع شعارا قال فيه "يجب أن تعود السلطة لأولئك القادرين على قيادة الرجال في المعركة" . وحتى يحقق أهدافه كان قد عمل منذ أيام حرب التحرير على تشكيل تكتل داخل الجيش سمي ب"كتلة وجدة" . أصبح بومدين وزيرا للدفاع و أحكم قبضته على الجيش، المؤسسة الوحيدة المنظمة هرميا والمؤطرة بيروقراطيا القادرة على تسيير شؤون البلاد. كما حرص على إدارة التوازنات داخل القيادة العسكرية لمصلحته مما جعله بحق الرئيس الجزائري الوحيد منذ الاستقلال إلى اليوم الذي استطاع التحكم في هذه المؤسسة والسيطرة عليها. وقام في عهده باستبعاد تدريجي لضباط جيش التحرير الوطني واستبدالهم بضباط آخرين.

2-1 الاستبعاد المتكرر للقادة التاريخيين

و قدم هواري بومدين نفسه كممثل حقيقي لطبقة الفلاحين الجزائريين، ولفئة الشباب الذين عادة ما يكونوا معربين ذوي تطلعات اشتراكية..وقام لأجل ذلك باستبعاد كل الضباط الذين لا يتفقون معه في الرأي. وقد حاول في هذه المرحلة أن يعطي للجيش صورة مؤسس الاشتراكية في الجزائر وحاميها الأول. ويمكننا أن نرصد في هذه الفترة أيضا بداية الاختفاء التدريجي للنخب السياسية أو العسكرية التي قادت الثورة لصالح قيادات الصف الثاني تارة، أو حتى لضباط تكنوقراط عملوا في صفوف الجيش الفرنسي تارة أخرى. ومن ثمة دخل الجيش في

عملية تحول داخلي تدريجي بانفتاحه الكبير على فئة أصحاب الشهادات وما سمي ب"ضباط الجيش الفرنسي". وتمت عملية الاستبعاد المتصاعد لضباط الثورة حيث علل ذلك بومدين بسبب يكمن في اعتقاده أن ضباط جيش التحرير الوطني لا يتمتعون بقدر كاف من التعليم الذي يخول لهم إدارة القواعد الجوية أو قيادة جيش تقليدي ثقيل يعتمد على الخبرات العلمية والتكنولوجية. فحرب التحرير كانت حرب عصابات، لا تستدعي إلا الإيمان بالكفاح وروح الشهادة. أما الحروب الحديثة فهي تعتمد على المستوى العلمي والتقني للجيوش.

وبما أن أغلب ضباط جيش التحرير، خصوصا الجيل الأول منهم، لا يمتلكون مؤهلات علمية تسمح لهم بالاندماج في جيش حديث ثقيل يعتمد على المعدات العصرية فقد كان لا بد من استبعادهم وتعويضهم بضباط آخرين. وحتى يحدث هذا التغيير قام بانتداب كثيف لدى تلاميذ صغار وتوجيههم إلى "مدارس الثورة" التي تتبناهم منذ سنوات الابتدائي حتى التخرج والعمل في الجيش. كما أنشأ كليتين عسكريتين كبيرتين. تسمى الأولى أكاديمية الأسلحة في شرشال. والثانية في برج البحري. لكن أهم عمل قام به بومدين في تغيير المشهد التقليدي للمؤسسة العسكرية الجزائرية تجسد في ترقيته ل"ضباط الجيش الفرنسي" وإعطائهم مسؤوليات تزايدت مع الأيام.

2-2 ضباط الجيش الفرنسي

برزت مشكلة "ضباط الجيش الفرنسي" لأول مرة أثناء مؤتمر جبهة التحرير الوطني في 17 أبريل 1964. حدث في هذا المؤتمر أن تعرض وزير الدفاع هواري بومدين إلى كثير من الانتقادات العنيفة. حيث وقعت مساءلته حول محافظته في الجيش على 200 ضابط جزائري جاؤوا من الجيش الفرنسي، وحيث أن بعضهم يعملون مساعدين مباشرين له، مثل مدير مكتبه العقيد شابو الذي سيصبح لاحقا سكرتيرا عاما لوزارة الدفاع ومن ثمة سيقود الجيش الوطني

الشعبي..دافع بومدين عن نفسه وعن رفاقه في الساعة الثالثة صباحا من يوم 20 أبريل قائلا : "إنني لا أرى فرقا بين موزع بريد، أو موظف أو ضابط. فقبل سنة 1954 كان الجميع يحتاج إلى عمل، ولست أدري لماذا يجب علي الآن أن أتخلى عن مساهمة الذين يتمتعون بكفاءة عسكرية في تدريب جنودنا". وأضاف "المهم أن هؤلاء الضباط قرروا ذات يوم أن يقوموا بواجبهم". وتساءل "هل تمتلك الجزائر إطارات حتى تتجاهل أولائك الذين يمتلكون الخبرة؟" . وأضاف بومدين "هل لدينا أكاديميات عسكرية تجعلنا لا نلتجئ إليهم؟". وقام باستخدامهم كفنيين، ومديرين تقنيين في الجيش .

ورغم أن تشغيل هذه الفئة من الضباط لم ترق كثيرا لمقاتلي جيش التحرير الوطني فإن بومدين واصل إعطائهم وظائف تقنية في البداية مستبعدا إياهم من القيادات الميدانية أو من المسؤوليات السياسية الأمنية. لكن سرعان ما تغير الأمر تدريجيا حيث أصبحوا يشغلون مناصب أكثر حساسية مثل سليمان هوفمان، الضابط السابق الذي شارك في حرب الهند الصينية، قائدا للمدرعات، وعبد القادر شابو مسؤولا على الدعم للوجيستيكي. وكلما تعالت صيحات الاحتجاج يجيب بومدين : "لقد ظلوا دائما تحت الأوامر، نحن نحتاجهم، وهم قاموا بواجبهم" .

نستعرض الآن ظروف بروز هذه النخبة وترسخها في المؤسسة العسكرية الجزائرية.

لقد انطلق الجيش منذ الاستقلال في عملية تحديث فرقه القتالية حتى يصبح أكثر انسجاما، أكثر انضباطا، أكثر هرمية وأكثر احترافا. وحتى تتحقق هذه الأهداف فتعاد هيكلة الجيش على أسس جديدة، قام بومدين بعمليات انتداب كثيف لدى "ضباط الجيش الفرنسي" وفي الآن نفسه قام باستثمار كبير في بناء الأكاديميات العسكرية لتخريج جيل جديد من الضباط: هم ضباط الجيل الجديد، جيل ما بعد الاستقلال. وفي الوقت نفسه، قام بإرسال إطارات عسكرية جزائرية للتدريب والتعلم في الأكاديميات السوفيتية والعربية (خاصة في القاهرة وبغداد).

تمت كل هذه المحاولات في شكل متواز تم فيه إبعاد القادة التاريخيين لجيش التحرير الوطني عبر إعفائهم من وظائفهم القيادية وتوجيههم نحو مواقع سياسية، أو دبلوماسية، أو حتى أعمال تجارية. وكانت عملية تعويضهم التدريجي تحدث عبر ترقية "ضباط الجيش الفرنسي" وإعطائهم مناصب هامة. وحاول بومدين تبرير اختياراته عبر مقولة الضعف العلمي والتقني لضباط جيش التحرير حيث كان أغلبهم من الفلاحين أو العاملين البسطاء غير القادرين اليوم على إدارة جيش عصري مجهز بتجهيزات ثقيلة. فكان لا بد، حسب رأيه، من الالتجاء إلى "ضباط الجيش الفرنسي" لتأطير الجيش. لكن هذه الحجة تخفي في الواقع دافعا آخر متعمدا لدى بومدين. ففي الحقيقة سعى هواري بومدين إلى إبعاد القادة التاريخيين للجيش لأسباب سياسية في الدرجة الأولى, فهو كان يخشاهم لأنهم يمتلكون الشرعية الثورية التاريخية مثله، ومن ثمة يمكنهم مجادلته، أو حتى رفض أوامره والتمرد عليه لطبيعتهم المتمردة التي اكتسبوها من نضالهم الثوري أثناء حرب التحرير. وحتى يحكم قبضته كلية على الجيش كان عليه أن يستبعد مثل هؤلاء الضباط وتعويضهم بآخرين يتميزون بروح الانضباط، بالاحتراف، بعدم التسييس أو بوجود مطامح سياسية إضافة إلى وفائهم وولائهم لبومدين الذي دافع عنهم وأعاد إليهم الاعتبار أمام احتقار زملائهم الذين شاركوا في الثورة منذ بدايتها. احتاجهم واحتاجوه، وظن أن ولاءهم سيكون مطلقا وكان ظنه صحيحا إلى حين وفاته.

لقد اعتقد بومدين أن عدم "تسييس" هؤلاء الضباط يمثل بالنسبة إليه خصلة حميدة. فذلك سيبعدهم عن أية طموحات سياسية في القيادة وبالتالي منافسة زعامته، أو تهديد مؤسسة الرئاسة التي يقودها. إنهم لن يمثلوا خطرا عليه كما حدث مع العقيد طاهر زبيري، قائد أركان الجيش، الذي قام بمحاولة انقلاب عسكري فاشلة سنة 1967. كما اعتقد أن ولاءهم لحكمه الشخصي سيولد استقرارا سياسيا وأمنيا يمكنه من تنفيذ مشاريعه الاشتراكية الطموحة. وفي المقابل قام بحمايتهم والتنويه بهم ودفعهم إلى المناصب العليا.

3-2 مجلس الثورة – الهيمنة المطلقة للجيش –

شكل هواري بومدين "مجلس ثورة" يتكون من 25 عضوا منهم 12 عقيدا في الجيش . وفي نفس الوقت قام الرئيس الجديد "بتحييد قادة المغاوير السابقين بأن زج بهم في أنشطة ومنافع تجارية وأشياءا أخرى" . أصبحت ممارسة السلطة منذ انقلاب 19 جوان 1965 محتكرة من قبل هذا المجلس الجديد فهو "صاحب السلطة السيادية" في الجزائر. وهو الذي يحدد، مؤقتا، السياسية الداخلية والخارجية للبلاد. ويحدد التوجهات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى. كما يشرف على حزب جبهة التحرير الوطني، ويمارس سلطات نواب المؤسسات المنتخبة التي نص عليها دستور 1963 أي مؤسسة الرئاسة والجمعية البرلمانية..وقام مجلس الثورة بتعيين أمانة تنفيذية لجبهة التحرير الوطني، لا تمتلك صلاحيات اتخاذ القرارات حيث يقف دورها عند تحضير أو تنفيذ قرارات مجلس الثورة .

لكن وحدة مجلس قيادة الثورة لم تستمر طويلا حيث بدأت الانشقاقات وعمليات التفكك التي كان محورها يدور عادة حول مدى شخصنة السلطة عند هواري بومدين. ففي سنة 1966 قام بشير بومعزة وأحمد محساس، وهما مدنيان داخل المجلس، باختيار المنفى في باريس ومن هناك نددا بالنظام القائم وقالا عنه أنه "مجرد شرذمة حاكمة دون أي دعم شعبي". وبعد سنتين، وعلى إثر المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قام بها قائد هيئة الأركان العقيد طاهر زبيري، تم استبعاد قادة الولايات السابقين من كل اجتماعات مجلس الثورة وهم: يوسف الخطيب (سي حسان)، ومحند ولد الحاج، وصالح بوبنيدر، وسي عثمان.

وبعد عشر سنوات من الانقلاب لم يعد مجلس الثورة يحتوي إلا على 10 أعضاء ناشطين . وأصبح عددهم في آخر سنة 1978 وقبل وفاة بومدين بزمن قصير 8 أعضاء. إن اختفاء بعضهم في ظروف غامضة طرح كثيرا من الأسئلة ، ويقول الصحافي الفرنسيYves Cuan مستنتجا "إن الجزائر المستقلة كما ولدت في السرية، ستظل مجتمعا سريا" .

يجب ملاحظة أن هذه الفترة شهدت أيضا فقدان جبهة التحرير الوطني لكل تأثير في الحياة السياسية. كتب المؤرخ الجزائري أحمد رواجعية معلقا في هذا السياق "منذ عزل الرئيس أحمد بن بلا في جوان 1965، وجدت جبهة التحرير الوطني نفسها، مرة أخرى، تخسر بريقها بشكل حاد. لقد قام العقيد بومدين الذي استحوذ على كل السلطات باستبعاده من المشاركة في اتخاذ كل القرارات السياسية الهامة. ووصفها بأنها "جسدا بدون روح". وأصبحت من حزب طليعي فجر ثورة إلى مجرد جهاز أعطي لقايد أحمد ليديره..ورغم تهميشها فقد بقي حزب جبهة التحرير الوطني وسيلة بيد سلطة بومدين والعسكريين تستخدم لمصالحهم" . ويشترك في نفس التحليل عالم السياسة الجزائري عبد القادر يفصح حينما يقول "لقد عاشت الجزائر في الفترة الممتدة بين سنة 1954 وحتى سنة 1989 نظريا تحت حكم الحزب الواحد، ولكن عمليا، ورغم التمويهات المؤسساتية والإيديولوجية، فإن الجيش كان العامل المحدد، بل المصدر الوحيد للسلطة السياسية" .

وبعد الترسيخ النهائي للحكم العسكري في الجزائر سنة 1965 تمتعت "الثقافة العسكرية بموقع المهيمن" . بالإضافة إلى الشرعية الثورية الشرعية التي اكتسبها من حرب التحرير كما يتمتع بنوع من الإجماع النسبي لدى الشعب الجزائري الذي لا يمنع العسكر من ممارسة السلطة أو لعب أدوارا عسكرية. بل لقد التزم الجيش بتحديث البلد اقتصاديا وبتنمية مقدرات الأمة.

وهكذا و منذ استلامه السلطة كرئيس للجمهورية الجزائرية بين العقيد هواري بومدين موقع المؤسسة العسكرية بالنسبة إلى الدولة والمجتمع وقال "إن السؤال الذي يطرح اليوم يتمثل في معرفة هل يمكننا أن نتحدث عن الاشتراكية ونتجاهل في الآن نفسه الجيش؟ (..) شخصيا، أنا مقتنع، واقتناعي يعتمد على تحليل موضوعي وتاريخي، أنه خطأ كبير التفكير في تطبيق الاشتراكية وتنفيذ الحلول وفي الآن نفسه نتجاهل القوات المسلحة" . ومن ثمة سيرتبط الجيش بكل مساعي التنمية الجزائرية من سنة 1967 إلى سنة 1978. وسينفذ العسكر المشاريع الاقتصادية الكبرى مثل تعمير الصحراء وإنشاء المساحات الخضراء. لقد شارك 10 آلاف

جندي وضابط في هذه المشاريع . كما ساهم العسكر في الثورة الزراعية. وحسب الفلاحين، فالجيش هو الذي كان يسقي القرى الفلاحية . صرح بومدين مرة في هذا السياق "سنقوم بترقية كل الكوادر التي أثبتت مدى التزامها في كل مكان من البلاد. إن ما نطلبه اليوم من الكوادر هو الكفاءة، النزاهة، والالتزام بعملية تطبيق الاشتراكية" . يقول فؤاد الخوري بشكل عام في هذا السياق "..ويظهر أن استمرار التغييرات التي يحدثها العسكر في المجتمع لا يتوقف فقط على أهواء القادة إنما على تجاوب الجيش والشعب معهما. هذا يدل على أن الانقلاب الحدث، وإن بدأ بشلة من الضباط، فإنه قد يؤثر في تنظيم المجتمع وقواعده السياسية والاقتصادية العامة. قد يحدث الانقلاب تغييرات وتبديلات تاريخية يصعب الرجوع عنها فيما بعد" .

2-4 الاختيار الاشتراكي

لقد أكد بومدين الخيار الاشتراكي منذ 19 جوان 1965. لقد تأثر، مثله مثل رفاقه، بالظروف الدولية المحيطة والمتميزة بهيمنة الإيديولوجية الاشتراكية على بقاع كثيرة من العالم. ويجب التأكيد أيضا على مدى مساعدة الدول الشيوعية والبلدان الاشتراكية بمن فيها مصر الناصرية للثورة الجزائرية. لقد شجع جميعهم الجزائر المستقلة على انتهاج النهج الاشتراكي. كما يمكننا إضافة عامل آخر يتمثل في انتماء الرئيس هواري بومدين إلى طبقة الفلاحين واعتزازه الدائم بهذا الانتماء دفعه إلى التشبث بالخيار الاشتراكي. أما العامل الثالث فيجسده انتصار الشق الاشتراكي في الثورة على الشق الليبرالي منذ هزيمة الحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1962. كما يجب ملاحظة أن اشتراكية بومدين كانت اشتراكية "شعبوية" لم تعتمد على نظريات اشتراكية حقيقية وواضحة المعالم. وحتى الدستور الجزائري الذي نص على أن الجيش هو الضامن الرئيسي لتطبيق الاشتراكية، لم يجد صدى كبيرا في الواقع حيث لم يكن كل الضباط يؤمنون بالاشتراكية. إن الضامن الوحيد لاستمرار هذا النهج هو بومدين نفسه، وبضعة ضباط عقائديين منحدرين من جيش التحرير الوطني أو بعض ضباط جيل الاستقلال الشباب الذين دعموا هذا النهج.

ولأجل هذه الأسباب لم يكن من الممكن استمرار هذا التناقض بين دستور اشتراكي وقيادة عسكرية في معظمها غير اشتراكية. و لذلك ماتت الاشتراكية في ظروف مفاجئة وغامضة مماثلة تماما لفجائية و غموض موت بومدين .

3 – الـــرئيس الـــشاذلي بن جديد 1979– 1992

بعد وفاة هواري بومدين في ديسمبر 1978. تولى رئاسة الدولة رئيس مجلس الشعب – البرلمان – رابح بيطاط . وبعد 45 يوم من الانتظار و التوقعات و التكتلات من طرف الشعب ، ومن طرف الطامحين في السلطة ، فوجئ الجميع بأن الرئيس المنتظر هو العقيد الشاذلي بن جديد . وتأكد ذلك في مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني ، بانتخاب الرئيس الشاذلي في 7 فيفري 1979 .[1] بالإجماع , وقد تميزت بداية عهده بصعود نجم بعض الضباط الذين لا يؤمنون كثيرا بالخط البومدييني ويميلون إلى المحور الغربي أكثر منه للمحور الاشتراكي الذي كان بومدين حريصا على مد جسور التواصل معه . وأصبح بذلك ثالث رئيس للجزائر بعد أحمد بن بلة وهواري بومدين , وبالإضافة إلى أنه أصبح رئيسا فقد كان يتولى وزارة الدفاع والأمانة العامة لحزب جبهة التحرير الوطني .

وبمجرد تعيينه رئيسا للدولة قال العارفون بالبيت الجزائري أنّه بين البومدييينة والشاذلية كبين موسكو وواشنطن أثناء الحرب الباردة , وقد قرر بن جديد و أصحاب النفوذ الجدد الذين كانوا خلفه أن ينعطفوا بسفينة الجزائر بنسبة 180 درجة لتصير في مسار مناقض عما كانت عليه، في عهد هواري بومدين .

وكانت خزينة الدولة الجزائرية في بداية عهد الشاذلي بن جديد تضم حوالي ملياري دولار أمريكي والديون لم تكن بحجم 26 مليار دولار والتي تراكمت في عهد الشاذلي بن جديد فقرر الشاذلي وبطانته صرف الكثير من هذه الأموال على مشروع من أجل حياة أفضل وذلك من خلال استيراد الكماليات والمطربين والمطربات لإيهام الشباب الجزائري بأن مرحلة الايدولوجيا ولت وجاءت حياة مغايرة فيها الكثير من نكهة الغرب , والحقيقة التي بات يعيها كل الجزائريين أنّ هذا المشروع الذي استهل به الشاذلي ولايته عاد بالنفع الكبير على مجموعة من ذوي النفوذ

(1) – كتاب جبهة التحرير الوطني ، كتاب جذور الأزمة ، الأستاذ . زبيحة زيدان، ص 213

الذين جمعوا مال قارون ودمجوا بين السلطة والمال وهم الذين أطلق عليهم الرئيس المغتال محمد بوضياف اسم المافيا في وقت لاحق وهم الذين افترقوا عن خط الثورة وفضلوا خط الثروة.

و لم يكن هناك أدنى تحسب لطارئ انخفاض أسعار النفط , حيث يشكل النفط والغاز في الجزائر أهم مصدرين للمداخيل الجزائرية بالعملة الصعبة . و غير تبديد خزينة الدولة الجزائرية , فان المرحلة الشاذلية شكلت بداية القطيعة مع المنجزات التي تحققت في عهد هواري بومدين , فمشروع الثورة الزراعية تبدد ومشروع التصنيع انتهى إلى طريق مسدود والثورة الثقافية تم الاستعاضة عنها بثورة الراي وثقافة الفن المتعفّن, وخصوصا عندما أصبح أصحاب الثقافة الفرانكفونية في مواقع القرار الذين ألغوا مشروع التعريب بجرة قلم.

لقد قرر الشاذلي بن جديد أن يخوض معركة الانفتاح على الغرب , لكن ذلك ما كان ليتم بدون إعادة ترتيب البيت السياسي والقضاء على الامتداد البومدييني في المؤسسة العسكرية ودوائر القرار , وبهذا الشكل وجد رجالات هواري بومدين أنفسهم على الهامش و أحيلوا إلى التقاعد قبل حلول السنّ القانونية كبلعيد عبد السلام وعبد العزيز بوتفليقة وغيرهما . ومثلما قام الشاذلي ومن يخطط له بتقليم أظافر المحسوبين على هواري بومدين، قام كذلك وعلى صعيد المؤسسة العسكرية أجرى الشاذلي بن جديد سلسلة تغييرات أزاح بموجبها كل المحسوبين على التيار البومدييني وأحالهم إلى التقاعد , وتقدمّ إلى الواجهة ما يعرف في الجزائر بضبّاط فرنسا وهم الضباط الجزائريون الذين كانوا في صفوف الجيش الفرنسي والتحقوا بصفوف الثورة الجزائرية في أواخر أيامها كخالد نزار وعباس غزيل ومحمد العماري وعبد المالك قنايزية وغيرهم , وكلهم أصبحوا جنرالات في عهد الشاذلي بن جديد . و أحد الذين كانوا محسوبين على ضباط فرنسا اللواء العربي بلخير أصبح في عهد الشاذلي يخشى جانبه كثيرون , كما أصبح أمين الرئاسة الجزائرية أي الباب الموصل إلى الشاذلي بن جديد . و هذه كلها نتائج صراع سلطة لأجنحة النظام ، وإيديولوجية الليبرالي على الاشتراكي .

وعندما كان الشاذلي يعمل على إنهاء الوجود البومدييني , كانت الحركة الإسلامية الجزائرية تتأهب للخروج من الكواليس والى الخشبة , وهذا التزامن بين بداية اختفاء تيار وبداية بروز أخر جعل بعض المحللين يشبهون هذا المشهد بأخر مماثل في مصر عندما عمل الرئيس المصري محمد أنور السادات على إنهاء الوجود الناصري مقابل السماح للإخوان المسلمين بالظهور على الخشبة السياسية .

وكانت الحركة الإسلامية الجزائرية ترى في هواري بومدين رجلا يساريا شيوعيا يتعامل مع عواصم الإلحاد , وقد كان شيوخ هذه الحركة من قبيل الشيخ عبد اللطيف سلطاني والشيخ أحمد سحنون على خلاف دائم مع هواري بومدين .

وبين 1980والى 1984 كان الشاذلي يعمل على إعادة رسم خارطة سياسية جديدة للجزائر , وأستغل العديد من أركان النظام الجديد، الواقع الجديد فأثروا ثراءا فاحشا وقد أوجدت هذه الحقبة 6000 ملياردير أغلبهم من أركان النظام والمؤسسة العسكرية .[1] وبعد إعادة ترميم العلاقات الجزائرية مع الغرب بات شغل الشاذلي الشاغل هو في كيفية التحول إلى الليبرالية في أقرب وقت .

وهذا الاضطراب بين الرأسمالية والاشتراكية , ونفاذ أموال خزينة الدولة الجزائرية أدى إلى بداية تراكم الديون ومستحقاتها , ومع انخفاض سعر النفط بدأت الأزمة الاقتصادية الخانقة تطرق أبواب الجزائر والذي ساهم في تعميقها ترك الإنتاج والتعويل فقط على الاستهلاك وترتب عن ذلك أزمة تضخم وارتفاع عدد البطالين وإفلاس القطاع العام .

وبدأت الحركة الإسلامية تخرج من قمقمها, كما بدأ التيار البربري يستعد هو الأخر لرفع ألويته, وبدأت العلامات الأولى للزلزال الجزائري ترتسم في الأفق. ولم يقابلها من الجهة الرسمية

(1) – رياض الصيداوي ، كتاب النخب السياسية و العسكرية في الجزائر ، الطبعة الأولى ، الناشر ، المؤسسة العربية للدراسات .

أي رؤية وقائية أو إستراتيجية لاحتواء الوضع ، أو الاستعداد له على الأقل ، "وفي 12 نوفمبر 1982 ، دعت الحركة الإسلامية الجزائرية إلى تجمع ضخم في الجامعة المركزية في الجزائر العاصمة , وضم التجمع ألاف المعتصمين من الإسلاميين الذين طالبوا رئيس الدولة الشاذلي بن جديد برفع الظلم عنهم وتحصين المجتمع الجزائري من إفرازات الغزو الثقافي الغربي .

وقد طالب المجتمعون في الجامعة المركزية والذين كان على رأسهم الشيوخ أحمد سحنون , عبد اللطيف سلطاني , والدكتور عباسي مدني السلطة بوقف الاعتقالات العشوائيّة التي يتعرض لها الطلبة الإسلاميون في الجامعات الجزائرية , كما طالب المجتمعون بالإسراع الفوري في تصحيح المسار السياسي وذلك بالقضاء على نفوذ المحسوبين على الثقافة الفرنسية داخل النظام وردّ الاعتبار للثقافة الإسلامية والعربيّة . وقد ندد الإسلاميون بصرف أموال الشعب الجزائري في غير ما يعود بالنفع على الشعب الجزائري.

و أصدر سحنون وعبد اللطيف ومدني بيانا جاء فيه :

"... وتداركا لوقوع بلادنا بلاد المليون والنصف شهيد فيما ألت إليه النظم الأخرى كان لابد من التصدي لهذه المؤامرة بتطهير أجهزة الدولة من العناصر العميلة وإزالة الفساد في البلاد قبل فوات الأوان , ونظرا لخطورة الموقف فان التعاون المشترك بين العناصر الطيبة في الأمة أصبح أمرا لابد منه و أي تهرب من المسؤولية من أي طرف يعد خيانة كبرى للإسلام والوطن ,ووجود هذا التعاون لا يتوفر في اعتقادنا إلا في ظل العودة الصادقة إلى الإسلام لنلحّ على الإسراع في البت في القضايا التالية :

1- وجود عناصر في مختلف أجهزة الدولة معادية لديننا متورطة في خدمة عدونا الأساسي وعملية تنفيذ مخططاته الماكرة الأمر الذي ساعد على إشاعة الفاحشة وضياع المهام والمسؤوليات على الدولة وغيرها .

2- الرشوة والفساد الممارسين في المؤسسات التربوية من المدرسة إلى الجامعة والإدارة

وغيرها مرض بيروقراطي لا أخلاقي خطير لا يسلم مجتمع منه إلا إذا نفضه عنه.

3- تشويه مفهوم الثقافة وحصره في المهرجانات الماجنة اللاأخلاقية عرقل النظام التربوي , وحال دون توصله إلى إبراز المواهب والنبوغ والكفاءات التي تفتقر إليها البلاد للتخلص من الوضعية الثقافية المفروضة علينا .

4- إبعاد التربية الإسلامية وتفريغ الثقافة من المضمون الإسلامي زاد في تعميق الهوة واستمراريتها .

5- الحملة المسعورة للإعلام الأجنبي والوطني لاستهداء الدولة على الدعوة والصحوة التي تهدد مصالح الدوائر الاستعمارية في بلادنا .

6- إطلاق سراح الذين اعتقلوا دفاعا عن أنفسهم ودينهم و كرامتهم.

7- فتح كل المساجد التي أغلقت في الأحياء الجامعية والثانويان والتكميليات والمؤسسات العمالية .

8- عقاب كل من يتعدى على كرامة عقيدتنا وأمتنا وشرعيتها وأخلاقها و الحدود الشرعية الإسلامية.هذه الأمور هزّت مشاعر أمتنا وحركت ضميرها وما وقفتها اليوم إلا دليل على أنها مازالت تستحق كل إكبار وتقدير واحترام ,وهذه المواقف التي عرفها شعبنا كافية للتعبير عن نضجه الإعلامي ووعيه السياسي وهذه الخصال جديرة بأن تجعله في مستوى مسؤولية أمام الله والرسول والوطن , قال تعالى : باسم الله الرحمان الرحيم . (والعصر أن الإنسان لفي خسر. إلا الذين أمنوا وعملوا الصالحات. وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر.) صدق الله العظيم

توقيع : أحمد سحنون – عبد اللطيف سلطاني – عباسي مدني ". [1]

---

(1) – رياض الصيداوي ، نفس المرجع السابق .

وكان هذا البيان إيذانا بميلاد الحركة الإسلامية الجزائرية المنظمّة والمهيكلة , والتي ستصير في وقت لاحق أعقد معادلة سياسية في الجزائر .

في بداية الثمانينيات اندلعت في منطقة تيزي وزو البربرية مواجهات عنيفة بين مجموعة من المتظاهرين وقوات الأمن الجزائرية , و طالبوا بأحقيّة الثقافة الأمازيغية - البربرية - في الوجود , وأطلق على هذا الحدث اسم الربيع البربري .

ويذهب الدكتور أحمد بن نعمان في كتابه : فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر , إلى القول بأن فرنسا رعت الورقة البربرية للقضاء على مشروع التعريب الذي كانت ترى فيه فرنسا أهم هادم للفرانكفونية التي أقامت لها صرحا في الجزائر وبقية الدول المغاربية, وهذا التمكين للثقافة الأمازيغية ليس حبا لها بل لجعلها مجرد مدخل إلى تكريس اللغة الفرنسية . ومنذ بروز الحركة البربرية والجامعات الجزائرية تعيش حالة صراع بين معسكري العروبة والإسلام ومعسكر الفرانكفونية والأمازيغية . وبعد اندلاع المواجهات في منطقة تيزي وزو التي تعتبر معقل الثقافة الأمازيغية , والورقة البربرية مطروحة بقوّة في دائرة الصراع السياسي والثقافي في الجزائر .

3–1 الأزمة الاقتصادية

الثروة التي تركها هواري بومدين في خزينة الدولة صرفت جميعها في غير الوجهة التي تعود على الاقتصاد الجزائري بالنفع , وقد استفاد الكثير من ذوي النفوذ من هذه الثروات فأسسوا شركات خاصة وتجمعات اقتصادية جبارة كتجمع رياض الفتح الشهير الذي أثار بناؤه جدلا واسعا في صفوف الشعب الجزائري .

وفي عهد الشاذلي بن جديد برزت طبقة رأسمالية مزجت بين السلطة والمال , وأستفادت إلى أقصى درجة من امتيازات النظام . و بعد أن تفاقمت الأزمة الاقتصادية أخذت السلطة الجزائرية تبحث عن مصادر للديون والقروض .

جامعة أبي بكر بلقايد

وقد قام الشاذلي بن جديد في أبريل 1985 بأول زيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية , فأستقبله الرئيس الأمريكي رونالد ريغان بحفاوة نظرا لدور الجزائر في حل أزمة الرهائن الأمريكان في طهران , وبدأت العلاقات الأمريكية – الجزائرية تعرف طريقها إلى التحسن . والأموال التي وصلت إلى الجزائر من باريس وواشنطن وطوكيو لم تؤد إلى إنعاش الاقتصاد الجزائري , و وجدت الجزائر نفسها تقوم بإيفاء فوائد الديون دون أصولها , وبدأت أزمة المديونية هي الأخرى تعصف بالجزائر الأمر الذي أدى إلى إفلاس المؤسسات التابعة للقطاع العام فارتفعت معه حدّة البطالة .

وقبل 05 أكتوبر 1988 تفاقمت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وكانت النتيجة زلزال أكتوبر الشعبي , حيث تدفق الجزائريون إلى الشوارع منددين بالنظام وفساده , وغادرت دبابات الجيش الجزائري الثكنات ودخلت في مواجهات مع الكتل البشرية الغاضبة و المفخخة ببرنامج صراعي .

وقبل حدوث هذا الانفجار الشعبي وقع جدل كبير داخل جبهة التحرير الوطني بين المحافظين والإصلاحيين , وبلغ هذا الصراع ذروته عندما حرض الرئيس الشاذلي في سبتمبر 1988 الشعب الجزائري بالثورة على حاكميه ويبدو أنّه كان يريد التحرر من ضغوط مراكز القوة , و لم يمض أسبوعان حتى انفجر الشعب الجزائري في أعنف مواجهات دموية عرفتها الجزائر بعد الاستقلال !

و بدل أن يلجأ الشاذلي و فريقه من خلف الستار إلى معالجة الأزمة من جذورها فقد فضلا حلا تنفيسيا , ديمقراطية تنفيسية لم تصمد هي الأخرى في وجه المتناقضات الجزائرية .

خريف الغضب الجزائري في 05 أكتوبر1988 كان انطلاقة نحو مرحلة جديدة سوف يقودها الشاذلي بن جديد الذي تمكن من تهدئة الوضع العام بعد أن وعد بإصلاحات سياسية جذرية . قد تنفس على الشعب من ديكتاتورية الحزب الواحد, وبالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية

الخانقة التي تضرر منها الشعب الجزائري, كانت الأفواه مكممة والأفكار ملاحقة والمعتقلات حاشدة بأصحاب الرأي الأخر.

وعندما هدأت أحداث أكتوبر وعد الشاذلي بن جديد بتغيير الدستور الجزائري الذي وضعه هواري بومدين عام 1976 .

لكن قبل الإقدام على هذه الخطوة كان لابد على الشاذلي أن يقوم بإبعاد الراديكاليين داخل حزب جبهة التحرير الوطني وحتى جهاز الاستخبارات العسكرية , ففي 29 أكتوبر 1988 أبعد الشاذلي الرجل العتيد في حزب جبهة التحرير الوطني محمد شريف مساعديه مسؤول الأمانة العامة في حزب جبهة التحرير الوطني , كما أقال مدير الاستخبارات العسكرية لكحل عياط .

و في فبراير 1989 صوت الشعب الجزائري لصالح الدستور الجزائري والذي أقر مبدأ التعددية السياسية والإعلامية. وفور المصادقة على الدستور الجديد والإقرار بمبدأ التعددية السياسية والحزبية , بدأ رموز المعارضة يعودون من الخارج كأحمد بن بلة وحسين أية أحمد , أما محمد بوضياف المقيم منذ ثلاثين سنة في منفاه الاختياري في مدينة القنيطرة في المغرب فقد شككّ في مصداقية الديمقراطية الشاذلية ورفض العودة إلى الجزائر .

وصدر قانون الأحزاب و نص على التالي :

" يجب على كل حزب أن يسعى للحفاظ على الاستقلال الوطني والوحدة الوطنية والنظام الجمهوري والقيم العربية والإسلامية والامتناع عن الممارسات الطائفية المخالفة للسلوك الجزائري , كما لا يسمح لأفراد الجيش الانخراط في العمل الحزبي , ويجب استخدام اللغة العربية في الممارسات الرسمية للحزب ."

وبعد هذه التغييرات الجذرية بدأت الأحزاب الجزائرية بالتشكل ومنها الحركة من أجل الديمقراطية والجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة القوى الاشتراكية وقد تكاثرت هذه الأحزاب بشكل مدهش حتى بلغت ستين حزبا .

وفي أول انتخابات بلدية جرت في 12 جوان 1990 فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ , وكان ذلك إيذانا بميلاد هذه الجبهة التي ستكون الرقم الصعب في المعادلة الجزائرية . وبعد الانتخابات البلدية طالبت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بإجراء انتخابات تشريعية وبررت ذلك بأنّه لا يمكن الحديث عن التعددية السياسية في ظل وجود برلمان أحادي حكر على حزب جبهة التحرير الوطني.

وقد وعد الشاذلي بن جديد بإيصال الإصلاحات السياسية إلى ذروتها , فقرر أن تجرى انتخابات تشريعية في 27 جوان 1991 , إلا أن الانتخابات لم تجر في موعدها , بل عادت الجزائر أثناءها إلى درجة الصفر أو ما قبله , حيث عادت الدبابات من جديد إلى الشوارع الجزائرية و فرضت حالة الحصار العسكري , و أقيلت حكومة مولود حمروش , و أعتقل قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ .[1]

ومرت العاصفة بسلام, إذ عاد الشاذلي بن جديد وحدد موعدا أخر للانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991, واستعدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ وبقية الأحزاب لخوض غمار المعركة الانتخابية.

وانتصرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ مجددا و حصلت على 188 مقعدا في البرلمان وحل في المرتبة الثانية حزب جبهة التحرير الوطني ،وفي المرتبة الثالثة جبهة القوى الاشتراكية.

---

(1) – كتاب سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر عنصر العياشي ، مركز البحوث العربية ، دار الأمين ، ص 62

وقد استعدت المؤسسة العسكرية لمصادرة هذه النتائج وحركت فيلقها السياسي قبل العسكري , وتحركت جبهات اليسار والبربر والفرانكفونيين وطالبت بإلغاء الانتخابات كما طالبوا الجيش الجزائري بالتدخل , وفي الأثناء اعتقد الشارع الجزائري أن الانتخابات ستتواصل وأن الدورة الثانية ستجرى في موعدها في 16 جانفي 1992 , وكانت المفاجأة الكبرى عندما قدم الرئيس الجزائري استقالته تاركا الجزائر في فتنة.

وفي ظرف خمس دقائق قبل المجلس الدستوري برئاسة بن حبيلس استقالة أو إقالة الشاذلي بن جديد وبث التلفزيون الجزائري نص الاستقالة في الثامنة ليلا .

أزمـة الديمقراطيـة بين إعطاب الماضـي و ضرورات المستقبل 2004 – 1989

1 – تـوقيـف الانتخـابـات والـمـرحلة الانتقاليـة

رئاسة المجلس الأعلى و الدولة 1992– 1995

محمد بوضياف – علي كافي – اليمين زروال

وبعد ساعتين من إقالة أو استقالة الشاذلي بن جديد ، وجه رئيس الحكومة سيد أحمد غزالي خطابا متلفزا للشعب الجزائري .

أما المواطنون الذين تحدث إليهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء فقد فهموا أن هناك عملية انقلاب عسكرية مغلفّة وقعت في الجزائر و أطاحت بالشاذلي بن جديد. وهكذا ظهر صراع الأجنحة من جديد . و أوقفت الانتخابات و أزيح الدستور ، وتضررت الديمقراطية ، مما ترتب عنه اندلاع الفتنة الكبرى في الجزائر، والتي أودت بحياة 150 ألف جزائري وخسائر قدرت بملايير الدولارات . وبجروح نفسية اجتماعية قد يطول أو يصعب علاجها .

وقد تبعت إقالة الشاذلي بن جديد سلسلة من الإجراءات كفرض حالة الطوارئ وحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وزج الآلاف من أنصارها في المعتقلات .[1]

وقد عين على رأس المجلس الأعلى للدولة محمد بوضياف, بعدما أقنعه العسكر بضرورة العودة إلى الجزائر باعتبار أن الجزائر التي أحبّها وناضل من أجلها على وشك الغرق , وهم يريدون في الواقع درء الزلزال بشخصية محورية في ثورة التحرير الجزائرية , وأعتقد مستقدموه أن شرعية بوضياف التاريخية سوف تلغي الشرعية الانتخابية و الشرعية الديمقراطية .

---

(1) – كتاب سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر عنصر العياشي ، مركز البحوث العربية ، دار الأمين ، ص 64

لكن المنفي العائد بعد ثلاثين سنة إلى وطنه تمت تصفيته وفي الظهر بعد 166 يوما من حكمه, وكان ذلك إيذانا أيضا بأن شدة الصراع أصبحت خارج السيطرة.

وعوض بوضياف ، بعلي كافي الذي وقع تعويضه باللواء اليمين زروال. لقد حاول الجيش البحث عن واجهة سياسية تدعمه، فالتجأ إلى شخصيات تاريخية شاركت في حرب التحرير كبوضياف، وكافي. وحاول أن يدعم موقعه بربط علاقة مميزة مع منظمة قدماء المجاهدين، التي تعرف احتراما وتقديرا كبيرين لدى الشعب الجزائري. وفي الآن نفسه تحالف مع التكنوقراط الذين استلموا كل ما هو إداري واقتصادي في البلاد، مثل سيد أحمد غزالي، مقداد سيفي، أحمد أويحي... و وحد صفوفه للتفرغ إلى مقاومة الحركة الإسلامية التي اتجهت إلى استخدام العنف المسلح ضد كل من يخالفها في الرأي والموقف.

كما توصل إلى ضرورة تعيين عسكري من الجيش في رئاسة الدولة، فأصبح اليمين زروال في 30 يناير 1994 رئيسا للدولة ووزيرا للدفاع في نفس الوقت .

اتسمت هذه المرحلة، منذ إجبار بن جديد على الاستقالة حتى إبعاد عبد الحميد مهري عن القيادة، بنمو صراع واضح المعالم بين جبهة التحرير الوطني من ناحية، والسلطة، ممثلة في مؤسسة الجيش من ناحية ثانية. لقد أصبح الصراع في هذه المرحلة خارجيا وليس داخليا كما كان من قبل. وانعدم بالتالي الصراع بين الجناح العسكري والجناح السياسي في مؤسسة واحدة. ولكنه استمر في إطار مؤسستين مستقلتين، الأولى في الحكم والثانية في المعارضة. وكان لكل منهما انتقاداته ومواقفه من الآخر.

تميز هذا الموقف بالتباين و الصراع منذ البداية، وبعدها، تدخل الجيش وألغى نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية. ولقد نسقت جبهة التحرير مع القوى المعارضة الأخرى، خاصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة القوى الاشتراكية.و استمر هذا الصراع مع السلطة الى درجة مصادرة السلطة الجديدة لمعظم مقرات الجبهة بما في ذلك مقرها الرسمي في الجزائر العاصمة. كما انتزع منها صحيفة "المجاهد"، الصحيفة التاريخية للثورة الجزائرية، وجعلتها ناطقا رسميا باسمها. وأممت أيضا صحيفة "الشعب" بعد أن أخذتها من الجبهة، فحاولت هذه الأخيرة

إصدار صحيفة يومية جديدة، هي صحيفة "الحوار"، التي سرعان ما أوقفت لمدة ستة أشهر بدون تقديم أي تفسير .

ثم أصبح الهجوم عنيفا ضد الجبهة، أثناء وبعد ملتقى روما الذي احتضن أهم الأحزاب المعارضة الجزائرية يومي 21 و 22 نوفمبر 1994، بمبادرة من جمعية "سانت إيجيديو" الكاثوليكية، حيث جندت السلطة وسائلها الإعلامية، وبعض رجالاتها، يتقدمهم الراحل عبد الحق بن حمودة أمين عام النقابة الجزائرية والشيخ احمد حماني رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، ليتهم الجميع عبد الحميد مهري (أمين عام جبهة التحرير الوطني منذ أحداث أكتوبر 1988 حتى استبداله بالسيد بوعلام بن حمودة سنة 1996) "بالعمالة" و"الخيانة" و"العمل من أجل تدويل القضية الجزائرية".

2 – الرئيس اليمين زروال 1995– 1998

وتضاعفت الضغوط على الجبهة وأعضائها وعلى أمينها العام، الذي أشار مرة فقال "يراد إسكاتنا من الداخل بحجز جرائدنا ،وفي الخارج بالإفتاء بأننا نحاول جلب الخطر الصليبي للجزائر" . مما دفع بالجبهة إلى انتقاد الجيش وتحديد موقفها منه. ولكن الأحداث تتالت بسرعة دفعت بالشق الموالي للنظام إلى الاستيلاء على قيادة الجبهة. وتحويلها عن مسارها ، وتسخيرها لغير مبادئها . و على اثر ذلك اتهمت الجبهة الجيش بكونه يحكم بدون غطاء سياسي، حيث حلل عبد الحميد مهري طبيعة العلاقة بين الجيش والحزب ماضيا وحاضرا قائلا: "إن الجيش الجزائري كان له دائما ثقل سياسي بدأ مع بداية الثورة وحرب التحرير، لكن هذا الثقل كان متكاملا داخل النظام، فالدستور وزع الصلاحيات يومها على جهات مختلفة، والجيش طبعا كان طرفا في الحكم، سواء في الحزب أو في السلطة التنفيذية، أما ما بعد النهاية الرسمية لنظام الحزب الواحد فقد أصبح الجيش وحده في الميدان، حتى إذا أخذ قرارات معينة وقام بتصرفات بارزة يكون بلا غطاء سياسي ولا حتى إطارات سياسية يلجأ إليها" ، كما انتقد مهري بعنف الجيش/السلطة في ندوة صحفية عقدت في فندق الجزائر في 29 نوفمبر 1994 واتهم سياسته بالفشل "حتى ولو هبت الأحزاب مجتمعة لنجدة السلطة" وطالبه بوضع "سياسة بديلة تتفق عليها أطراف الحوار..." .

وطالب، في نفس الاتجاه، الدكتور احمد طالب الإبراهيمي، العضو القيادي في جبهة التحرير الوطني الرئيس السابق اليمين زروال، بضرورة بقاء الجيش "مؤسسة عصرية، قوية متماسكة، فوق الخلافات الحزبية، ويكون شغله الشاغل حماية الوحدة الوطنية والترابية، والدستور الذي يعكس إرادة الشعب صاحب السيادة" . ومن ثمة كانت القطيعة شبه نهائية بين الجيش وجبهة التحرير الوطني. وأثبتت الأحداث أن الجبهة تحولت إلى "جسد بدون روح"، منذ الصراعات العنيفة التي عاشتها سنة 1962 من أجل احتكار السلطة. و استمر وضعها المشارك رسميا في النظام، و المبعد فعليا عن مصادر و اتخاذ القرارات الحاسمة.و هكذا إلى أن تم انفصالها كجناح سياسي عن الجناح العسكري في سنة 1989.

و عن صراعات العشرية الحمراء : فيجب الإشارة إلى أن مرحلة اليمين زروال قد تميزت بنوع من الحوار السياسي الهادئ ، الذي أشرك قدماء المناضلين ، المجاهدين والتاريخيين بمناقشة و إعادة توجيه التصورات الطائشة [1] ،التي تدعو إلى الاستمرار في الخطأ، و على اثر هذا الاتجاه الجديد كلف طاهر الزبيري بالاتصال بقادة الحزب المنحل ، وبتعدد الاتصالات فيما بعد من أطراف أخرى مع قادة الجبهة الإسلامية ، ومع توفير جو الحوار من جهة أخرى . بالإفراج المؤقت عن قادة الحزب المنحل . بدأت المفاوضات و تهدئة الوضع إلى أن جاءت مبادرة قانون الرحمة و الوئام المدني.هذا من جهة، و من جهة أخرى انخفضت شحنة الحقد تجاه جبهة التحرير ، والتي كانت قد بدأت و بشدة في عهد بوضياف . إلى أن ظهرت مؤشرات صراع داخلية أخرى أدت إلى إقالة أو استقالة اليمين زروال قبل انتهاء عهدته الرئاسية .

3 – بعض المؤشرات المساعدة على فهم النظام السياسي الجزائري

من خلال الجداول الأربعة التالية [2]، التي تتناول النخبة القائدة في أهم المواقع .

جدول رقم (1) رئيس الدولة من 1962 إلى 1989 الى 2004 .

الـــرئيـــــــس	الجنـــــــــــاح
احمد بن بلا	سياسي
هواري بومدين	عسكري
الشاذلي بن جديد	عسكري
اليمين زروال	عسكري
عبد العزيز بوتفليقة	عسكري سابق سياسي حالي.

(1) – كتاب رياض الصيداوي ، مرجع سابق ، إلى غاية 1989 مع إضافات إلى 2004 الجداول .

(2)- كتلب جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة – الأستاذ: زيبحة زيدان –ص303 .

جدول رقم (2) رئيس للحكومة من 1958 إلى 1990 الى 2004.

رئيس الحكومة

الجنـــــــــاح

فرحات عباس سياسي

بن يوسف بن خده سياسي

احمد بن بلا سياسي

هواري بومدين عسكري

الشاذلي بن جديد عسكري

احمد عبد الغني عسكري

عبد الحميد البراهيمي عسكري سابقا و سياسي فيما بعد

قاصدي مرباح عسكري سابقا و سياسي فيما بعد

مولود حمروش سابقا و سياسي فيما بعد

غزالي أحمد مدني

عبد السلام بلعيد مدني

رضا مالك مدني

أحمد أويحيا مدني

حمدان اسماعيل مدني

بن بيتور أحمد مدني

بن فليس علي مدني

عبد العزيز بلخادم مدني

جدول رقم (3) وزير الدفاع من 1962 إلى 1989 الى 2004

الوزير	الجناح
هواري بومدين	عسكري
الشاذلي بن جديد	عسكري
خالد نزار	عسكري
اليمين زروال	عسكري
عبد العزيز بوتفليقة	عسكري سابق سياسي فيما بعد

جدول رقم (4) أمين عام ومسؤول للحزب من 1956 إلى 1994 الى 2004.

المسؤول	الجناح
محمد خيضر	سياسي
أحمد بن بلا	سياسي
هواري بومدين	عسكري
شريف بلقاسم	عسكري
قايد أحمد	عسكري
محمدالصالح اليحياوي	عسكري
الشاذلي بن جديد	عسكري
محمد الشريف مساعدية	سياسي
عبدالحميد مهري	سياسي
بوعلام بن حمودة	سياسي
علي بن فليس	سياسي
عبد العزيز بلخادم	سياسي

و من القراءة الأولية لهذه الجداول يمكننا استنتاج :

أولا : استنتاجات اقتصادية

- حقيقة الصراع

1 ــ هناك هيمنة واضحة للخط الاشتراكي على رئاسة الدولة، أي أن رئيسين من ثلاثة انتميا إليه. و لم تشهد الرئاسة تحول إلى الليبيرالية إلا مع الشاذلي بن جديد، بداية من 1979 .

2 ــ تم كذلك الهيمنة على رئاسة الحكومة من قبل الاشتراكيين وذلك في عهد الرئيس الراحل بومدين ثم انقلبت الهيمنة لصالح الخط الليبيرالي في عهد الشاذلي بن جديد.

3 ــ وزارة الدفاع، تولاها كل من هواري بومدين، الاشتراكي، ثم تولاها بعد وفاته الشاذلي بن جديد الليبيرالي، في إطار العرف الذي أسسه بومدين في الجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة ووزارة الدفاع وأمانة الحزب.

4 ــ توجد هيمنة نسبية من قبل الاشتراكيين على أمانة أو إدارة الحزب.

ويمكننا تفسير انتصار الرؤية الاشتراكية منذ سنة 1962 بنوعين من الأسباب، بعضها داخلي، وبعضها الآخر خارجي.

الأسباب الداخلية

وهي تتعلق بالأصول الاجتماعية التي تشكلت منها جبهة التحرير الوطني، فالليبراليون، المنحدر ون من طبقات مرفهة، مثل فرحات عباس، سعد دحلب... أخذوا مواقع القيادة في الجهاز السياسي ــ الدبلوماسي للثورة، وتواجدوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وفي الحكومة المؤقتة. ودافعوا على المشروع الليبرالي، وعلى دور الطبقة البرجوازية في إنجاح الثورة الجزائرية، فقد اعتبر فرحات عباس "أن جيش التحرير الوطني، لم يكن قادرا على القتال والاستمرار فيه دون دعم طبقة الملاك... الذين احتضنوه. إنهم ملاك الأراضي، والفلاحين والتجار وأصحاب المهن الحرة الذين مدوه بالغذاء. وأخفوه بعيدا عن قمع الجيش الفرنسي...". كما هاجم الاشتراكية واعتبرها "معطى جديدا أضيف إلى بيان واحد نوفمبر، إذ لم يتحدث عنها أحد أثناء الحرب" واتهم بن بلا بأنه "يستخدم الاشتراكية كحجة ضد كل من يستطيع

مشاركته في السلطة" وكذلك بومدين الذي قال عنه " لقد اغتال الفلاحة وقتل المجهود الشخصي" .

في مقابل هذه المجموعة، التي لم تكن تمتلك القوة المسلحة على الأرض، كانت المجموعة الاشتراكية منحدرة من الطبقات الفقيرة مثل الفلاحين والعمال، وكانت ميزتها الأساسية في سيطرتها على جيش التحرير الوطني. حيث استهوت فكرة العدالة الاجتماعية الجنود المعدمين واستجابوا لقائدهم الكاريزمي بومدين الذي كان يقول: "لقد اتفقنا إذا ما بقينا أحياءا على مواصلة الطريق، فالمقاتلون لم يقوموا بالثورة حتى يصبحوا (خماسة) لدى الملاك الجزائريين" . وبما أن الجيش قد تبنى الطرح الاشتراكي، فقد انتصرت رؤيته منذ وصوله إلى السلطة مع بن بلة سنة 1962.

الأسباب الخارجية

تأثرت جبهة التحرير الوطني بالمد الاشتراكي العالمي، وبالمضمون الاشتراكي الذي تبنته حركات التحرير الوطني إضافة إلى تلقيها الدعم الكامل والمساعدات المستمرة مادية (أموالا وأسلحة) ودبلوماسية (في الأمم المتحدة)، من الدول الاشتراكية والشيوعية، كمصر عبدالناصر، والصين ماوتسي تونغ وكوبا فيدال كاسترو... كل هذه العوامل أدت إلى تقوية الجناح الاشتراكي داخل الجبهة وفوزه بدون مشقة على الليبراليين.

واتخذ التطبيق الاشتراكي شعار "التسيير الذاتي" مع بن بلا، ثم "الثورة الزراعية" و"التأميمات الكبرى" التي قام بها بومدين في أواخر الستينيات وفي السبعينيات، لكنه بدأ في التقلص والانكماش، ليترك مكانه إلى التطبيق الليبرالي مع مجيء بن جديد، الذي بادر بإزاحة الاشتراكيين الراديكاليين أمثال بلعيد عبد السلام ومحمد صالح اليحياوي، ومن وقع تسميتهم "بالبومدينيين".

وبعد إزاحة جبهة التحرير من الحكم، لم يعد الطرح الاشتراكي ملحا، وذلك نظرا لعوامل داخلية، مثل تحول المجتمع الجزائري إلى اقتصاد السوق، وعوامل خارجية، مثل انهيار النماذج / الدول الاشتراكية في العالم.

غير أن قراءة أعمق للجداول، ولحقيقة الصراع، تدفع الباحث الموضوعي إلى طرح مجموعة من الأسئلة المشروعة، يكون دورها مجديا في تبيان مدى مساهمة هذا الصراع في تآكل الجبهة التاريخي وضعفها من الداخل.

حينما وقع الانشقاق في مؤتمر طرابلس، وأنتج مجموعتين متقابلتين ومتصارعتين، "مجموعة تيزي وزو" في مواجهة "مجموعة تلمسان"، كيف يمكننا تفسير أن كل مجموعة تضم داخلها اشتراكيين وليبراليين على حد سواء؟ وبعبارة أكثر دقة، ما الذي يجمع فرحات عباس ومحمد خيضر الليبراليان مع أحمد بن بلا وهواري بومدين الاشتراكيين في تحالفهم ضد كريم بلقاسم ومحمد بوضياف الاشتراكيين المتحالفين بدورهما مع سعد دحلب وبعض زملائه من الحكومة المؤقتة الليبراليين؟.

كيف نفهم أن الصراع الذي حدث سنة 1962، من أجل ممارسة السلطة، لم يكن في أساسه صراعا بين ليبراليين واشتراكيين، وإنما كان صراعا شرسا بين مجموعة من القادة، كل منهم كان ينادي باشتراكية خاصة به. فحسين آيت أحمد رفض اشتراكية أحمد بن بلا، وأسس حزبا معارضا سماه "جبهة القوى الاشتراكية". بعد أن أعلن رأيه في "إن التخطيط الاشتراكي يعتمد على العمل الجماعي في الإعداد والتوجيه، مستخدما مفاهيم علمية، وليس على الاجتهاد والارتجال الشخصيين" . واتهم اشتراكية بن بلا بكونها ليست إلا "ترقيعات ديماغوجية"، و"إن بعض الإجراءات التي اتخذها تبدو وكأنها محاولة من اليمين لإفراغ الاشتراكية من مصداقيتها" . أما محمد بوضياف، فقد انشق وأسس "حزب الثورة الاشتراكية"، الذي أعلن في أول نداء له "أن جبهة التحرير الوطني، أصبحت من هنا فصاعدا عاجزة على حشد وتنظيم وتوجيه الجماهير الشعبية إلى طريق الاشتراكية... لذلك قررنا تأسيس حزب طليعي بهدف تحريك الطاقات الثورية حول برنامج اشتراكي." ويؤكد بن بلة على اشتراكيته قائلا "لقد أعددنا، أثناء سجننا في "أولنوي" Aulnoy برنامجا، تميزت كل اختياراته في أن الجزائر يجب أن تعتمد على الاشتراكية..." .

كما نفذ هواري بومدين انقلابه في 19 جوان 1965 باسم إنقاذ الاشتراكية من الفوضى والحكم الشخصي لبن بلة.

إن هذا الصراع بين "اشتراكيات القادة"، دفع بجان لوكا Jean Leca وجان كلود فاتان Jean Claude Vatin إلى التعليق "بأن كل واحد منهم كان يدعي أنه أكثر يسارية من زميله، فهناك يسار بوضياف، يسار آيت أحمد، يسار بومعزة، يسار كريم... فكل واحد يعمل على استقطاب الجميع وحشدهم تحت قيادته الشخصية" .

لماذا يعين بومدين شريف بلقاسم ثم قايد أحمد الليبراليين مسؤولين على جبهة التحرير الوطني، في حين يتبنى أطروحة اشتراكية متشددة؟ وكيف يصل بن جديد الليبرالي إلى رئاسة الدولة، ويخلف بومدين، في حين أن الجبهة/ الدولة أغرقت الجزائر بشعاراتها الاشتراكية؟ ثم كيف يتعايش بن جديد مع رئيس حكومته قاصدي مرباح الاشتراكي أو أمين عام الجبهة محمد الشريف مساعديه الاشتراكي؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة تدفعنا إلى الإقرار بأن الصراع الإيديولوجي لم يكن دائما صراع أفكار ومبادئ، بل كثيرا ما كان صراع أشخاص. أفراد يبحثون عن تحالفات ظرفية مع خصومهم الإيديولوجيين، ليزيحوا من يتفق معهم في الفكر ولكن يزاحمهم في السلطة. ومن ثمة يمكننا استنتاج أن الصراع الاشتراكي/ الليبرالي لم يكن حاسما في مسيرة الجبهة على عكس عوامل الصراع الأخرى.[1]

ثانيا : الاستنتاجات السياسية

إن هيمنة الجناح العسكري كانت مطلقة على رئاسة الدولة منذ إزاحة بن بلا سنة 1965. ويفسر ذلك بأهمية موقع الرئيس في عملية التحكم في مقاليد الحكم، فلم يكن الجيش مستعدا للتفريط في هذا الموقع. (جدول رقم 1).

احتكر منصب وزير الدفاع كلية من قبل الجناح العسكري، بل احتكر أيضا من قبل رئيس الدولة، ودلالة ذلك، أن من يحكم الجيش، يحكم بالضرورة الدولة والحزب. (جدول رقم 3).

هناك تسامح نسبي من قبل الجيش في منصب رئيس الحكومة، فباستثناء هيمنة بومدين المطلقة على كل المناصب، والفترة الأولى من عهد بن جديد، احتل السياسيون المدنيون هذا الموقع، ويفسر ذلك بطبيعة هذه المسؤولية في النظام السياسي الجزائري، فهي مسؤولية إدارية قبل أن

---

(1) – صراع النخب السياسية و العسكرية في الجزائر صحيفة الأطلس عدد 299جويلية 2000

تكون سياسية، ونلاحظ اليوم (1994-2004)، أن الجيش قد سلمها إلى التقنوقراط (مقداد سيفي، احمد أويحي، إسماعيل حمداني...إلى بلخادم).

هيمن الجناح السياسي على أمانة الجبهة منذ مؤتمر الصمام (عبان رمضان) وتواصل ذلك مع محمد خيضر وأحمد بن بلا، لكن انقلاب بومدين، أضعف هذا الجهاز كثيرا، خاصة بعدما سلمه إلى بعض ضباطه من مجموعة وجدة (شريف بلقاسم، قايد أحمد)، لكن عاد الجناح السياسي بقوة بفضل لعبة إعادة التوازن التي قام بها الشاذلي بن جديد، ومجيئ محمد الشريف مساعديه لإدارة الحزب.

لقد بينت هذه الجداول، إجمالا، كيف هيمن الجيش على الجبهة من خلال الهيمنة على أهم المواقع داخل الجبهة/ الدولة. وأدت هذه الهيمنة إلى إقصاء شبه كلي للجناح السياسي، حتى إذا ما انسحب الجيش/ السلطة من الحزب، وجد هذا الأخير نفسه في حالة انحطاط كبير وضعف شديد. إذ فقد الجماهير من قبل، كما فقد قياداته التاريخية، وحينما فقد السلطة الشكلية التي كان يمارسها من خلال الجيش، فقد معه بيروقراطيته الإدارية ومزاياها المالية، وبالتالي كثير من أعضائه الذين لم ينضموا إلى الجبهة إلا مكرهين، من خلال قوانين إلزام العضوية، لمنخرطي الجمعيات الأخرى، أو منتهزين ما يمكن أن تقدمه هذه البيروقراطية من فوائد مادية وامتيازات وظيفية، غادروها منذ إقصائها عن الحكم من قبل الجيش. والطريف في الأمر أن الأغلبية الساحقة من الأحزاب وقادتها كانوا أعضاء في جبهة التحرير الوطني، من عباسي مدني إلى أحمد بن بلا إلى حسين آيت أحمد، إلى رضا مالك، إلى قاصدي مرباح... ووصل عددها حوالي 60 حزبا، وهو تعبير عن طفرة حزبية نتجت عن معاناة طويلة من هيمنة الحزب الواحد. و خنق حرية الرأي ، التعبيرو حتى التصور .

ولقد ركزنا فيما سبق من فصول البحث أكثر، على مسألة الصراع العسكري السياسي، لأننا افترضنا منذ البداية اعتباره صراعا حاسما في مسيرة الجبهة، و مسؤولا عن حالة الضعف الشديد والانحطاط الذي تعيشه بعد سنوات الهيمنة والإشعاع، حينما مثلت الجبهة في الخمسينات وبعض سنوات الستين أسطورة وملحمة بطولية ونموذجا لحركات التحرر في العالم. وتأكد هذا الافتراض في خاتمة بحثنا في هذا الجزء. لقد انتهت الجبهة كحزب سياسي رسميا في

19 جوان 1965، وتحولت إلى مجرد جهاز إداري ملحق بالجيش، وضعفت هذه الإدارة بمجرد فصلها عن المؤسسة العسكرية سنة 1989.

4 – الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999– 2004

فبعودة المناضل القديم لجبهة التحرير الوطني ،و رغم ترشحه حرا، و رغم تصريح رئيس الأركان محمد العماري:" المؤسسة العسكرية لا تعتزم مضايقة ولا مناصرة أي من المرشحين" ، وهي سابقة من الجيش لمسألة انتخاب رئيس الجمهورية.

وكما صرح ميلود حمروش "إن المرشح الذي سيتم انتخابه قد اختير بشكل مسبق" ، غير أن حزب جبهة التحرير قد استغل الفرصة و تبناه ، وقاد حملته الانتخابية إلى فوزه و اعتلائه منصب رئاسة الجمهورية لعهدتين ، تمكن من خلالها و في إطار الصراع الداخلي للنظام من جهة ، ومع الصراع المسلح من جهة أخرى مع الجبهة الإسلامية بإدارته أقل شدة و توتر ،وأقل تكلفة عن السابق و هي مرحلة تميزت بقانون المصالحة الوطنية ، و النية الصادقة لتنفيذه و بآليات عملية لتسوية الأزمة بصفة عامة بمختلف تعويضات ضحاياها ، و من جهة أخرى، عرفت إبعاد المعارضين للمصالحة و الحوار من سرايا النظام . وبهذا يكون عبد العزيز بوتفليقة قد جسد انجازا هاما وعظيما ، وهي إعادة رابطة الأخوة و التضامن بين الجزائريين محل العداء و الجفاء والحقد. و بالتالي استقرار و اطمئنان اجتماعي نسبيا أكثر مما كان عليه سابقا ، مع الإشارة على اقتصارنا على ما يتعلق بمظاهر الصراع، وفي مختلف مراحل الحكم ، دون غيره من مختلف الانجازات الأخرى . كإخراج الجزائر من عزلتها و إعادتها إلى مكانتها على الساحة الدولية .

و تميزت المرحلة كذلك باستعادت جبهة التحرير مكانتها مرة أخرى في السلطة.

وتم التكامل و الانسجام مع رئيسها الشرفي عبد العزيز بوتفليقة .

إلا أنه يبقى من المشروع ، التساؤل: هل سيشهد هذا الحزب التاريخي طورا جديدا في حياته السياسية؟ أفلا يمكن القول أن انسحاب الجيش منه، وخروجه من ممارسة السلطة إلى دور المعارضة فرصة جديدة له لإعادة هيكلة نفسه، وبناء أجهزته بأسلوب ديمقراطي افتقده أثناء فترة حكمه؟.

كما دعم هذا الطرح المتفائل، الأمين العام السابق لجبهة التحرير الوطني،عبد الحميد مهري وصرح مرة "لم تكن الجبهة قبل سنة 1988 حزبا سياسيا، بل كانت جهاز دولة يقوم

بوظائف سياسية. وبعد دستور 1989، تخلصت من هذه المهمة، وعادت إلى منابعها الأولى" . لكن سرعان ما عادت جبهة التحرير الوطني تحت قيادتها الجديدة إلى الارتباط من جديد بالمؤسسة العسكرية، أي السلطة الفعلية.

و لقد سبق أن قيل فيه : " أيها الحزب ... تعدد أو تبدد" [1] . و لقد تجاوز التبديد بتعدده ، وكان له شرف و حظ النجاة بإقراره مبدأ التعددية في مؤتمره من 28 الى 30 أكتوبر 1989.و تصدق عليه اليوم مقولة واقع الحال السياسي و النضالي " تحرر و لا تنتحر " – تحرر من قبضة الزمر – تحرر من العبودية و الخنوع – تحرر من التجارة السياسية – تحرر من الانتهازين والمغامرين و المنافقين – حقق استقلالك السياسي و ريادتك الوطنية والمغاربية وتحرر من عبودية المصالح و الأشخاص – وحرر الأمة من الأزمة ، وحرر الأزمة من لا معقوليتها السياسية و طغيانها البيروقراطي و غموضها الاقتصادي .

وهكذا يتضح و من خلال تراكمات الصراع لأجنحة النظام ، سواء أثناء الثورة أو مراحل الحكم , و الذي زاد حدة بعد التجربة الديمقراطية ، و توقيف المسار الانتخابي ، واستمرار المراحل الانتقالية من بوضياف إلى علي كافي ، إلى زروال وصولا إلى بوتفليقة ، مع استمرار الصراع السياسي المسلح من أجل الديمقراطية ، و تخلل هذه المراحل شدة الصراع أحيانا ، وفترات انفراج أحيانا أخرى بالحوار و المفاوضات ، وبالقطيعة و بردود أفعال دموية أحيانا أخرى ، سواء في عهد علي كافي ، اليمين زروال أو عبد العزيز بوتفليقة ، وعانى الشعب الجزائري ويلات العشرية الحمراء .

إلى أن أدركت كل أطراف الصراع داخل الأجنحة وفيما بينها من جهة ، و بين جيش الاتقاد من جهة أخرى، أن الحوار و التفاوض هو المخرج الممكن الوحيد، وعلى اثر ذلك تمت الهدنة مع جيش الاتقاد ، إلى الإعلان عن حله فيما بعد ، ومع ذلك لم يتوقف العنف و الصراع نهائيا ، ولكنه خف وقل بالقياس للمراحل السابقة ،و زادت التهدئة أكثر في مرحلة بوتفليقة بعد المصالحة الوطنية ، والمعالجة العامة لضحايا الأزمة.

إلا أن المناورات و الصراع الداخلي بين أجنحة النظام على السلطة قد ظهرت مجددا في انتخابات 2004 بين بوتفليقة و بن فليس ، انتهت بفوز بوتفليقة و بإبعاد بعض الجنرالات،

---

(1) – عمر أزراج ، صاحب قصيدة " أيها الحزب (FLN) تعدد أو تبدد " في الثمانينات.

وتعويض بعضهم بآخرين خاصة على مستوى هيئة الأركان ، وعلى أساس قاعدة اللعبة التقليدية بين ضباط الشعب و ضباط فرنسا .

و في المحصلة يبقى القول أن الحقل السياسي الجزائري لا زال محتقنا ، وقد يعرف انفجارات أخرى إذا اقتصرت مؤسساته على إدارة و تسيير الصراع فقط ، دون اللجوء إلى مسبباته الحقيقية كأطراف و مناهج. و العمل بكل إخلاص و إنصاف وحكمة على الحل الممكن و النهائي لهذه الأسباب. والخروج نهائيا من التجارب الفاشلة والمؤجلة للحلول، والمحبذة و المتبنية للمراحل الانتقالية. و الاقتناع على أنه لا يوجد أسلوب أكثر نجاعة من الأسلوب الديمقراطي ، و الحوار المنتج بين أطراف الصراع ، وتجنب الحوار العقيم الرافض الخوض للمشترك بين الأطراف (السلطة و المعارضة) ، والمتبني لحوار المناظرة الذي يهدف أطرافه إلى إفحام كل منهما الآخر ، وليس إيجاد ما هو مشترك و الاتفاق على تنفيذه.

و في هذا الإطار يبقى الأمل قائما على الشعب وعبد العزيز بوتفليقة بإقناع و دفع مراكز القوى و كل التوازنات في الجزائر على احترام الدستور ، وما يحدده من وظائف و علاقات للمؤسسات فيما بينها و بين الشعب و الديمقراطية .

خاصة و أن الرئيس يعرف جيدا كواليس النظام ، وهو الذي نشأ و عاش في دوائره منذ الثورة إلى الآن من جهة و أن ظروف الديمقراطية الداخلية، و آلياتها وعواملها الخارجية (الحركة التاريخية و العولمة) مساعدة على ذلك بل ملزمة من جهة أخرى.

نتائج و آليات الصراع و الحراك الاجتماعي

1 – الجيش و السلطة في الجزائر

إن الظاهرة العسكرية في الجزائر و علاقتها بالسياسة قد تمثل حالة فريدة تجمعت فيها عدة عوامل و صفات منها ما تشترك فيه مع غيرها ومنها ما تنفرد به فلقد نشأت وتطورت وتغذت من مراحل و أوضاع سياسية ,فهي ظاهرة تراكمية متصلة بحركة التحرير الوطني في الجزائر و بالتطورات السياسية في المنطقة العربية والعالم.

ولقد واكبت نشوء القوات المسلحة الجزائرية وتطورها منذ أن كانت مجرد تنظيم خاص مسلح تابع لحزب الشعب إلى أن أصبحت جيش تحرير وطني شعبي بعد الاستقلال أصبح جزءا فاعلا في نظام حكم الحزب الواحد في الدولة الجزائرية ,وهناك عدة عوامل وظروف وضعت هذا الجيش أو بعض مكوناته في صراع يكاد يكون مستمرا باستمرار سلطة و السياسة منذ النشأة حتى الآن و جعلته يعتبر الوظيفة السياسية أصيلة في تكوينه ومهمة أساسية من مهامه ابتدءا من تأسيس المنظمة الخاصة سنة 1947 بقرار من حزب الشعب إذ أسندت لها مهمة الإعداد للثورة المسلحة تحت إشراف الحزب إلى أن اكتشف أمرها من الإدارة الاستعمارية سنة 1950 فككت على أثرها العديد من خلاياها .

و مثل اكتشاف المنظمة كارثة سياسية و معنوية على الثورة الجزائرية و قد فجر اكتشافها خلافات و شكوك حادة بين أعضائها و إطارات التنظيم السياسي للحزب إلى أن تشكلت سنة 1952 لجنة سرية مصغرة من أعضاء المنظمة الخاصة الناجيين من الاعتقال وأخذت على عاتقها الشروع في تحضير العمل المسلح دون علم القيادة السياسية , إلى أن تكونت لجنة الثورة للوحدة و العمل بعد انفجار الخلاف بين ميصالي الحاج و اللجنة المركزية استقل بعدها قدماء المنظمة الخاصة عن ميصالي الحاج و عن المركزيين و نظموا صفوفهم و إعطاء الأولوية المطلقة للعمل المسلح فكان اجتماع 22 التاريخي و ميلاد جبهة التحرير الو طني و إعلان الثورة

المسلحة في أول نوفمبر 1954 و كرس هدا الموقف في نظر معظم المناضلين انتصار الحسم العسكري في مواجهة التردد السياسي ومن هنا بدأ التأسيس لأولوية العسكري على السياسي وهده الصيغة هي التي اعتمدت في تشكيل هيئات الثورة و قياداتها منذ اندلاع الثورة إلى الاستقلال ؛ ولقد ظهرت في الثورة و في الكثير من الجهات مؤشرات واضحة الدلالة في التمييز بين السياسي والعسكري .

مثلا : ماذا نكتب على رأس الرسالة الرسمية (جبهة وجيش التحرير الوطني) أو (جيش وجبهة التحرير الوطني) بمعنى هل نعطي الأولوية للجناح السياسي أم الجناح العسكري في الجبهة ، إلى أن انعقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 و حاول عبان رمضان تجسيد أولوية السياسي على العسكري وهكذا نشبت الأزمة من جديد و بتوتر حاد بين العسكري والسياسي ، و سرعان ما استعاد العسكري في أوت 1957 الأولوية و السيطرة المطلقة والنهائية للعسكري على السياسي و تبين منذ هذه الأزمة الكبيرة التي عرفتها الثورة أن الذين كانوا على صواب هم من رفعوا شعار الكفاح المسلح وطبقوه على ارض الواقع وأصبح الفكر النضالي يعتقد شيئا فشيئا أن الصواب والأولوية والقوة دائما بجانب الذين يحملون السلاح وتأكد ذلك مرة أخرى في نهاية سنة 1957 داخل لجنة التنفيذ و التنسيق بين السياسي والعسكري انتهى بتصفية السياسي عبان رمضان من طرف العسكري ، واستمر ذلك في التحكيم و الإصلاح لأوضاع الثورة في سنة 1959 بمختلف ممثلي الولايات أو ما عرف بتحكيم العقداء العشرة (10) ،إلى أن تكرر الخلاف مرة أخرى بين الحكومة المؤقتة و الجيش حو مفاوضات أيفيان ، انتهت بتعيين رئيس حكومة مؤقت جديد ثم تكررت الأزمة بينهما صائفة 1962 ثم مرة أخرى بين يوسف بن خذة والأركان انتهت بالإطاحة به و تكررت المواجهة بين السياسي و العسكري دائما في 19 جوان 1965 أطاح فيها العسكري بومدين بالسياسي بن بله ، وبعد وفاة الرئيس بومدين برز دور الجيش السياسي بدعم ترشيح العقيد الشاذلي بن جديد لرئاسة الجمهورية ، فكرس المؤتمر الرابع للحزب الصيغة التي اقرها دستور

1976 وعين عددا من الضباط الساميين اعضاءا في اللجنة السامية للحزب، واستمرت هذه الوضعية إلى غاية 1988 التي كانت مؤشرا على نهاية نمط حكم لم يعد قادرا على حل مشاكل البلاد ولا على مواكبة تطور المجتمع ، و على أثر هذه الأحداث و نتيجة لها جاء دستور 1989 الذي فتح الباب للتعددية السياسية والسماح للمعارضة بدخول العمل السياسي العلني، واقترن هذا الانفتاح السياسي بشبه انفتاح اقتصادي وكان الرهان هو التحول نحو نظام ديمقراطي سياسي تعددي ، وابتعاد الجيش عن العمل السياسي ، وفعلا بدأت حركة التحول في جبهة التحرير الوطني وانسحب الجيش من عضوية اللجنة المركزية ، و ظن الكثير أن الجزائر عرفت طريق التحول الديمقراطي السليم ، لكن الأحداث دلت و أكدت أن طبيعة ذهنيات السلطة لم تواكب تطور النصوص والقرارات السياسية النظرية ، فانفجرت الأزمة الخطيرة التي مازالت تعصف بالبلاد منذ أكثر من(10) عشر سنوات ، وأقحم فيها الجيش مرة أخرى مثقلا بكل ماضيه بالأعباء الجديدة والمتجددة التي ولدتها الأزمة ، و مع ذلك (لا شيء في الأفق يسير إلى القراءة الواعية لدروس الماضي والاتعاظ بها) .

وفي الختام فان المطلوب من الجميع و من الجيش قبل غيره التساؤل بتراهة و عمق حول التجارب السياسية و السلطوية التي مر بها الجيش عبر التاريخ و التي عقدته السنوات و أثقلته مشاكل الحاضر و مآسيه حول مسؤولية الجيش إلى ما آلت إليه الجزائر.

وعلى ضوء التجربة و نتائج الواقع هناك التزامات ثلاث:

– **الالتزام الأول** : هو التعلق بماضي مجيد يتمحور بالأساس حول الدور الطلائعي الذي اضطلع به الجيش في فترات مختلفة من تاريخ الكفاح الوطني كجناح مسلح للثورة الجزائرية ابتدءا من المنظمة الخاصة إلى اليوم . وان وجوه الاستفادة من الماضي المجيد للثورة وتجربتها عديدة و مفيدة في بناء جيش عصري يكون حقيقة في خدمة الشعب ، لكن الاستفادة من هذا الماضي تجسدت حتى الآن فقط توظيف هذا الشعار و الانتفاع برمزيته في تزيين الواجهة

السياسية و تزكيتها بأسماء لامعة من جيل الثورة من أمثال بوضياف ،علي كافي ،اليمين زروال ... الخ .

– **الالتزام الثاني** : هو الاعتقاد بأن الدفاع عن قيم الثورة و سلامتها استنادا إلى التجارب السابقة أصبح يشكل وظيفة سياسية دائمة منوطة بالجيش ، أن الأدوار التي قام بها الجيش أو بعض قادته في الماضي لتصحيح مسار الثورة ما زالت في حاجة إلى قراءة ناقدة نزيهة وموضوعية و لا يمكن بأي حال أن تكون مرجعا أو قدوة لتحديد سلوك الجيش في عالم اليوم .

– **الالتزام الثالث** : هو الانصياع للمهمة التي كلف بها سنة **1991** من طرف قيادته للوقوف في وجه التيار الإسلامي و اعتبار هذه المهمة غير قابلة للنقاش و إنها تتطلب منه التزاما طويل المدى ، و تقييدا بما تضمنته من تحاليل و توجيهات ، و هذا التزام هو الذي يرسم الخطوط الحمراء في كل صفقة أو تفاهم بين الجيش و الأطراف السياسية التي يتعامل معها .

إن هذه المهمة اليوم أكثر من أي وقت مضى قابلة للنقاش بعدما أظهر الواقع محدوديتها وأخطارها ؛ هذا لا يعني البت تخلي الجيش عن دوره الطبيعي على المحافظة على سلامة البلاد ومؤسساتها وأمتها. [1]

(1) – كتاب الجيش والسلطة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية . تدخل عبد الحميد مهري من ص60 إلى ص70

2 – المثقف الجزائري و الصراع

إن عضوية المثقفين الجزائريين أدت بهم تدريجيا إلى قصر بصرهم السياسي بحيث لم يقدروا أحسن تقدير أهمية صعود الوطنية و تغلغلها في أوساط الجماهير . وهناك العشرات من المؤلفات حول هذه المسألة ،بإمكان القارئ الرجوع إليها .

وإذا استثنينا أولئك الذين قضوا أوقاتهم في المناقشات الفارغة ، أي الذين حاولوا تبرير تأخر مشاركة هؤلاء و أولئك في المعركة الوطنية ، فان الأكثر هم الذين أكدوا على العلاقة الخلافية التي صبغت العلاقة بين المثقفين داخل الحركة الوطنية ، و إذا كانوا لا يقرون صراحة بخيانة المثقفين فإنهم يلومون ضعف أو عدم مشاركتهم في الكفاح السياسي .

وإذا حاولنا إبراز الخطوط العريضة ، فان بإمكاننا ملاحظة أربع مراحل كبرى في تطور هذه العلاقة ة كل فترة تمثل مرحلة خاصة من تاريخ الحركة الوطنية. [1]

مرحلة نجم إفريقيا : 1926 – 1936 ، مرحلة حزب الشعب الجزائري1937 – 1946 ، مرحلة انتصار الحريات الديمقراطية الممتدة من 1946 – 1956 وأخيرا مرحلة حزب جبهة التحرير الوطني الممتدة من 1954 – 1962 : تلك هي اللحظات التاريخية الكبرى للحركة الوطنية الجزائرية .[2]

بالنسبة للازمة الحاسمة و كذا للقرارات التاريخية المصيرية التي اتسمت بها هذه المرحلة (المطالبة بالاستقلال الوطني من نجم شمال إفريقيا زيادة على تنظيم الحزب الجماهيري و المصادقة على مبدأ الكفاح المسلح باعتباره الحل الوحيد للاستقلال و أخيرا إنشاء جيشا سريا)، يمكن أن نقول بان غالبية الباحثين الذين درسوا الحركة الوطنية قد نوهوا بضعف مشاركة المثقفين الجزائريين و عدم تحريضهم على طرح مسألة الاستقلال.

---

(1)- (2)- الانتلجنسيا العربية ، الجمعية العربية لعلم الاجتماع ، الدار العربية للكتاب ، من ص 492 إلى 500 .

و تزداد أهمية الملاحظة أكثر إذا ذكرنا الغياب الذي سجله المثقفون في طليعة الأحزاب الوطنية و عدم حضورهم على مستوى كافة الأحزاب. الهامشية والذيلية ، تلك هي مسيرة المثقفين سواء كانوا داخل المنظمات أو خارجها.[1] لم يكن حضور المثقفين سيستحق الذكر عبر المراحل التاريخية للحركة الوطنية ، ولا يمكن أبدا اعتبارهم رفقاء الطريق اذا ما قورنوا بالثوريين الوطنيين خلال العشرينيات في تنظيم صفوف البيروليتاريا المهاجرة بفرنسا ، بل هذه الأخيرة كانت معروفة بنظريتها السلبية اتجاه المثقفين أي معاداة المثقفين. إن لعلاقة المثقفين الجزائريين بالحركة الوطنية نتائج جد متعددة ، نقتصر على ذكر علاقتين. نظرا لأهميتها من حيث توضيح نفسية الفاعلين في هذه المرحلة. أي أولئك الذين كان لهم حضور ويمكن اعتبارهم بديناميكية الجماعة آنذاك.

مما لا شك فيه ، إن المناضلين الثوريين كانوا يقدرون المثقفين (كان المثقف يتمتع بسمعة عالية في المجتمعات التي تتغلب فيها الأمية) بنوع من الحذر و عدم الاندفاع ، بل كانوا يلومونهم ويعيبونهم البرودة في التحليل و التردد في اتخاذ المواقف، [2] لقد كانوا متذبذبين وإصلاحيين حتى عند التحاقهم مؤخرا بالعمل المسلح ، وفي هذه الفترة كانت تعتبر توبتهم ناقصة و غير كاملة في نظر أعضاء الحركة الوطنية الشيء الذي أدى لهذه الأخيرة إلى تصفيتهم جسديا ، مثلما وقع في الأحداث المأسوية بالولاية الثالثة ،أين تم ذبح المثقفين الثوريين الذين تأخروا عن مواكبة المسيرة ؟[3]

---

(1)-(2)-(3)- الانتلجنسيا العربية ، الجمعية العربية لعلم الاجتماع ، الدار العربية للكتاب ، من ص 492 إلى 500 .

لقد التحق المثقفون بالثورة بمأساوية شاعرين بالذنب الثقيل، ليس فقط لسبب التحاقهم المتأخر وإنما لسبب كتاباتهم و خطاباتهم المتأخرة أيضا.لقد كانوا يشعرون بالنقص أمام الشريك الأكبر الذي سبقهم مبكرا في النضال المسلح حتى أصبح هو راعيهم وهم رعيته ، وهو الوصي وهم الخدم العاملين تحت مسؤوليته في التنظيم و في التفكير ، وهكذا ونتيجة الشعور بالذنب والخطيئة ، خدموا الثورة حتى يتناسوا الأخطاء التاريخية التي ارتكبوها و أصبحت وصمة عار . ليس فقط عند اندلاع الثورة بل حتى بعد الاستقلال .

لقد نشأت و ترعرعت الحركة الوطنية الثورية عمليا بدون مشاركة المثقفين ، وحتى بعد التحاقهم بها مرغمين لم يتمكنوا من التأثير فيها لا من حيث المحتوى ولا من حيث التطور ،ومما زاد الطين بلة ، هم إنهم عبارة عن بيادق بين أيادي الحركة الوطنية وللرافضين منهم قبول قواعد اللعبة أو التهميش أو التصفية الجسدية .

ومما لا شك فيه ا، أن عدم حضور المثقفين و غيابهم داخل صفوف الحركة الوطنية نفسها.[1] و كما أوضحنا سابقا فان هذه الوضعية هي خاصة من خصوصيات غالبية التجارب الوطنية العربية. إلا أن التجربة الجزائرية هي أكثر تجسيدا لذلك.[2]

على مستوى كافة البلدان تطورت الحركة الوطنية في عزلة ثقافية نسبية، أما في الجزائر فهي عملية مطلقة؛ ذلك أنها كانت السبب المباشر في تحديد هيكلها الداخلي من جهة و في تعاقبها التاريخي من جهة أخرى.

تنقسم نخب المثقفين ، حسب التيارات الكبرى التي تلتقي تماشيا فقط بالوطنية ، وهذا سواء بالنسبة للوحدة الإسلامية للعلماء ، أو سواء بالنسبة لأصحاب الاندماج و المنادين

---

(1)-(2) – الانتلجنسيا العربية ، الجمعية العربية لعلم الاجتماع ، الدار العربية للكتاب ، من ص 492 إلى 500 .

بالانضمام الفدرالي الذين تقلبوا الوصاية الفرنسية و اقتصروا على مسألة التفاوض و الاحتواء ، وهذا ينطبق كذلك على الشيوعيين الذين لم يتجاوبوا مع المسألة الوطنية تطبيقا للأممية البروليتارية (السوفيتية) و العمل بمبدأ الكومنترن القائل بالإستراتيجية العالمية. كل هذه التيارات الكبرى التي سيطرت على الحقل الثقافي العربي ، و خاصة الجزائري منه ، كانت تحط من قيمة العمل الوطني و تعارضه انطلاقا من مسبقات إيديولوجية .[1] وانطلاقا مما سبق تطور العمل الوطني الجزائري بالتداخل المتبادل و المتعارض بين هذه التيارات ، فهذه الأخيرة تلتقي أحيانا وتتعارض أحيانا أخرى ، حسب مقتضيات المرحلة و الظرفية التاريخية ،و هذا ما يمكن أن نطلق عليه بكل بساطة و بداءة : التلفيقية كمبدأ ثاني . و بدون تركيب مسبق ، تمكن المبدأ الأمل من الجمع بين عدة عناصر تنتمي لانساق إيديولوجية مختلقة م متعارضة.

و على عكس ما يبدو في الظاهر ، فان الوطنية في الجزائر هي ليست بالعقيدة الجامدة مثلما كانت عليه الباديسية بالنسبة للعلماء او الستالينية بالنسبة للشيوعيين في الحزب الشيوعي الجزائري ، بل هي معاكسة لهذين التيارين ، لذلك فهي في نفس الوقت عربية إسلامية ، اشتراكية و علمانية و تقليدية في كثير من الجوانب إلا عصرية في جوانب أخرى الخ ...

إن المبدأ الموحد لكل هذه العناصر المختلفة المصادر و المحتويات ينص أساسا ، ليس في طريقة عملية نظرية بل في إرادة سياسية حبيسة الثنائية المتمثلة في الاستقلال – الشعب .

يستمد هذا الزوج، من المقولتين السابقتين ، قوة نشاطه الإيديولوجي و انتشاره تجاه الجماهير و قدرته على التحول إلى نسق دو دلالات من الممارسة الجماهيرية و القدرة على تشكيلها . و أما ما تقوله الأحزاب الأخرى فهو لا يستطيع تجاوز مستوى الأفكار ولا حتى مجال الذين يمكنهم فهم ذلك ؛ أي المثقفين .

---

(1)- الانتلجنسيا العربية ، الجمعية العربية لعلم الاجتماع ، الدار العربية للكتاب ، من ص 492 إلى 500 .

لقد تميز التيار الوطني بممارسة الفعالة تجاه الجماهير ، الشيء الذي أكسبه التفوق السياسي الصريح بالمقارنة مع التيارات الأخرى ، إلا أن افتقاره النسبي للمعرفة النظرية ، في كثير من الأحيان إلى الاحتكاك برفاقه و بمعارضيه ، للتسلح بقوانين النظرية التي يستعملونها ،دون الخوف من الذوبان و الانكسار .

إن الشعوبية ، الإيديولوجية عامة المجتمع و التي شرحها بوضوح السيد محمد حربي ، كانت هي تعبير الحركة الوطنية ، وبفضل بساطة أهداف هذه الإيديولوجية ، استطاعت الغلغل و الانتشار، أي الحركة الوطنية داخل الوعي الاجتماعي ، إلا أنها عرقلت كثيرا فتسربت العديد من الأفكار و ذلك رغم التطبيقية التي تتميز بها الحركة الوطنية .

إن جميع إيديولوجيات مختلف فئات المثقفين ، تستطيع الالتصاق بالنواة المركزية للشعوبية ، و هذا ما حدث بالفعل و بصفة تدريجية ،عند قيام ثورة التحرير ، إلا أن هذا الالتصاق ، يبقى التصاقا دون تحقيق الهيمنة على النواة المركزية . ومما لا شك فيه أن حركة المثقفين هي مطابقة لتصوراتهم الفكرية ، فعندما تنادي. الحركة الوطنية لأحزاب نجدهم يمتثلون للأمر ويسخرون أنفسهم لخدمة الثورة ، و هكذا التحقوا بالعمل المسلح في الداخل و انضموا إلى التنظيمات السياسية في الخارج و المؤسسات الجامعية الأجنبية ، و توصلوا إلى مناصب المسؤولية حتى داخل حزب جبهة التحرير .

و مع الاستقلال دخلوا إلى ارض الوطن و أصبحوا في خدمة الدولة، مثلما كانوا عليه في السابق في خدمة الثورة . البعض احتل مناصب دبلوماسية جد عالية و البعض الأخر شكل النواة الرئيسية للفئة التكنوقراطية التي واصلت بناء الاستقلال ، إلا أنهم لم يستطيعوا محو العلامة التجارية التي يتعذر محوها وهي علامة الشريعة الاجتماعية التي كانت في أحسن حالاتها شبيهة بمساعدة لثورة تجاهلتها في بدايتها الأولى ، وامتثلت لها في الأخير . تلك هي حاليا التركة الثقيلة – أي الشعور بالذنب و الخطيئة – التي يدفع ثمنها الجيل الثالث دون الشعور بعمقها التاريخي .

2-1 المثقف الجزائري و الاستقلال و التنمية

إن الغياب النسبي للمثقف الجزائري في التجربة الوطنية ، كان بمثابة السبب الرئيسي لضيق و قيد البعد الثقافي للحركة الوطنية و مجالها السياسي ، الشيء الذي أدى بالنظام السياسي ، نظرا لأصله و تطوره ، إن ارتاب من المثقفين وان يحتقرهم و يراقب نشاطهم .

ولكونهم خدموا الثورة فعليهم الاستمرار في خدمة الدولة . إن هذه الرؤية الوظيفية لدور المثقف التي ألزمتها المرحلة الثورية أصبحت مسألة يتعذر الدفاع عنها بعد الاستقلال بالنسبة للجميع .

و نظرا لانعدامها على انتلجنسيا ، تمكنت الدولة من الاستحواذ على المثقفين لخدمتها ، حتى و إن هم ليسوا بمثقفين ، نظرا لافتقارهم معايير المثقف بحيث أصبحوا لا يصلحون لأية خدمة.

لقد أصبحوا موظفين لا ينتجون الأفكار ولا المعاني ذات الدلالات. إن استرقاق الكبار وإكراههم أمام الهجمة الثورية وديناميكيتها كانت السبب في ذلك . و هكذا و بعد مرور اللحظات الثورية ازداد استرقاقهم و عمقهم .

إن مثقفي الجيل الثالث الأكثر شرفا و استقامة قد التجأوا إلى الصمت و عزلة السفارات أو المصانع : فهم يدرون ببراعة شؤون العلاقات الخارجية وتقنيات الإنتاج ، و أما بشأن القضايا الأخرى فلا يتجرأ احد للتدخل فيها .

أما بالنسبة للجيل الجديد ، فقد غرق داخل الوظيفة الموروثة عن أجداده معتقدا بكل سذاجة شكل وجوده الاستثنائي .

لقد اقتصرت وظيفة هذا الجيل الجديد في القالب الذي خططه النظام البيروقراطي، بكل دقة قصد تدمير أوضاع و عوامل انتلجنسيا محتملة ، وهكذا أصبح هذا الجيل عبارة عن قناة قولبها النظام البيروقراطي .[1]

لقد فقدت الدولة إمكانية الهيمنة الثقافية على الجماهير باسترقاقها المثقف و خضوع هذه الأخيرة لها .

تلك هي المتغيرات العميقة التي حققها المجتمع المدني منذ الاستقلال . إن الزوج المتمثل في الاستقلال و الشعب فقد نشاطه الإيديولوجي كما فقد الحزب الوطني هيمنته على الجماهير.

وهكذا بعدما كانت نيابة المثقف ثانوية و هامشية أصبحت الآن ضرورية ، و بدلا من أن يستمر التطور في هذا الاتجاه ، يعيد حاليا النظام السياسي و يكرر تجربته الماضية بحيث يفتقد في آن واحد المثقف و المجتمع المدني ، و في هذه الظروف قامت العديد من التيارات المناهضة للتطور البربري و التيار الإسلامي لتؤثر و توجه المجتمع المدني بدلالات و ممارسات يتعذر الجمع بينهما .

وللمرة الثالثة وجد المثقف الجزائري نفسه و في أقل من قرن مضاد، و معاكس لتاريخ مجتمعه.[2]

إذن و من باب الاستنتاجات و التصرفات الأولية قصد تحديد صورة أولية عن دور المثقف الجزائري، في تحرر و تحول المجتمع الجزائري فانه يتضح جليا و من خلال ما سبق أن المثقف الجزائري، يعيش عقد ثلاث:

العقدة الأولى: في تأخيره عن الثورة، شخصيا، و كتابة.

العقدة الثانية : في استعباده من السلطة و عجزه من التحرر منها .

العقدة الثالثة : عقمه على الإنتاج النافع للمجتمع .

---

(1)– (2)– الانتلجنسيا العربية ، الجمعية العربية لعلم الاجتماع ، الدار العربية للكتاب ، من ص 492 إلى 500

إذن و انطلاقا من هذه الخلاصة لقراءة تدخل علي الكتر حول معطيات تحليل الانتلجنسيا في الجزائر . يظهر إن تركيبا تعسفيا و عاما قد وقع في حق المثقف الجزائري ، وبعلاقته بالثورة. في حين أن جيل الاستقلال برئ من هذه العقدة ولا يجب أن تحسب عليه من جهة ، كما لا يجب أن يشعر بالذنب تجاهها ويترك الإشكال بين أجيال الثورة ، كمثقفين و ثوار في تبني مسؤولية منطلقات و نتائج الثورة بسلبياتها و ايجابياتها خاصة و إن الشرعية الثورية لا يمكن ولا يجب أن تتوارثها الأجيال و إنما على جيل الاستقلال أن يؤسس لشرعيته و يتحمل نتائجها ،و من هنا وجبت القطيعة بين الاتهام و البراءة لمثقفي الاستقلال و التحرر من عقد الماضي المزعومة و المنسوبة خطأ للحاضر وبهذه القطيعة يمكن للمثقف الجزائري أن يتحول إلى انتلجنسي منتج لمعارف نافعة و نابعة من واقع المجتمع ، و عاكسة لانشغالاته ، و المغايرة للمعارف المزيفة . خاصة و أن التجربة الوطنية لم تفلح في استيرادها و تطبيقها لمختلف التجارب الثقافية ، الاقتصادية و الاجتماعية لمجتمعات أخرى ، بل على العكس نتج عنها أزمات اقتصادية ، انفجارات اجتماعية ،و صراع و فساد سياسي من اجل مصالح الجماعات،و في غياب المشاريع الاجتماعية ،الثقافية و الاقتصادية النافعة و المستحقة للنمو الاجتماعي و الاقتصادي .

إذن و بحكم الصدفة ربما و القدر فالمثقف لم يشارك في الأزمة و نتائجها و قد أبعد من طرف السلطة وليس انعزالا و تهاونا منه .

و بهذه النتيجة يصبح المثقف الجزائري مرشحا لتوجيه المجتمع و تحريكه نحو التغير الايجابي في البناء الاجتماعي العام . و يمكن بهذا أن يهيمن ثقافيا ، و يملأ الفراغ بالإنتاج ، و يعوض الغياب بالحضور ،و العزلة بالمشاركة ، و الصراع بالتكامل ، والأزمة بالانفراج ، والاستهلاك بالإنتاج ، والتخلف بالنمو في جميع الميادين و مؤسسات المجتمع. ولاسيما في مجال التنمية الديمقراطية .

3 – شهادات و حوارات و آراء و انتقادات بعض الشخصيات للنظام

3-1 حوار مع عبد الحميد الابراهيمي

المصدر الجزيرة – حـــــاوره : بلال التليدي في جلستين يومي 7و8 /2006/12

لا شك أن صناعة القرار السياسي بالجزائر ستظل اللغز المحير أمام الباحثين في علم السياسة خاصة، ولا شك أن حقائق كثيرة ستتكشف مع الأيام وستجلي صورة الوضع الذي عاشته الجزائر منذ الإطاحة بالرئيس بن بلة مرورا بفترة رئاسة الهواري بومدين إلى غاية الأزمة ثم المأزق الجزائري. لكن ومع مرور الأيام، يكتب كتاب هنا، وتظهر شهادة هناك، ويخرج الصامتون عن صمتهم، وتختلف مصالح أجهزة الحكم، فتتسرب أخبار ومعلومات تكشف أجزاء من ذلك اللغز المحير. صحيح أن الجزائريين باتوا يعتقدون أن الجيش هو الممسك الحقيقي بزمام السلطة، لكن تبقى هناك دائما حلقات مفرغة تحتاج إلى من يملأها. في هذا الحوار نلتقي بشهادة خاصة لها اعتبارها الخاص، فهي من مسؤول سياسي تقلد منصب رئاسة الوزراء في الجزائر لمدة أربع سنوات وفي عز الأزمة الجزائرية، وكان يمثل التيار الوطني الإسلامي داخل جبهة التحرير، وهو يحكي من داخل دهاليز الحكم والسياسة بعض الأسرار ويذيلها بشهادات خاصة.

وماذا بعد التقييم، وبعد إعداد المخطط الخماسي؟

مرت الأمور بشكل عادي، إذ مررنا من التخطيط إلى التنفيذ، ومرت خمس سنوات، وانتقلت من وزير للتخطيط إلى الوزير الأول، وكان ذلك في سنة1984.

من سنة 1984 إلى سنة 1988 هي فترة ولايتك كوزير أول، كيف مرت التجربة، خاصة والكل يعلم أن سنة 1988 كانت سنة مفصلية بالنسبة للجزائر؟

يمكن لك أن تقرأ كتابي عن أصل الأزمة في الجزائر فقد لخصت فيها حقيقة الموقف، وشرحت فيها تفاصيل عن المرحلة التي كنت فيها رئيسا للوزراء. و لم يسبق لي أن ألفت كتابا في التجربة السياسة ، لكني رأيت أن أسهم بدوري وأقدم شهادتي في الأوضاع التي عاشتها الجزائر

وأكشف عن حقيقة الأزمة التي لا زالت إلى الآن تتخبط فيها. ولقد شرحت في هذا الكتاب دوري كوزير أول للبلاد، والضغوطات التي كانت تمارس علي.

دون أن نعود إلى التفاصيل التي يمكن للقارئ أن يجدها في كتابك "أصل الأزمة في الجزائر" نريد منك وأنت الذي كنت وزيرا أولا للجزائر من 1984 إلى 1988 وهي سنة الأزمة، أن تشرح لنا منهجية صناعة القرار السياسي بالجزائر؟

في زمن بومدين، يمكن القول وبجزم أن الذي كان بيده سلطة القرار هو الرئيس بومدين، ولم يكن الجيش يتدخل في أمور السياسة. ربما كان موقعه كرئيس الجمهورية، وفي نفس الوقت وزير الدفاع، يبرر عدم تدخل باقي الجنرالات في اتخاذ القرار السياسي بالجزائر، وما بين سنة 1979 وسنة 1984, كانت الفترة جيدة، إذ كان الرئيس بن جديد يمارس قدرا كبيرا من الحكمة، فيبادر إلى الاستشارة، ويستمع للجميع، ويفهم موازين القوى داخل السلطة، ويعرف كيف يتخذ القرار.

لكن رأيك في الشاذلي بن جديد حسب ما ذكرت في كتابك أصل الأزمة في الجزائر لم يستقر على هذا؟

نعم، رأيي في بن جديد هو حسب مراحل حكمه، فالوصف الذي ذكرته عنه يتعلق بالمرحلة الأولى من الرئاسة.

ولماذا بالضبط المرحلة الأولى؟

حسب تقديري يمكن إرجاع الأمر إلى عاملين اثنين :

1ـــ نزوع الشاذلي بن جديد في بداية فترته الرئاسية إلى الاستعلام والحوار ومقابلة الأفكار بعضها ببعض، فكان لا يتخذ القرار حتى يحيط بحيثيات المسألة ويستفسر كل الأطراف، وبعد ذلك يتخذ القرار، وكانت غالبا ما تكون قراراته متوازنة.

2ـــ أما العامل الثاني فيمكن أن يعزى للجانب الاقتصادي، إذ كانت الجزائر تعيش وفرة مالية بسبب الزيادة غير المتوقعة لأسعار النفط ما بين 1979 و 1982 وهي فترة مكنت الجزائر من

إيرادات كبيرة تراوحت ما بين 13 إلى 14 مليار، فلا شك أن هذا المعطى ساهم في تحسن ملحوظ للوضعية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر، وساهم أيضا في تعزيز السلم الاجتماعي.

وما الذي جعل رأيك يتغير إذن في الشاذلي بن جديد في الفترة الثانية من رئاسته؟

في الفترة الثانية من رئاسته، استعان بالضباط الذين كانوا في الجيش الفرنسي، فجعل على رأس الأمانة العامة للرئاسة العربي بلخير وهو من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، وقد التمس بلخير أصدقاءه القدامى ، وصاروا حاشية مقربة من الرئيس بن جديد، وصاروا يؤثرون تدريجيا في صناعة القرار السياسي بالجزائر، حتى تمكنوا سنة 1984 من عزله عن جبهة التحرير الوطنية.

ولقد كنت شاهدا على وقائع كثيرة تثبت أن هذه العصبة قد تدرجت في عملية الاستيلاء على السلطة ابتداء من انتقال سلطة القرار من رئيس الجمهورية إلى حاشيته، وإقصاء اللواء الركن مصطفى بلوصيف، وأحداث أكتوبر 1988 ،وإرساء ديمقراطية الواجهة.

لكن كيف يمكن لرئيس يتمتع بالحكمة ويتخذ قراراته بتوازن في ظل رخاء اقتصادي أن يتنازل عن صلاحيته في اتخاذ القرار، وتنتقل السلطة الفعلية منه إلى هذه الحاشية حسب ما تقول؟

عند تعيين الرائد العربي بلخير منسقا للأمن في رئاسة الجمهورية سنة 1979 ,وهو منصب جد حساس تم استحداثه، ثم أمينا عاما للرئاسة، وبعد تسليم منصب منسق الأمن إلى الرائد عباس غزيل وهو أيضا من الضباط الفارين من جيش فرنسا، أحسست بالخطر الذي يتهدد الرئيس بن جديد، وقد قمت بتنبيه بعض العقداء الوطنيين الذين كنت أعرفهم منذ زمن التحرير، ولفت انتباه السيد الرئيس إلى العواقب الوخيمة التي يمكن أن يتسبب فيها تعيين هذين الشخصين في هذين المنصبين الحساسين. لقد قلت للرئيس:" أنت تعرف الروابط التي تجمعهما بفرنسا، وتعرف أنني لا أتحدث عن شخصين، ولكن أتحدث عن عصبة متعطشة للسلطة" وقلت للسيد الرئيس:" إن قرار إقصائهما يمكن أن يؤجل لبعض الوقت لكنه بفرض نفسه عاجلا أو آجلا

لمصلحة البلد، وإلا سيأتي يوم سينظم هؤلاء انقلابا ضدك. "

وماذا كان رد الرئيس بن جديد؟

قال لي وهو يبتسم، لا تتزعج كثيرا، إن الجيش مخلص لي، وإني أسيطر على الوضع، وينبغي أن تنسى حكايات الماضي.

لكني لا أفهم كيف يمكن لتعيين رجلين أن يغير الوضع بشكل كامل في الجزائر، ويفتقد بن جديد السيطرة على سلطة اتخاذ القرار؟

العربي بلخير كان حائزا على ثقة الرئيس، وقد استفاد من ذلك في تقوية عصبته، وقام بترقية قدامى الجيش الفرنسي، ورفعهم إلى مناصب عالية داخل الجيش ووزارة الدفاع، كما قام بتعيين وزراء وموظفين كبار كالمديرين العامين للوزارات والشركات، هذا فضلا عن تعيين الولاة ورؤساء الدوائر. وقد كان يقوم بالتعاون مع مصالح الأمن بسياسة منظمة لإبعاد بعض العناصر وتطهير بعضها الآخر من أجهزة الدولة خاصة من كان منهم من الإطارات المقتدرة ذات الكفاءة العالية أو الذين ينتمون إلى التيار الوطني الإسلامي.

كاللواء الركن مصطفى بلوصيف مثلا؟

نعم بالتأكيد.

لكن الاتهامات التي وجهت إليه رسميا تتعلق برشاوي والاستفادة من الموقع لأغراض شخصية؟

مصطفى بلوصيف كان مقربا من الرئيس بن جديد، وكان دائما موضع ثقته، وقد التحق بالمقاومة منذ سنة 1957, وقد كان يشتغل ضمن الوحدات التي كان يرأسها الشاذلي بن جديد على الحدود التونسية الجزائرية. وقد استمرت هذه الثقة وصمدت على مدى ثلاثين سنة، فكيف يمكن أن نفسر تخلي الرئيس بن جديد عن بلوصيف وقد كان يشغل منصبا استراتيجيا هو رئيس أركان الجيش؟ وكيف نفسر أنه أحيل على التقاعد في سنة ,1987 وهو لم يتجاوز السابعة والأربعين من عمره؟ بل كيف نفسر أنه حوكم وسجن سنة 1992 مباشرة بعد

الانقلاب في حين أن ما يؤاخذ عليه يعود إلى فترة 1980 وسنة 1982؟

كيف تفسر الأمر إذن؟

حسب الاتهامات الرسمية التي وجهت إلى مصطفى بلوصيف، فالأمر يتعلق بمصاريف غير قانونية انطلاقا من المكتب العسكري بباريس، وبالحيازة غير الشرعية لممتلكات، وبالاستخدام الاحتيالي للأموال والقيام بتحويلات غير قانونية.

ألا تكفي هذه التهم في نظرك للحكم على بلوصيف بالسجن؟

طيب، لماذا الانتظار حتى سنة 1992 لتوقيفه ومحاكمته؟ وهل يمكن أن يقال لنا كم من الجنرالات والوزراء ومسؤولي الدولة اختلسوا أموالا عامة واستعملوها في بناء فيلات وتأثيثها وفي أغراض أخرى؟ وهل يمكن أن يقال لنا كم من المسؤولين والعسكريين منهم على الخصوص حصلوا على عمولات غير قانونية بخصوص عقود استيراد مقتطعة من أموال عامة بدون مقابل؟ في الواقع كانت اليد الفرنسية ضالعة في إزاحة مصطفى بلوصيف، وكان ذلك يندرج ضمن استراتيجية واضحة توجت فيما بعد بانقلاب يناير 1992.

لكن لحد الآن لم تشرح لنا دوافع إقصاء مصطفى بلوصيف، وكيف يمكن أن ندرج هذا القرار ضمن استراتيجية الانقلاب على سلطة الرئيس بن جديد؟

لم يكن مواجهة الفساد، والحملة ضد الثراء غير المشروع أمورا تشغل بال القادة الجزائريين المدنيين والعسكريين على السواء منذ الاستقلال .وفي تقديري أن إقصاء بلوصيف سياسيا هو تصفية حساب سياسي يقصد به تحقيق هدفين:

ـــ انتزاع رئاسة الأركان منه والسيطرة على الجيش وعلى وزارة الدفاع.

ـــ والسيطرة على السلطة في خطوة ثانية.

فقد كان الرجل يشغل منصب أمين عام لوزارة الدفاع سنة ,1980 ثم رئيسا للأركان العامة للجيش سنة ,1984 وكان يشتغل بطريقة لا ترضي عصبة بلخير، وكان أحيانا يزعج

الشهوات والمصالح غير المعلنة لبعض الضباط (حزب فرنسا) المهتمين جدا ببعض العقود الضخمة.

الـــــجزء الـــــثاني

عبد الحميد الإبراهيمي رئيس الوزراء الأسبق الجزائري ل"التجديد": كيف دبرت حاشية رئيـــس الدولة أحداث أكتوبر 1988؟

في هذا الحوار يحكي عبد الحميد الإبراهيمي روايته لأحداث الخامس من أكتوبر1988 ويعتبرها تدبيرا محكما من طرف عصبة بلخير ومولود حمروش من أجل ضمان ولاية ثالثة للرئيس بن جديد. فحسب الإبراهيمي، أحداث الخامس من أكتوبر,1988 ليست حركة شعبية عفوية، وإنما كانت بافتعال من السلطة، إذ كانت الأرضية مهيأة لذلك، فقد كانت الجزائر تعرف وضعية اجتماعية واقتصادية صعبة، بسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط، فقد تم سحب المواد الغذائية من السوق، وتم تركها في المخازن، وحصل نقص شديد دفع الجماهير إلى الانتفاضة على الوضع. وكان تدبير السلطة أن تحمل المسؤولية لكل من جبهة التحرير والحكومة، وأن تبرئ الرئيس، وتجعل منه البطل والمنقذ للجزائر. وهكذا، وبعد وقوع الأحداث، تم إغراق السوق بالمواد الغذائية، ورجع الوضع الطبيعي إلى الجزائر، بعد أن قدم الرئيس خطابا إلى الشعب، ووعد بمراجعة الدستور، وإرساء التعددية الحزبية، وإجراء انتخابات رئاسية في ظل التعددية السياسية. وقد أقيلت الحكومة، وتم تنحية عناصر التيار الوطني الإسلامي من اللجنة التحضيرية لمؤتمر جبهة التحرير الوطني، وتمكنت عصبة بلخير من السيطرة على مؤتمر جبهة التحرير الوطني، وضمنت الرئاسة للشاذلي بن جديد، وحصلت على مزيد من ثقته ، مما مكنها فيما بعد في التحكم في السلطة، والتهييء للانقلاب على بن جديد .

دكتور الإبراهيمي ألا يمكن اعتبار كلامك مجرد اتهامات لا تقوم بها الحجة ما دمت لم تقدم شاهدا عليها؟

لا تستعجل، في عام سنة 1982 ,وقد كنت حينها وزيرا للتخطيط، وحدث أن حضرت في اجتماع اللجنة المختلطة الجزائرية الفرنسية، وقد علمت أن الحكومة الفرنسية والرئيس فرانسوا ميتران بوجه خاص يريد أن يبيع الجزائر تجهيزات عسكرية مرتبطة ب"التغطية الجوية" بمبلغ 36 مليار فرنك فرنسي، وقد لفت انتباه الرئيس الجزائري حينها ألا فائدة من إبرام هذا العقد الضخم لأن الجزائر لم تكن مهددة بعدوان خارجي، فأراد الرئيس تحييدي بصـــــــــــفتي غير مختص في المسائل العسكرية، وبصفتي وزيرا للتخطيط مكلفا بالتنسيق الاقتصادي أصررت على قلة الموارد المالية للجزائر التي لا يمكنها أن تواصل سياستها التنموية إذا التزمت بدفع هذا المبلغ .

ولأن الرئيس أقفل باب النقاش معتبرا ذلك لا يدخل ضمن تخصص الحكومة، فقد رأيت أن أنبه السيد مصطفى بلوصيف باعتباره أمينا عاما لوزارة الدفاع حينها،فناقشت معه هـــــــــــــدوء كبـــــير دلالات هذا العقد وانعكاساته السلبية على الاقتصاد الوطني .

وبعد أن أصبحت وزيرا أولا علمت أن قيادة الجيش رفضت الصفقة بعد سنتين من تأخير إبرام العقد، وقد تم تبرير هذا الرفض بمعطيات تقنية شاملة. وقد علمت أن العربي بلخير استشاط غضبا وراح يقنع الرئيس بأهمية إبرام هذا العقد، وبعد وقت قصير أرسل ميتران جنرالا ملحقا برئاسة الجمهورية إلى الرئيس بن جديد لإحياء الصفقة، وقد حضر العربي بلخير المقابلة، وأعاد الرئيس بن جديد الكرة إلى ملعب مصطفى بلوصيف وقد أصبح في ذلك الوقت رئيسا للأركان العامة للجيش. وقد حدثني بلوصيف أن العربي بلخير أقام غذاء عمل في فيلا لرئاسة الجمهورية على شرف الجنرال الفرنسي ودعاه إليه، وكان محور النقاش هو عقد "التغطية الجوية" وقد دافع عنه الجنرال الفرنسي ودافع عنه بنفس القوة العربي بلخير !! وقد كان أمينا عاما للرئاسة، لم يكن معنيا بالموضوع من الناحية الإدارية والمهنية، وفي الوقت الذي رفض فيه بلوصيف هذه الصفقة وبرر رفضه بحجج تقنية ومهنية، انتفض العربي بلخير وقال:" كيف ترفض ما يقبله

الرئيس" فأجابه مصطفى بلوصيف:" لقد سألتني عن وجهة نظري وصرحت لك بها، وهذا هو رأي قيادة الجيش، وإذا كنت تقول أن السيد الرئيس موافق كما تزعم، فما الداعي لمناقشتي " لقد كان واضحا أنه كانت هناك حوافز خفية دفعت العربي بلخير إلى الضغط لقبول صفقة القرن، ولكنه لحسن الحظ لم ينجح في تمرير الصفقة وتغلب اللواء الركن بلوصيف بدعم من بعض جنرالات الجيش، وكانت هذه وحدها كافية لتفسر لنا حجم الانتقام الذي مورس ضده من طرف عصبة بلخير .

قلت منذ 1984 بدأ تدبير هؤلاء لمخطط رهيب، عن أي مؤامرة وعن أي مخطط تتحدث؟

إنه مخطط الاستيلاء على الحكم .

هؤلاء إذن دخلوا مع الدكتور عبد الحميد الإبراهيمي في صراع مكشوف لإفشال تجربته؟

هو ليس صراعا مع شخص الدكتور عبد الحميد الإبراهيمي، ولكنه بشكل رئيس مع التيار الوطني. فأنت تعلم أني أنتمي إلى جبهة التحرير الوطني، وأمثل بالضبط التيار الوطني الإسلامي فيها، ولا يخفى عليك أننا في الجزائر لا نفرق بين العروبة والإسلام، ووالدي من مؤسسي جمعية العلماء بالجزائر، وقد رضعت الإسلام منذ الصغر، لكن دراستي منذ المراحل الابتدائية إلى الجامعية كانت في المدارس الفرنسية، ولذلك فأنا أعرف الإسلام والثقافة الغربية جيدا، وسمحت لي الظروف أيضا أن أتعرف على الثقافة الأمريكية حين أقمت هناك لمدة ثلاث سنوات. فكل هذه الموارد والمصادر الثقافية جعلتني منفتحا على ثقافة الآخر، مستفيدا من التجارب الاقتصادية العشرة في العالم، دون أن يعني ذلك التخلي عن أصولي الثقافية والأرضية الإسلامية المتينة. هذا التركيب الفريد هو الذي حاولت أن أطبقه في الجزائر. وهذا لا يمثل في الحقيقة شخصا واحدا اسمه عبد الحميد الإبراهيمي، وإنما يمثل تيارا عريضا اسمه التيار الوطني الإسلامي في الجزائر .

تقصد أن فترة ما بين 1984 وسنة 1988 كانت محطة للصراع المفصلي بين التيار الوطني الإسلامي وبين ضباط الجيش الممثلين لمصالح فرنسا؟

كلامك صحيح، بيد أن هذا الصراع لم يكن على الصعيد الشعبي، وإنما كانت تدور معاركه على مستوى كواليس الحكم، و كان يتمظهر بشكل أساسي داخل أجهزة الحكم. فلقد كان

ضباط فرنسا ، وهكذا أصطلح عليهم، يسيطرون على الأجهزة، ويحاولون تطهيرها من عناصر التيار الوطني الإسلامي .

فترة 1984 1988 - هي مرحلة توليك للوزارة الأولى في الجزائر، وهي الفترة التي بدأت فيها الأزمة الجزائرية، وتفجرت بشكل دراماتيكي في سنة ,1988 واضطررت عندها لتقديم استقالتك، كيف تقدم للقراء روايتك للحدث، خصوصا وأن هناك جهات تعتبرك السبب الرئيس في ما حصل؟

لهم أن يقولوا ما شاءوا، فلقد جرى تصوير أحداث 1988 من طرف الصحافة وكأنها حركة تمرد أو ثورة شعبية، ولا يخفى أن كثيرا من وسائل الإعلام كانت محركة بعناية من طرف الأحزاب السياسية التي كانت مصالح الأمن من ورائها .

ولكن أتنكر أنها كانت احتجاجات شعبية على سياسات الحكومة؟

هناك معطيات موضوعية تبين أن انفجار 5 أكتوبر لم يكن تحركا شعبيا عفويا، وإنما هو عمل مخطط أداره بكل دقة مسؤولون قريبون من رئيس الدولة

وما الهدف من ذلك؟ وهل يعقل أن يوعز الرئيس لبعض مقربيه أن يفتعلوا هذه الأحداث ثم تنفلت من أيديهم ويفقدون السيطرة عليها؟ هل يعقل أن هناك رئيسا عربيا يمكن أن يغامر بهذه الطريقة؟

الهدف كان واضحا، وهو ضمان ولاية ثالثة للرئيس بن جديد، خصوصا وأن الانتخابات الرئاسية كان مقررا لها أن تجرى في ديسمبر 1988, أي على بعد شهرين تقريبا . كما قلت سابقا لم تكن الفترة الرئاسية الثانية للرئيس بن جديد موفقة، فقد بدأت شعبيته في التراجع، وتلوثت مؤسسة الرئاسة بالعديد من الفضائح التي تورط فيها أعضاء من عائلة رئيس الدولة وحاشيته، وكان الاستياء الشعبي قد بلغ مداه لا سيما مع تدهور الوضع الاقتصادي بسبب الهبوط الكبير في أسعار النفط الذي بدا عام 1986 .وأمام تزايد حدة الانتقادات الموجهة إلى رئيس الجمهورية، بدأ يروج حديث عن ترشيح محمد الشريف مساعدية أو الدكتور

طالب الإبراهيمي لرئاسة الجمهورية، وهو ما كان مقررا أن يحسم فيه في مؤتمر الحزب الذي كان سيعقد في نوفمبر1988 .

لكن هذا لم يكن ليرضي عصبة حزب فرنسا، لا بسبب حبهم للشاذلي بن جديد، ولكن لأن أحندتهم السياسية، وترتيباتهم للسيطرة على السلطة، كانت تقتضي إقصاء هذين المرشحين للرئاسة والاحتفاظ بالشاذلي بن جديد كرئيس للبلاد، لكن بدون سلطة حقيقية. واتفقت عصبة كل من العربي بلخير ذات الصفة العسكرية، وعصبة حمروش ذات الصفة المدنية، على أهداف مشتركة، منها السيطرة على مؤتمر جبهة التحرير الذي كان سيعقد في نوفمبر 1988،وانتخاب لجنة مركزية جديدة، وإقصاء المرشحين الاثنين للرئاسة، وبالتالي ضمان ولاية ثالثة للرئيس بن جديد، كي تكون لهم في المحصلة السيطرة التامة على جبهة التحرير والحكومة معا. ولذلك جرى تنظيم التحرك الشعبي بكل عناية لخدمة هذا الهدف .

لكن هناك من يخالفك الرأي، ويرى في تفسيرك مجرد تحامل أو تفسير تآمري، فالوضع في الجزائر بعد الهبوط الشديد في أسعار النفط كان مهيأ للانفجار، وأحداث قسنطينة ووهران وسطيف، لا يمكن تفسيرها بالشكل الذي ذكرت؟

لا أحد ينكر الأضرار الكبيرة التي سببها الهبوط المتواصل لسعر المحروقات، ويمكن حقيقة أن نعتبره الشرارة التي فجرت الوضع، لكن الأزمة لم تكن ظرفية، وإنما كانت عميقة وكانت في جوهرها سياسية .

دكتور عبد الحميد، نحن نريد أدلة ووقائع تؤيد روايتك، وتثبت أن أحداث 1988 لم تكن عفوية، وإنما كانت مدبرة كما تقول؟

في سنة ,1988 وكنت حينها وزيرا أول، كنت أسمع في أروقة السلطة من يتحدثون عن تمرد شعبي محتمل بسبب الاستياء الشعبي من تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وقد فكرت الرئاسة في طريقة لقلب الوضع لصالحها لاسيما وأن المؤتمر، الذي سيبدي رأيه في نتائج السنوات الخمسة المنصرمة، وسيحدد التوجهات السياسية والاقتصادية للفترة القادمة، كان على الأبواب. كان لا بد للرئاسة من أن تتدخل بشكل ما لأن المؤتمر سيحدد المرشح الرئاسي

للانتخابات المقرر إجراؤها في ديسمبر 1988 .ويمكن أن أقول، وأتحمل مسؤوليتي في ذلك، أنه تم تنظيم أحداث 5 أكتوبر من طرف السلطة، وكانت مناسبة لتزع فتيل الاحتقان الشعبي، وتفادي وقوع انفجار اجتماعي وتمرد ثوري. وكان الهدف هو إنقاذ النظام، وفي نفس الوقت، التخلص من مسئولين سياسيين كانوا ينتظرون الفرصة الذهبية لإقصائهم . وقد حكى لي أحد الجنرالات أن الرئيس الشاذلي بن جديد استدعى على مكتبه جنرالين في قمة الهرم العسكري، وطلب منهما أن يكون 800 ضابط من الجيش مستعدا للوقوف في وجه أي محاولة ترمي لترشيح أحد غيره في الانتخابات الرئاسية لسنة 1988 خلال مؤتمر جبهة التحرير . والغريب أنه، بعد انطلاق الاحتجاجات، لأول مرة يغادر الرئيس بن جديد العاصمة، ويتوجه إلى وهران ويمكث بها – على غير المألوف – أكثر من ثلاثة أشهر، و لم يعقد خلال هذه المرحلة أي اجتماع للحكومة .

في غمرة الأزمة والانفجار الشعبي، لا ينعقد أي مجلس حكومي لمدة ثلاثة أشهر، فمن كان إذن يدبر الشأن العام في هذه الفترة، لا سيما والوضع الاجتماعي جد محتقن؟

لقد ترك الشاذلي بن جديد في العاصمة كلا من العربي بلخير مدير ديوانه، ومولود حمروش الأمين العام للرئاسة، وعهد إليهم أن يبقوا في العاصمة يقظين لما يمكن أن تؤول إليه مجريات الأحداث .

وقد حاولت، كوزير أول، أن أحصل على جلسة عمل مع الرئيس بن جديد في وهران، وحاولت الاتصال به، لكني لم أنجح في ذلك، في الوقت الذي كانت تقوم طائرة خاصة بنقل العربي بلخير ومولود حمروش كل حين إلى وهران للقائه !! وحاولت مرارا أن أتصل بالرئيس إلى أن استطعت أن أحصل على جلسة معه، لكني وجدت الرجل غير مبال تماما بالقضايا الخطيرة التي عرضت عليه ليتخذ فيها قرارات حاسمة .لقد تأكدت في هذا اللقاء البارد، أن الرجل مشغول حقيقة بشيء واحد، هو ضمان فترة رئاسية ثالثة .

وقد ظهرت الخطة بشكل واضح حينما نظم الرئيس مؤتمرا تداوليا للإطارات في قصر الأمم في 19 سبتمبر، وألقى فيه خطابه الاستفزازي المشهور، موجها فيه نقدا لاذعا لجبهة التحرير الوطني وللحكومة .

كيف ينتقد جبهة هو أمينها العام، وحكومة هو يرأسها ويعينها؟

هذا أغرب ما رأيت، لقد برأ نفسه، واتهم الآخرين. وقال إن الجبهة والحكومة منعتاه من العمل أعاقتا مسعاه السياسي، ولم يكتف بذلك ، بل حملها كامل المسؤولية على الانفجار الشعبي الذي وقع، وعلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي حلت بالجزائر .

إذن فهي محاكمة لك كوزير أول؟

يمكن أن نقرأ خطابه كذلك، لكن في الحقيقة لقد قصد أكثر من إدانة الحكومة التي عينها، لقد شرح الوضعية التي تمر فيها الجزائر، وأشار إلى أن الوضع السياسي جد خطير، وحمل المسؤولية الكاملة لجبهة التحرير الوطني وللحكومة وحدهما دون سواهما، وقدم نفسه كضحية بريئة، فقد كان ينصح الحكومة لكنها لم تكن تعبأ بنصائحه وتوجيهاته! ثم بعد ذلك، قدم نفسه كمنقذ للوطن المهدد، متعهدا بتغييرات جديدة ستغير مستقبل الجزائر .

يمكن أن أقول إن خطاب 19 سبتمبر العنيف و"المخدوم" هو الذي أعطى الإشارة لانطلاق أحداث 5 أكتوبر .

يمكن أن تكون قراءتك من الناحية سياسية محتملة، لكن ماذا يمكن أن تقول عن النقص الفظيع في المواد الغذائية، أليس ذلك سبب كاف يمكن أن نفسر به الانفجار الشعبي الذي حصل يوم 5 أكتوبر؟

دعني أقول لك بصراحة، وقد كنت حينها وزيرا أولا، أنه على امتداد ثلاثة أشهر، أي ما بين يوليوز وأكتوبر ظهرت حالات نقص في هذه المواد، وخاصة في السميد والزيت والحليب في بعض الولايات، ثم ما لبث الأمر أن انتشر في باقي الولايات. لكن الغريب هو أن الواردات من هذه المنتجات في هذه الفترة قد زادت بنسبة 7 بالمائة في السميد و 10 بالمائة في المواد الأخرى مقارنة بسنة 1987 وقد استغربت للأمر، وجمعت معلومات من الوزراء والمديرين العامين للمنشآت العامة المعنية بهذه المنتجات، واكتشفت أن هذه المنشآت تحتوي على مخزونات جد مهمة من هذه المواد، وألا وجود لشيء يبرر هذا النقص، واكتشفت بعد ذلك أن هذا النقص

قد دبر بتعليمات من فوق، وهو يشكل جزءا من المخطط الذي تم تدبيره من طرف حاشية الرئيس بقصد حقن الشارع وتحميل الحكومة المسؤولية وتنفيذ بقية المخطط . وقد وصلتني أخبار دقيقة تتعلق بما سيقع يوم 5 أكتوبر من أحداث، وقد علمت من محمد الصالح بلكحلة، وهو المقرب جدا من مولود حمروش، أن العاصمة ستشهد تظاهرات لتلامذة المدارس يوم 5 أكتوبر، بل لقد انتشرت إشاعات في الفاتح من أكتوبر وبعده، تدعو التجار لإقفال محلاتهم في 5 أكتوبر تفاديا لأعمال نهب ستقع بسبب الأحداث التي يتم التحضير لها .

2-3 مثقفون عرب يقرأون تأثير السياسة على كتابة التاريخ.

-حقائق التاريخ رهينة مصالح السياسة في الوطن العربي.

أدار الندوة/ لزهر فكرون

المرجع: ص 21 من الخبر 2006/11/07

يجمع المؤرخون والمهتمون بتخليد الماضي على أن الكتابة الجادة للتاريخ في الوطن العربي لازالت توصم ب " الطابو"، مما يجعلها نشاطا مؤجلا. فرغم مرور عقود طويلة على استقلال غالبية البلدان العربية والجزائر بصفة خاصة، إلا أن إعادة كتابة التاريخ مراحل الاحتلال والمقاومة تبقى رهينة الضغوطات السياسية والتوجيهات الفوقية، فضلا عن أن التاريخ مسكون بالمغالطات والتعصب والانحياز.." الخبر" قررت مناقشة هذه الإشكالية المحورية في واقع العقل العربي مع خمسة مثقفين العرب المعتمين الذين تحدثوا في هذه الندوة عن كتابة التاريخ وتأثير المصالح السياسية في موضوعيتها وجديتها، وعن تجربة الجزائر والوطن العربي في هذا المجال مقارنة بالغرب.

1-المذكرات والسياسة:

كان لبعض الفاعلين السياسيين الجزائريين الذين كتبوا مذكراتهم شجاعة جعلتهم يتناولون قضايا تندرج ضمن ما يسمى بالمسكوت عنه الذي ساهمت السلطة بمساعدة المؤرخ الرسمي في نشره.

– حميد عبد القادر.

...ولما ندرك أن الجماعة التي استولت على السلطة بعد 1962 كانت رابضة في تونس تنتظر الإستقلال للإستيلاء على السلطة ، ندرك مغزى هذا الشعار الذي جعل من ثورة التحرير ثورة دون أبطال حقيقيين ومرجعيين ، ثورة المرويات والأساطير الموجهة لإضفاء الشرعية على سلطة لم تقم على الشرعية والديمقراطية ، بقدر ما قامت على الذهنية الانقلابية وكان غرض السياسي وهو يدفع نحو كتابة التاريخ وفق القاعدة " البطل الوحيد هو الشعب " ، محاولة طمس الذاكرة الثورية وذكرى القادة الذين اختلفوا معه خلال ما يسمى بأزمة صيف 1962

. فالتاريخ وفق تصور السياسي بدا كأنه يخدم أشخاصا في السلطة ، ولا يلتفت لمصلحة الأمة برمتها .

طبعا سوف تساهم كتابة المذكرات في القضاء على هذا التصور . فالكتابة (كتابة المذكرات) كفعل ذاتي وفردي متعلق بالبطولة الفردية ، أعطى الإنطباع بأن المجاهد (الفرد) ساهم في بلورة الفعل الثوري على خلاف ما روجت له السلطة منذ 1962 ، والذي نعثر على جذوره في مرحلة الحركة الوطنية الراديكالية التي لم تسمح ببروز المناضل المستقل إذ كان الحزب وشخص الزعيم يبسطان نفوذهما بشكل لم يترك أي مجال لحرية التفكير ، مما أدى إلى حدوث صدامات عنيفة بين مصالي وأعضاء اللجنة المركزية .

وبفضل كتابة المذكرات ، خرج السجن من تاريخ الجماعة ، إلى عوالم الفرد . ولما نحدث مثل هذه النقلة ، حتما تكتسي كتابة التاريخ تصورا جديدا يقوم على المعايشة ، فيجد القارىء في شبه مذكرات على هارون مثلا حول أزمة صيف 1962 ، أن القادة التاريخيين عقب الاستقلال لم يعرفوا ذلك التجانس المزعوم ، بل كانوا عرضة لانقسامات وتطاحنات رهيبة ، أوصلت البعض منهم إلى شجارات دنيئة ، مما يقضي على الإعتقاد السائد بأن النسيج السياسي الجزائري غير خاضع للتجانس الذي كانت تزعمه السلطة ، بل هو نسيج متعدد الأصوات والإتجاهات نفس هذا الواقع الخاضع للخلافات نعثر عليه في مذكرات ، علي كافي ، لخضر بورقعة ، محمد حربي ، ومذكرات الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي ، الذين كتبوا بجرأة ليتحول تاريخ الثورة إلى كتاب مفتوح على كل شيء . علما أن التاريخ يخضع في مساره لغرائز البشر لضعفهم وقوتهم ، وليس أدل على ذلك النظرية الخلدونية التي تعطي أهمية كبيرة للجانب النفسي في تفسير الحوادث . وهنا تكمن أهمية المذكرات ، فهي تضعنا أمام الحدث التاريخي بكل تفاصيله الدقيقة ومثلما يخبرنا إبن خلدون دائما ، فإن الغيرة هي التي تقف وراء انقلاب موسى ابن نصير على طارق ابن زياد بعد فتح الأندلس ، ونجد أن هذه الغيرة هي التي حركت قضية " لابلويت " مثلا وأشعلت فتيلها . إذ أدت غيرة قائد من الولاية الثالثة ، دفعه إلى ارتكاب حماقة إتهام كل المثقفين بالعمالة للجوسسة الإستعمارية ومثل هذه الأحداث لا يمكن أن تروى إلا في إطار المذكرات فالرجل الذي ارتبطت به القضية وكان أحد أطرافها ما يزال على قيد الحياة، فلو يكتب مذكراته ، ويروي تفاصيل ما حدث في أكفادوا ، حيث جرت

دماء المجاهدين بسكاكين إخوانهم ، حتما سوف يميط اللثام على طابوا " لابلويت " فالذات لما تكتب بصدق ، تفتح الكتابة التاريخية على الحقيقة ، وتكشف الكثير من الحقائق السياسية الملغمة التي يسودها الكثير من التعميم . ونذكر على سبيل المثال أن مذكرات عبد الرحمان فارس التي صدرت لأول مرة في الجزائر ، هذا الأسبوع ، عن منشورات القصبة ، بإمكانها أن تنير الباحث بخصوص اتفاقيات جبهة التحرير مع المنظمة السرية الإرهابية (O.A.S) .

إن كتابة المذكرات هو الفعل الوحيد القادر على الولوج إلى عالم المسكوت عنه ، على فضح جميع المستفيدين من التزييف . وكشف الحقائق التي حرص النظام على طمسها.

الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي

" من الطبيعي السكوت عن بعض السلبيات في تاريخ الثورة"

يرى الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي أن كتابة التاريخ وخاصة ما تعلق بالـــمسكوت عنه، من الطبيعي ان تترك في مرحلتها الأولى بعض الأشياء لكن مع مرور الزمن سيفرض التاريخ نفسه على الجميع وتتكسر جميع الحواجز والطابـــوهات.

وحسب الدكتور أحمد طالب فإن " كتابة التاريخ في الجزائر بدأت، بدليل الملتقيات التي تنظم في العاصمة ومدن أخرى، والتي تمكن من كشف العديد من الحقائق المعنية، ونفض الغبار على العديد من الشخصيات التي صنعت تاريخ هذه الأمة".

الإبراهيمي لم يخف تفاؤله واستبشاره بالنسبة لكتابة التاريخ، عندما أوضح أن " الدول التي عرفت معركة تحريرية مثل الجزائر مرت بمرحلة فرضت التزام السكوت عن بعض الأشياء كالجوانب السلبية في تاريخ الثورة، ولكن شيئا فشيئا ستبرز هذه الأشياء وتخرج للعلن " ورفض الدكتور أحمد طالب الحديث عن كتابة التاريخ في الوطن العربي بحكم أنه ليس له الدراية الكافية للخوض في هذا الموضوع الهام، مشيرا إلى أنه يستطيع التكلم عن الجزائر وفقط.

وبخصوص تجربة الغرب في مجال كتابة تاريخه بكل إيجابياته وسلبياته،استطرد قائلا " هذا الأخير قطع أشواطا كبيرة وأصبح له أرشيفا يعتمد عليه" ليختم حديثه بالتأكيد على أن الجزائر سائرة نحو هذا النهج.

الدكتور علي عقلة عرسان –سوريا–

" التاريخ مسكون بالمغالطات والتعصب والانحياز"

الدكتور علي عقلة عرسان قال إن "تاريخنا العربي لا يحتاج، لإعادة كتابة، فالتاريخ المكتوب مكتوب، ولكن نحتاج إلى إعادة قراءة بمنهج يرمي إلى التدقيق والوصول، ما أمكن، إلى الحقائق، والاعتماد على التوثيق وعلى منهج موضوعي علمي يؤتمن فيه المؤرخ على الحقيقة ولا يأخذه التعصب لا لطرف ولا لموقع جغرافي ولا لأمة".

ويري الدكتور عرسان فإن التاريخ، بصورة عامة، في كثير من البلدان والمواقع مسكون بالمغالطات والتعصب والانحياز المقصود أحيانا، وغير المقصود، أحيانا أخرى، ومسكون في بعض الحالات بتشويه وتزوير مستهدف يرمي إلى إغفال حقائق ووقائع وتعتيم على زوايا من التاريخ والأحداث أو تفسيرها بما يتلاءم مع هوى المؤرخ أو مزاج جهة معينة".

لذلك، يضيف الدكتور علي عقلة عرسان، فإن " إعادة كتابة تاريخنا وتحرير المسكوت عنه فيه.هي من مهام المؤرخين المعاصرين، وهي كذلك من واجب الدول، فضلا عن أنها من المهام الحضارية الأولى والرئيسة في هذا الوقت لكي نبني على حقائق أو أقرب ما يكون من الحقائق، ولكي نستشرف بموضوعية مستقبلنا من خلال معرفة ماضينا وعلاقتنا بالآخرين".

الدكتور العربي الزبيري–الجزائر–

"تاريخ الوطن العربي لم يكتب لحد الآن"

يعتقد الدكتور العربي الزبيري أن التاريخ في كامل الوطن العربي،و العالم الثالث عموما،غير مكتوب،لأن التزييف سلط عليه و التشويه و التحريف"و هذا أمر طبيعي،على اعتبار أن الذي يحتلك يحذف منك كل الإيجابيات و لا يترك لك سوى السلبيات،حتى لا تستطيع أن ترتكز على الأولى لتحقيق الثورة و تصل إلى نتائج إيجابية"،مؤكدا على أن تاريخ الوطن العربي كتب في أغلبه من طرف محتليه بطرق مختلفة،كما هو الحال بالنسبة للجزائر التي لم يسلم تاريخها لفترة ما قبل الاحتلال من قبضة الفرنسيين.

و حسب الزبيري فإن"إعادة كتابة التاريخ تبني على الكتابة العلمية التي ترتكز على معايير و مقاييس،للأسف،هم الذين وضعوها لدرجة يصعب معها التصحيح"،مستدلا ببعض المفاهيم الخاصة بحرب التحرير،فحسبه أن الذين فجروا ثورة نوفمبر لم يستعملوا مصطلح "حرب التحرير"بل قالوا"ثورة التحرير"لأن الثورة أقوى من الحرب،و لأن الأولى تغير الذهنيات و لأن حرب التحرير ما هي إلا آلية من آليات الثورة،فضلا عن أن الثورة قامت بتغيير الأوضاع في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية،و كان يمكن لهذه الثورة أن تتواصل لولا أزمة 1962 التي وضعت حدا لكل تطور فكري و ثقافي،فدخلت الجزائر في متاهات أخرى.

و برأي المتحدث فإن"الذين يكتبون غير متخصصين،فينطلقون من هذه المصطلحات و المفاهيم التي وضعها الآخر"،ليؤكد على أن"هذا هو المشكل المطروح و الجوهري".و قال إن كتابة التاريخ تستوجب التوقف عند المفاهيم ة المصطلحات لتطهيرها و تخليصها مما علق بها من شوائب،و التخلص أيضا مما هو مفروض علينا،فنأخد ما كتبه الآخرون و نطبق عليه المقاييس والمعايير الجديدة العلمية لنخرج بكتابة،أي ب"إعادة كتابة".

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية

الدكتور عبد الجليل التميمي–تونس–

"أين هو أرشيف الثورة الجزائرية"

أكد الدكتور التونسي عبد الجليل التميمي على ضرورة إنشاء مدرسة تاريخية عربية لكل ما يتعلق بالتاريخ المعاصر،مشيرا إلى أنه ساهم بإنشاء المدرسة التاريخية العربية للبحوث العثمانية،و أصبحت الآن معروفة عالميا،و هو يسعى الآن إلى تعزيز مسارات الحركة التاريخية العربية،و يعتقد بأن الظروف دقيقة جدا و المؤرخون يخالفون من السلطة السياسية،مما أدى إلى عدم بروز العديد من القضايا،و من ذلك بعض الرسائل الجامعية التي تتطرق إلى مواضيع تلريخية هامة.

الدكتور عبد الجليل التميمي أكد على أنه كان أول من بحث في الذاكرة الوطنية لوطنه تونس،حيث اتصل بالعديد من الشخصيات كصلاح بن يوسف،الذي اغتاله الرئيس لحبيب بورقبة في فرانكفورت بألمانيا سنة1961 رغم أنه يعد موضوعا سريا في تونس،حيث نظم ملتقيين حول هذه الشخصية بعد وفاته بحضور عدة شخصيات،فأحدثت هذه النشاطات انقلابا في المضامين.

ذات المتحدث تساءل"لمذا لا تكون ملتقيات حول شخصيات جزائرية كمصالي الحاج وفرحات عباس و الآخرون للنبش في الذاكرة التاريخية و تعريف الأجيال بهم لأنهم خدموا الجزائر بطريقتهم و ساهموا في نيل الاستقلال".

و بخصوص كتابة التاريخ في الوطن العربي مقارنة بتجربة الدول الغربية،قال الدكتور التميمي إن"الوطن العربي ضعيف في كل شيء،في المنهج و في الروية و في الاستراتيجية المعرفية"،و برأيه فإن الغرب له تقاليده و قوة إعلام و قوة وثائق،عكس الدول العربية التي لا تزال فيها الوثائق ممنوعة،قبل أن يتساءل مستغربا"أين هو أرشيف الثورة الجزائرية".

3-3 الجزائر عاشت على وقع التزوير:

أحمد مهساس* – حاوره لحسن أمين . كمال زايت .

* أول وزير فلاحة بعد الاستقلال
حوار الخبر الأسبوعي من 30 أكتوبر إلى 05 نوفمبر 2004 – العدد 296

لا يتوقف أحمد مهساس(علي محساس) عند انتقاد مؤتمر الصومام مقرراته والذين حضروا له وشاركوا فيه بل تعدى ذلك إلى اهتمامهم بالخيانة للثورة والعمالة لفرنسا..

وعنده أن السلطات الفرنسية قامت بإطلاق سراح عبان رمضان مباشرة بعد اندلاع الثورة لأغراض مخابراتية..

وفي أحسن الأحوال فان مؤتمر الصومام عنده انقلاب على الثورة كما تصورها الأوائل و حتى المؤسسات التي اقرها هذا المؤتمر لا تعني إلا ذر للرماد في العيون على اعتبار أن التنظيم الذي انطلقت به الثورة المسلحة كان أكثر فعالية من التنظيم الدي جاء اثر مؤتمر الصومام .

وعند محساس فان النقطة الجوهرية في لقاء الصومام هو محاولة توجيه الأسس الثقافية التي قامت عليها الثورة ومن ثم الجزائر بعد الاستقلال وجهة أخرى لا علاقة لها بالتوجه العربي الإسلامي.

س/ ما تزال هناك مناطق ظل تكتنف جوانب عديدة من ثورة نوفمبر 1954 رغم مرور 50 سنة عن اندلاعها خاصة فيما يتعلق بمؤتمر الصومام كيف يمكن إيضاح هذه الجوانب وهل هناك أشياء تاريخية تم طمسها ؟

ج/ في هذا الميدان يمكنني أن أتكلم من أجل توضيح شيء أساسي بهدف تاريخي ومن أجل مستقبل لا يشوبه الزيف والتزوير خاصة بالنسبة للشباب والأجيال القادمة على المستوى

التاريخي و الثقافي حتى لا تكون عند شبابنا معلومات خاطئة ومزورة على بلدهم خاصة بالنسبة للثورة 1954 لقد قلت ومازلت أقول أن الجزائر عاشت وما تزال تعيش على وقع التزوير .

س/ ماذا تقصدون بكلمة تزوير ؟

ج/ أقصد هنا مؤتمر الصومام وما أحيط به من دعايات مغرضة وحتى المغالطات من بعض الجهات التي بالغت في تقديره والرفع من شانه بطريقة كاذبة وذلك لفسح المجال قصد ارساء ثقافة الزيف والتزوير وكذا عدم السماح للإدلاء بالمعلومات الحقيقية التي لها علاقة بالأصول التاريخية للثورة الجزائرية .

س/ أكثر توضيح من فضلكم ؟

ج/ أولا فيما يتعلق بموضوع الثورة فان هذه الأخيرة لم تنزل من السماء فقد كان هناك صراع قبل سنة 1954 الصراع حول ماذا ...

حول موقف الشخصيات التي كانت تمارس النشاط السياسي و الأحزاب السياسية ومواقفها بخصوص الاستقلال بمعنى هل نقبل بفكرة الاستقلال الشعب الجزائري أم نطالب فقط بإصلاحات في إطار القوانين والأطر الفرنسية ذات الصلة بسياسة الاندماج أي هذه السياسة لا يمكن أن تعطي للجزائر فرصة لتحقيق استقلالها بل تسعى لتذويبها في المسعى الاتحادي الذي شرعت فرنسا في انتهاجه أي بمعنى آخر هي طريقة تقوم على منطق طمس معالم الشخصية الوطنية للشعب الجزائري وأكثر من هذا هي عبارة عن إستراتيجية لتغيير التوازنات السكانية بعد أن تم استقدام سكان من مختلف دول أوروبا لتغيير الخريطة الديمغرافية للجزائر وهذه هي الفكرة التي نهضنا ضدها .

س/ لنعد إلى مؤتمر الصومام ماهي الخلافات الجوهرية التي برزت إلى السطح ولما عارضتم انعقاد هذا المؤتمر ؟

ج/ الخلافات الجوهرية بخصوص مؤتمر الصومام تظهر أولا بشأن التسمية أي تسميته مؤتمرا و بما أنه سمي كذلك كم عدد الذين حضروا هذا المؤتمر ..كان عددهم خمسة.

س/ لكن بعض الشخصيات تكلمت عن حضور ستة ممن حضروا لانعقاده أي تم ادخال بن طوبال كعضو في هذا المؤتمر؟

ج/ يقول بن طوبال كنا خمسة ممن حضروا المؤتمر و يقول أكثر من ذلك أن الذين حضروا المؤتمر الصومام قدموا لنا وثائق لم نقرأها و طلبوا منا التوقيع عليها والإشارة هنا لعبان رمضان الذي طلب منهم الإمضاء على هذه الوثائق و كان ذلك أي أن كل الذين حضروا المؤتمر وقعوا على الوثيقة دون معرفة مضمونها .

س/ هل بإمكانكم التوضيح أكثر؟

ج/ أي أن كل القرارات التي اتخذت في هذا المؤتمر تقرر تحضيرها وصياغتها من جهة أخرى.

س/ تقصدون من؟

ج/ أقصد جماعة المركزيين و بعض الشيوعيين مثل أوزقان الذي كان من ضمن هذه الجماعة بمعنى آخر جماعات لم تكن من ضمن العناصر المؤيدة للثورة آنذاك و لهذا فان الخلاف الأول كان بشأن بيان أول نوفمبر أي ضد المناضلين الذين شاركوا في تلك الهيئة أي أنه تم ادخال عناصر في قلب الثورة التي كان بإمكانها أن تغير اتجاه تطور الثورة نفسها وهذا هو الخلاف الذي كان مصدر الأزمة أي الازدواجية التي وقعت في نظام الحركة الثورية .

س/ لكن هناك رأي آخر يؤكده بلعيد عبد السلام بأن انعقاد مؤتمر الصومام تم اقتراحه من قبل بن مهيدي و كان من وراء اقتراح بن طوبال لتجاوز الخلاف العددي .بمعنى أن منطقة القبائل كانت ممثلة من ثلاث شخصيات و بالتالي إضافة بن طوبال جاء كصيغة لخلق التوازن

وكي لا تكون قراءة أخرى و أكثر من هذا فان بن بلة كان ضد مؤتمر الصومام لأنه كان يريد أن يكون زعيما و هو من يقود المؤتمر ما رأيكم في هذا الموقف ؟

ج/ هذا غير صحيح إطلاقا كما أن بلعيد عبد السلام لم يكن من الشخصيات التي حضرت للثورة و لم يلتحق بالثورة في سنواتها الأولى و كان هناك الكثير من الأشخاص مثل بلعيد عبد السلام لم يريدوا الالتحاق بها بحجة أنه لم يكن من الممكن أن تكون هناك ثورة على الإطلاق أي بصفة أخرى كانوا يشككون في قيام الثورة خاصة بعد التقسيم الذي حدث بين المركزيين و المصاليين داخل حزب الشعب .

س/ في هذه الحالة يجب أن تكون هناك توضيحات بشأن النواة الأساسية التي استطاعت أن تتجاوز التقسيمات و الصراعات التي كانت تميز حزب الشعب و كانت بمثابة المشحذ لتفجير الثورة و تنظيمها ؟

ج/ بصفة عامة كانت هناك طائفة من المناضلين الذين كان لهم مسؤوليات في حزب الشعب و الذين كانوا في الأغلب في المنطقة الخاصة منهم من كان له دور على المستوى السياسي و أنا وأعوذ بالله من كلمة أنا تقلدت هذه المسؤوليات كلها فقد كنت عضوا في اللجنة المركزية سنة 1947 و كل المسؤولين في الحزب قرروا بأن تكون المنظمة الخاصة.

س/ لكن من قرر بالتحديد ؟

ج/ المؤتمر هو الذي قرر ذلك وأنا كنت مشاركا في مؤتمر الحزب وأؤكد أنه لم يكن أي مناضل معارض لاقتراح إنشاء هذه المنظمة الخاصة بمن في ذلك رئيس الحزب ميصالي فهو الأول الذي قرر إنشاء هذه المنظمة .

س/ من كان المسؤول الذي ينسق بين الحزب أي حزب الشعب الجزائري و مسؤول المنظمة الخاصة .

ج/ كان عضو المكتب السياسي هو المسؤول مباشرة و المكلف بالتنسيق مع قائد أركان المنظمة الخاصة .

س/ لكن من هو بالتحديد ؟

ج/ كان حسين لحول و كان يمثل الحزب بصفة نظامية للإبقاء على الاتصال مع المنظمة الخاصة و بالتالي كانت هذه الأخيرة منظمة تابعة للحزب و كل الذين كانوا فيها مثلي كانوا في اللجنة المركزية للحزب و كنا أيضا في المنظمة الخاصة .

س/ فيما يتعلق بالمنظمة الخاصة هناك معلومة أخرى يؤكدها بلعيد عبد السلام أن تفكيك هذه المنظمة لم يقتصر على عناصرها فقط بعد إلقاء القبض على بن بلة و الذي أفشى بشيء آخر لم يكن بحوزة الفرنسيين بمعنى اعترف أن المنظمة الخاصة مرتبطة بالحزب الشعب و ذكر المسؤول السياسي في الحزب الذي كان هو خيذرمما أدى إلى اعتقال العديد من مناضلي و مسؤولي الحزب حسب شهادة بلعيد عبد السلام هل هذا صحيح ؟

ج/ هذا غير صحيح بن بلة لم يكن من الأوائل الدين قادوا المنظمة الخاصة بل كان محمد بلوزداد و بعض المناضلين و محدثكم في طليعة هذه المنظمة فيما بعد أوكلت المنظمة الخاصة لبن بلة.

س/ كيف ترد على هذه الشهادة التي تقول أن بن بلة أفشى بمعلومات تورط حزب الشعب في علاقته بالمنظمة الخاصة ؟

ج/ بن بلة أفشى بالمعلومات عندما تم إلقاء القبض عليه لكن السلطات الاستعمارية الفرنسية تحصلت على المعلومات قبل أن تلقي القبض على بن بلة.

س/ لسنا بصدد الكلام عن المعلومات التي لها علاقة بالمنظمة الخاصة لكن نحن نتحدث عن المعلومات الجديدة التي تثبت أن المنظمة الخاصة من صنع حزب الشعب ما هو ردكم على ذلك؟

ج/ كل المعلومات كانت لها علاقة بالصراعات التي كانت موجودة في الحزب آنذاك، وهذا ما جعل المنضمة الخاصة تتفكك من تبسة الذين يتكلمون اليوم عن هذه الأشياء ، مثل بلعيد عبد السلام يريدون أن يصفوا حساباتهم مع هذه الجماعة .

س/ لكن على أي أساس ولماذا هذه الخلفية القائمة على تصفية الحسابات ؟

ج/ محمد حربي كان قد أكد أن عبد السلام بلعيد كان ضد اندلاع ثورة 1954 ، لأنه كان من المركزيين ، وأمثال بلعيد عبد السلام من المركزيين اتصلوا بالمناضلين بغية بث روح الفشل فيهم ، من خلال اجتماعات خصصت لهذا الغرض كي لا يلتحقوا بالحركة الثورية .

س/ لنعد إلى مؤتمر الصومام ، يقال أن بن مهيدي هو من كان وراء فكرة انعقاد المؤتمر ومنح كل الثقة لعبان رمضان لتحضيره ، و لم يتم ذكر بن بلة على الإطلاق ، هل أن هذا يعني أن بن بلة لم يشكل إجماعا بشأنه أم أن ما حدث مع قضية المنظمة الخاصة أثبت أن بن بلة لا يمكن أن يقوم بدور وحدوي على مستوى الثورة .

ج/ أنا أقول بأن الخلافات كانت موجودة إبان بدء الحركة الثورية وهذا أمر حتمي ، لأننا كنا نبدع كل يوم الجديد وعندما يتعلق الأمر بالأشياء الجديدة تظهر آراء مختلفة ، يحدث أن نتفق كلنا على هذه الآراء فتؤدي إلى موقف ايجابي ، كما يمكن أن تحدث في نفس الوقت اختلافات تؤدي إلى تناقضات تصل أحيانا إلى مستوى العنف .

س/ وهذه الأشياء من مخلفات وإفرازات مؤتمر الصومام ، والعنف على هذا المستوى كلف الموت والتصفية الجسدية ضد الذين عارضوا قرارات مؤتمر الصومام مثل عباس لغرور و شيحاني وآخرين ، هل تؤكدون ذلك ؟

ج/ نعم عباس لغرور من ضحايا قرارات مؤتمر الصومام ، ولكن ليس عباس لغرور فقط ، كان هنالك 18 من المسؤولين تم تصفيتهم جسديا ، وهناك من تم الحكم عليهم بالموت.

س/ من هم الآخرون الذين قتلوا بسبب معارضتهم لقرارات مؤتمر الصومام ؟

ج/ منتوري وآيت زاوش والباهي وشرايطي ... الخ ، فهم ضحايا قرارات مؤتمر الصومام .

س/ تلمحون بأن عبان رمضان هو من قرر تصفيتهم ؟

ج/ نعم ، عبان رمضان ومن كان معه في لجنة التنسيق والتنفيذ ، فالقرار كان من قبل هذه الهيئة ، خاصة وأن الذين تمت تصفيتهم كانوا مسؤولين في منطقة الشرق الجزائري ، واقصد هنا الولاية الأولى ، كما كانوا من الجماعات التي أعلنت معرضتها لقرارات المؤتمر وضده ، لأن هذا المؤتمر حضرته خمسة عناصر فقط .

س/ وماذا عن زيغود ؟

ج/ حتى زيغود اتهموه بسبب أحداث سكيكدة و الهجوم الذي قام به آنذاك في 20 أوت 1955 .

س/ حسب بعض الشهادات ، تم انتقاد الكيفية التي لجأ إليها زيغود ، وبالتالي أراد عبان رمضان أن يصيغ كيفية جديدة للثورة بتنظيمها وتوحيدها حتى على المستوى المسلح ،هل هذا صحيح ؟

ج/ على العكس ، الثورة في بدايتها كانت منظمة ، وأعطيك أدلة على هذا المستوى أنه من 1954 إلى 1955 التنظيم الذي كان موجودا في ذلك الوقت لم يكن له مثيل ، من خلال العمليات التي تم القيام بها آنذاك .

فقضية المؤتمر تطرح مسألة عدد الأشخاص الذين حضروه وحتى وان سلمنا بأن العدد هو ستة ، فان ذلك لا يسمى مؤتمرا ، فالمؤتمر يكون فيه العديد من الممثلين هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تطرح مسألة السرعة التي تم بها التحضير للمؤتمر .

س/ ماذا تقصدون بكلمة السرعة في هذا السياق ؟

ج/ لقد تبين للجماعة التي كانت وراء انعقاد مؤتمر الصومام أن الفرنسيين فتحوا أبواب المفاوضات ، وهذا لا يمكن تفسيره إلا على أنه مناورة من مناورات الفرنسيين ، وبالتالي أعتقد بأن الوقت قد حان لحل مشكلة الجزائر ومن ثم سيكونون من الأوائل الذين ستحكمون في زمام الأمر ويصبحون الممثلين للجزائريين تحت غطاء الثورة . ويحضرني هنا أن المركزيين آنذاك هم من كانوا يدفعون عبان رمضان وجماعته قصد التفاوض مع السلطات الاستعمارية الفرنسية .

س/ لكن من هؤلاء المركزيين ، هل يمكن ذكر الأسماء ؟

ج/ سعد دحلب وبن يوسف بن خدة وبعض الأعضاء من جمعية علماء المسلمين ، أي الأشخاص الذين كانوا ضد الثورة في سنة 1954 ، عندما تأكدوا أن هذه الثورة نجحت دخلوا في صفوفها ، ثم أرادوا أن يستولوا عليها ، وهنا يمكن فهم الخمسة الذين حضروا مؤتمر الصومام و النواحي التي شاركت فيها هي الأولى و الثانية والثالثة ، رغم أن الولاية الأولى لم تبعث ممثلها ، أما الولاية الخامسة فلم تشارك ، والاتحادية لم تشارك ، وحتى الهيئة التي كانت في الخارج فلم تشارك ، وأنا كنت قد رفضت مقترح انعقاد الصومام ، ومن هنا فهمنا أن الجماعة التي قامت بعقد مؤتمر الصومام قامت في الحقيقة بمناورة سياسية ، أي ما يمكن تسميته

بالانقلاب السياسي ، كي يكونوا في الصف الأول للحركة الثورية قصد التفاوض والتفاهم مع السلطات الفرنسية آنذاك ، وقد شرعت فرنسا آنذاك في إرسال بعض ممثليها آنذاك لتلك الجماعة ، أما العناصر التي فجرت الثورة في بدايتها لم يتم الاتصال بها للتفاوض معها ، أما الذين كانوا ضد الثورة في سنة 1954 فيحظون بالاتصالات واللقاءات مع السلطات الفرنسية

س/ تلمحون إلى أن جماعة عبان رمضان تم استغلالها من قبل السلطات الفرنسية ؟

ج/ طبعا تم استغلالها من طرف الفرنسيين وهذا واضح ، وإلا لماذا لم يتم الإتصال والتفكير في التفاوض مع الثوار عوض الذين لم يكونوا مع فكرة الثورة . فالذين كانوا في الجبال كانوا محل مطاردة وقتل من طرف جيش الإستعمار الفرنسي ، مصطفى بن بولعيد استشهد سنة 1955 ، وشيحاني أيضا في نفي السنة و غيرهما ، أنا كنت من الذين أصدرت عليهم فرنسا أمرا بالقبض و تم وصفي " بالإرهابي الخطير" أما جماعة عبان رمضان فكانت تنتقل في الجزائر كما يحلوا لها ، دون أن تتعرض للمضايقات من قبل الإدارة الإستعمارية الفرنسية ، فعبان رمضان حكم عليه ب 5 سنوات سجنا وتم تقليص مدة سجنه لسنتين ، ما معنى ذلك خاصة في سنة 1955 التي شهدت الثورة فيها منعرجا حاسما إذن من جهة يفتح المجال لهذه الجماعة لتعمل كما تريد دون أي مضايقات ، ومن جهة أخرى يتم تضييق الخناق على جماعة من الثوار ومباشرة عملية القتل العمدي ضدهم . فسوستال نفسه بعث برسالة يحث فيها المركزيين على تأسيس حزب وطني لين ، وطرد العناصر المتطرفة من صفوفكم ، مثل ما يحدث اليوم في إسرائيل وما تقوم به أمريكا في العراق .

س/ هل هذا يعني أن مؤتمر الصومام لو انعقد بالخلفية التي كان يراها بن بلة و جماعته سيكون شرعيا وصائبا ومن ثم سيكتب له النجاح ؟

ج/ المؤتمر كان مبرمجا قبل 1954 ، لكن بعد مدة من الكفاح بعد 54 تقرر أن يكون هناك ملتقى أو نسميه مؤتمرا ، لكن يكون هناك التنسيق و التفكير في إيجاد دراسة ومشروع

سياسي وإيدولوجي على مدى 6 أشهر ، خاصة وأن عنصر المفاجأة المتمثل في اندلاع الثورة الذي لم تتوقعه فرنسا ، علينا أن نثمنه ونعتبره تقدما نوعيا كبيرا ، وبالتالي ضرورة التأسيس لهذه الثورة وتنظيمها . كان تصورنا قائما على هذا النحو ، فنحن ، لم نكن ضد فكرة انعقاد المؤتمر ، فكل الثوريين كانوا مع فكرة وضرورة انعقاد المؤتمر ، لكن كنا مع فكرة المؤتمر الذي يقضي إلى حل وليس إلى انشقاقات وإنقسامات ، وبإمكاني أن أعطي الدليل وأثبت أن مؤتمر الصومام جاء ليهدم الثورة ، فالقرارات التي اتخذت فيه تتناقض مع قرارات أول نوفمبر .

س/ ماهي هذه القرارات التي تتناقض مع بيان أول نوفمبر ؟هل يمكن ذكرها ؟

ج/ مثل قضية الإتجاه الحضاري والثقافي لهذه الثورة أما قرارات مؤتمر الصومام والقرارات التي خرج بها فهي عبارة عن مناورة لا غير ، مثل أولوية الداخل على الخارج ، هذا القرار كان موجودا قبل مؤتمر الصومام ،ولا أحد من قادة الثورة كان يشك في ذلك. فأنا مثلا كنت أعتبر نفسي أني مسخر للثورة ، وكنت أعتقد أن الرجل الثوري موجود في كل مكان ، و لم تكن لتطرح أسبقية الداخل على الخارج ، لأن الثورة كانت تتغذى وتقوى في كل مكان وفي سنة 1952 وفي عز الأزمة التي شهدها حزب الشعب كنا قد تكلمنا عن تنظيم الثورة وكذا المركزية في تنظيم هذه الثورة على المستوى التنظيمي وتكون لها مراكز في الخارج ، مثل التمثيل في المغرب وليبيا .

س/ تريدون أن تأكدوا بأن قضية الداخل والخارج لم تكن مطروحة إطلاقا ؟

ج/ لم تكن لتطرح هذه القضية المتعلقة بالأولوية ما عدا أولوية الثورة حيثما كانت، أما القضية الثانية المتمثلة في أولوية السياسي على العسكري ، فتجاوزناها بعد أزمة المنظمة الخاصة ، هذه القضية تم طرحها من قبل الجماعة التي جاءت متأخرة للثورة و لم يكن لها إسهام في المنظمة الخاصة .

س/ لكن بن مهيدي لم يعارض فكرة أولوية السياسي على العسكري، وكان ضمن الجماعة التي أكدت هذه الفكرة و المبداء ، كيف تعلقون على ذلك ؟

ج/ حتى بن مهيدي كان مثل الجميع ليست له أسبقية على أي أحد منا ،وأكثر من هذا أنا كنت مسؤولا عن بن مهيدي في حزب الشعب وليس هو من كان مسؤولا علي في حزب الشعب ، ونحن جئنا بالجديد لنطرحه للنقاش وله مصداقية أكثر من الآخرين،ولهذا أقول أن الحملة الدعائية لهذه الجماعة هي التي جعلتها ذات قيمة وقللت من شأن جماعتنا، وهذا هو الفساد الذي حدث في الثورة .

س/ البعض يفسر أن الأزمة كانت لها علاقة بحرب الزعامات ، فبن بلة كان يرى أنه هو الأحق لتمثيل هذه الثورة وأن المصريين استغلوا هذه المسألة بتدعيمه بالأسلحة ، وكل من أراد أن يتحصل على السلاح في الداخل يجب أن يحظى بموافقة بن بلة وجماعته ؟

ج/ هذه الحملة الدعائية كان من ورائها جماعة المركزيين ، صحيح أننا اخترنا بكل وضوح خيارا أن مؤداه أن اندلاع الثورة لا تنجح إذا لم يكن لها دعم من الجهات التي تثق فيها ، ونحن كنا نرى أن الضباط الأحرار المصريين تمردوا ضد حكومة خبيثة ومارقة ، مثل ما حدث لنا كذلك ، حيث تمردنا ضد نظام خدعنا ، والقصد هنا حزب الشعب ، وهنا في هذا الإتجاه حدث تضامن ووحدة استراتيجيين على مستوى عربي وإسلامي ، وخلافنا الأساسي كان قائما على هذا المستوى .

س/ تعنون بالخلاف الذي كان موجودا هو الخلاف المرتبط بمشروع المجتمع ؟

ج/ هذا هو الخلاف لكن هذا المشروع . المجتمع لم يكن مطروحا آنذاك مثل ماهو مطروح اليوم ، إلا أن كل واحد منا كان له تصور بشأن الثورة الجزائرية على أساس الإنتماء إلى هذا الوطن وخصوصيته ورغم أني كنت متفرنسا ، إلا أني أرى في الثورة الجزائرية بعدا

حضاريا عربيا – إسلاميا ، وكنت مع الآخرين أرى أن هذا البعد الحضاري له أهمية كبيرة بالنسبة لنا وللثورة ، وأكثر من هذا أننا شربنا من منهل تاريخ أجدادنا وكان لزاما علينا أن لا ننسى ذلك .

س/ لكن حسب شهادة بلعيد عبد السلام ، فإن ما حدث بعد انعقاد مؤتمر الصومام ، خاصة بعد القرارات التي خرج بها ، أن جماعة بن بلة ومن بينهم شخصكم ، قمتم بحملة ضد الذين كانوا يقومون بحملة تسليح المجاهدين وذلك باستغلال عملية لتموين بالسلاح على أساسين ، من كان ضد قرارات مؤتمر الصومام يستفيد من التموين ، فكان ذلك أول عملية تمييزية في عز الثورة ، هل هذا صحيح ؟

ج/ هذا الشخص خبيث وأؤكد على كتابة ذلك بلعيد عبد السلام خبيث ، لأنه لو نحن فضلنا جهة من الجهات في توزيع الأسلحة ، فذلك لم يكن له أساسا علاقة مع قرارات مؤتمر الصومام ، وهنا أذكر أني كنت قد نصبت لجنة لتوزيع الأسلحة بتونس ، وكان هناك ممثلون آخرون في هذه اللجنة من خلال الولاية الثانية مثل منجلي ، وكذا ضابط آخر وهو شاب من منطقة القبائل ، وممثل من الولاية الأولى ، وكان يتم التوزيع للأسلحة بالتساوي وأكثر من هذا أنشأنا القاعدة الشرقية وأنا من كونها ، كونتها كي تتحرر من النفوذ الجهوية التي كانت موجودة آنذاك وكي تعمل بصفة وطنية تشمل كل الجهات ، بعبارة أدق وجدت هذه القاعدة الشرقية لمساعدة كل الجهات التي كانت في حاجة إلى التموين بالسلاح .وقد قمنا بإيصال وتموين المناطق بالسلاح ، حتى وصلنا إلى الولاية الرابعة الجزائر العاصمة ، فلماذا لا يتكلمون عن هذه اللجنة التي كنت مسؤولا عنها ؟ وللتوضيح؟ هذه اللجنة لم تكن مكلفة بإيصال السلاح للولاية الرابعة ورغم ذلك قمنا بهذا العمل مهمتنا كانت تقتصر على الولاية الأولى والثانية والثالثة أي المناطق الشرقية إذن لم يكن هناك تمييز بشأن تسليح الجهات ، وللإشارة فإن الثورة كانت تشتعل وبشكل مكثف في الأوراس خاصة سنة **1955** ومن هنا

عرفت الثورة تقدما وتطورا وبنا أن تلك الجهة كانت الثورة المسلحة متقدمة فيها رأينا أن دعم الثوار بالسلاح يجب أن تتجه نحو تلك المناطق التي تشتعل فيها الحرب مع الجيش الفرنسي ، وكنت أنا من أعطي الأوامر بدعم الثوار بالأسلحة لأنهم كانوا في مواجهة ميدانية مع العدو ، واليوم يتكلم هؤلاء" الخبثاء " ويدخلون فينا الشك بأننا كنا سببا في الخلافات و التمييز المتعلق بتفضيل جهة على جهة أخرى في توزيع الأسلحة و للتوضيح ، أنا لست من الأوراس ، بل من العاصمة من منطقة بودولوا تحديدا.

س/ لكن بعد هذه الخلافات ، استطاعت الجماعة التي كانت وراء إنجاح مؤتمر الصومام أن تعزلكم وتسحب البساط من تحت أقدامكم وتحول هذه العملية المتمثلة في تموين وتوزيع السلاح نحو القاعدة الغربية ، كيف تفسر هذا التغيير ؟

ج/ الولاية الخامسة وجدت نفسها أمام طوق من طرف السلطات الفرنسية ، و لم يكن لها تنظيم قوي آنذاك ، فكان أن قمنا بتجديد تنظيمها و تنظيم الجانب المتعلق بالتسليح في سنة 1955 و أتذكر ذلك عند لقائي بين مهيدي بالقاهرة وبوضياف وبن بلة ، و لم تكن هذه العملية مرتبطة بمسألة الصراعات التي كانت موجودة في القاعدة الشرقية كما يشاع وكان التضامن موجودا بين القاعدة الشرقية والغربية بشأن تسليح كل الجهات للإبقاء على إستمرارية الثورة.

س/ لكن هناك قراءات أخرى تتحدث عن أن الشقاقات كان مصدرها أساسا هذه العملية التمييزية في توزيع السلاح ، مما جعل كريم بلقاسم يبعث بالعقيد بوعمران وفيلقه للقضاء على الذين كانوا وراء ذلك مثل عباس لغرور وآخرين هل تشاطرون هذه القراءة؟

ج/ هؤلاء ضحية تلك الجماعة التي حكمت عليهم بالموت وكانوا 18 ، ويمكنني إضافة أسماء ممن تمت تصفيتهم مثل التيجاني وزعروري عباس لغرور ومنتوري وشرايطي وآيت زاوش والباهي وأنا وبن بولعيد وشاب آخر كان صغيرا إسمه بومعيزة نجونا من هذا المخطط

الذي كان يهدف لتصفيتنا ، وكان قرارا من مؤتمر الصومام وهو قرار مكتوب ، حيث قال عبان رمضان بأن قضية مهساس من وجهة نظري لا يمكن حلها إلا بالسلاح ونحن كنا من الذين رفضنا هذه الشقاقات التي يمكن أن تفشل الثورة حيث كنا نرى أن هذه المشاكل ثانوية وبالتالي لا يجب أن تسري مثل العدوى عند باقي الثوار والمجاهدين كي لا تتصدع الثورة و لا يستفيد منها العدو الفرنسي ، وبعد إختطاف الطائرة التي كان فيها بن بلة والجماعة التي كانت معه ، لم يبقى من هذه الجماعة إلا أنا ، ويمكن أن أجزم أنني كنت في طليعة هذه الثورة و قدتها لمدة 6 أشهر

س/ كيف تردون على من يقول أن مهساس لم يكن سوى زبون لبن بلة ؟

ج/ لولا أنا لما كان بن بلة ، فأنا من قدم بن بلة سنة 1952 لبوضياف بباريس ، هذا إتهام لا أساس له من الصحة ، ولا أفهم من أين جيء بهذه المعلومات المزيفة كيف يمكن أن أكون زبونا لبن بلة وأنا من عرف الضال قبله سنة 1939 وكنت قد نظمت إضرابات ودخلت بسببها السجن سنة 1940 بمنطقة بودواو ، وكنت من الأوائل مع محمد بلوزداد من قمنا بتأسيس التنظيم الشبابي آنذاك داخل الحزب ، وقمنا بإنشاء لجنة داخل حزب الشعب للشباب والتي لم تكن موجودة في باقي جهات الوطن إلا عندنا في الجزائر العاصمة .

في سنة 1945 كنت مسؤولا في حزب الشعب آنذاك كان بن بلة لا يزال في الجيش الفرنسي ، فكيف يمكن لي أن أكون زبونا لبن بلة ...

إن أشخاصا مثل بلعيد عبد السلام يريدون الإنتقام لأنهم يدركون بأننا نمثل ضميرهم ، أكثر من ذلك يعانون من وخز و تأنيب الضمير، فعندما يتذكروننا يعلمون جيدا أنهم كانوا على خطأ ، خاصة الذين ما يزالون على قيد الحياة ، فإنهم يعتبرونهم أعداءهم الرئيسيين.

4-3 كواليس التاريخ

شهادة محمود الشريف حول اغتيال عبان

"خصومة قاتلة زرع بذورها مؤتمر الصومام"

صفحة يعدها كل خميس محمد عباس

خبر 2007/12/27

بمناسبة الذكرى الخمسين لاغتيال رمضان عبان في مثل هذا اليوم(1957/12/27)بضواحي تيطوان،نقدم شهادة (*)محمود الشريف الذي رافقه، مكرها،إلى حتفه، مصحوبا ببلقاسم كريم الذي سبق أن أدلى بشهادته حول العملية في كتابه"أسد الجبال"(**).في انتظارصدور رواية شاهدين آخرين،عبد الحفيظ بوالصوف و مساعده أنداك بالمغرب عبد القادر معاشو المدعو عبد الجليل.

مهد محمود الشريف لشهادته المثيرة بجملة من المعلومات و الأراء،ارتأينا اختصارها في النقاط التالية:

-كان عبان طموحا و معتمدا بشخصيته،إلى درجة أنه لم يكن يقبل بسهولة أن يحكمه أو يقوده رفاقه دون كفاءة. و لم يكن كريم بأقل منه طموحا،و كان يعتمد في التعبير عن ذلك على"مشروعية السبق في الثورة".

-برز عبان في مؤتمر الصومام على حساب كريم الذي كان يعتقد خطأ أنه ركيزة الثورة،و قد زرع المؤتمر بذلك بذور خصومه قاتلة بين الرجلين.

-زادت تجربة لجنة التنسيق و التنفيذ بالداخل هذه الخصومة حدة،علما أن عبان كان كثيرا ما يفرض آراءه على اللجنة و قراراتها.و عند خروج اللجنة في ربيع 1957 برزت هذه الخصومة إلى العيان واطلع عليها الجميع.

-بعد الخروج من الجزائر تغيرت موازين القوى لفائدة كريم الذي استطاع أن يستقطب حوله الثوار الأوائل، ووجود محمود الشريف نفسه إلى جانبه"باعتباره من الرعيل الأول"حسب قوله.

-تجسد ميزان القوى الجديد في لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية(أوت 1957)التي كان أغلب عناصرها موالين لكريم،و كان هذا الاختلال واضحا في "اللجنة الدائمة للثورة"حيث وجد عبان نفسه وحيدا مقابل كريم المدعم بأربعة عقداء من قادة الولايات السابقين:محمود الشريف(1)،بن طبال(2)،أوعمران(3)،بالوصوف(4).

* في صفحات من ثورة التحرير،د.علي زغدود،متيحة للطباعة(2006).

** عمار حمداني،بلاند،باريس 1973(بالفرنسية).

مشروع انقلاب..بمساعدة الحركاتي

غداة اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة أواخر أوت 1957،قام محمود الشريف،قائد الولاية الأولى سابقا،و العضو الجديد في لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية رفقة رمضان عبان،بمهمة بحث عن الأسلحة بتشيكوسلوفاكيا عبر سوريا،استغرقت المهمة قرابة شهر،ما جعل العقيد الشريف يتعرف على عبان عن كتب،و يصطدم معه في نفس الوقت بسبب بلقاسم كريم زميلها في الهيئة التنفيذية لقيادة الثورة.

كان عبان يكن عداء واضحا كريم، ولايتحرج من انتقاده و التشكيك في تزاهته الثورية و إخلاصه الوطني...و عندما"انبرى الشريف مدافعا عنه،رد عليه بكل بساطة:أنت لا تعرفه

مثلي...إنه يشكل خطرا على الثورة بجهله و النيته و طموحه غير المحدود...فهو بإمكانه أن يسيرعلى جثث أصدقائه لبلوغ أهدافه...فهو بإمكانه أن يسلم نفسه للفرنسيين مقابل برنوس قائد"...

أمام هذه المبالغة في الإساءة إلى كريم،اضطر الشريف إلى الدفاع عنه مجددا،مذكرا عبان بضرورة تعاون الجميع لخير الثورة.غير أن عبان فهم هذه النصيحة الأخوية كتعاطف منه مع كريم،و كان مخطئا في ذلك..

في بداية نوفمبر 1957،عاد الرجلان من مهمتهما إلى تونس ،فتجددت الخلافات الحادة بين عبان و كريم..

الأمر الذي دفع الأول إلى البحث عن أنصار لتعديل ميزان القوة،و ربما لحسم الخلاف لصالحها بكيفية أو بأحرى...

و في هذا الإطار،اضطر إلى التعامل مع عناصر فوضوية مشاغبة بقاعدة تونس،على غرار الحاج علي(الحركاتي)الذي سبقت إدانته بتهمة الإخلال الخطير بمبادئ الثورة.

كان الحاج علي يحاول تدبير انقلاب على لجنة التنسيق و التنفيذ فساعده عبان في مشروعه.و كان قد بدأ بشن حملة شعواء على أعضاء مداومة اللجنة بتونس،مركزا بصفحة خاصة على عمار أو عمران الذي كان ينعته بأشد الألفاظ بذاءة.

و لوضع حد لمثل هذا العمل الذي يسئ كثيرا لقضية الثورة،عمد كريم و رفاقه في بداية الأمر إلى تجميد عضوية عبان في لجنة التنسيق والتنفيذ.لكن بعد مساع حميدة من هنا و هناك عادت الأمور إلى مجاريها مؤقتا،بعد أن تعهد عبان بوقف حملته على اللجنة.

غير أن الخلافات ما لبثت أن طفحت على السطح من جديد في نوفمبر الموالي،بسبب تعبير لجنة التنسيق عن استحسانها لمبادرة العاهل المغربي الملك محمد الخامس و الئيس التونسي

الحبيب بورقبة المتمثلة في عرض وساطتها بين جبهة التحرير و الحكومة الفرنسية.فقد سارع عبان بانتقاد موقف زملاءه،و راح يتهكم على لجنة التنسيق واصفا إياها"بوقف القتال"،في نوع من التلاعب بالألفاظ اعتمادا على الأحرف الأولى لتسمية الفرنسية.

أمام هذه الوضعية،اجتمع كريم ببوالصوف في المغرب ثم بأوعمران بالقاهرة،و تم خلال هذين الاجتماعين بحث قضية عبان رمضان و البث فيها باتفاق الثلاثة في نفس الوقت.

بن طبال . الشريف:"نعم للعزل و الحبس...لا للإعدام"

وقف محمود الشريف الخلاف بين عبان و كريم إلى جانب هذا الأخير دون تردد،باعتباره مجاهدا من الرعيل الأول،كان يبالغ في الثقة به أسوة بالعديد من رفاقه.

و مع ذلك، عندما عاد كريم إلى تونس و أخبره بالاتفاق مع بوالصوف و أوعمران للتخلص من عبان–بصفته"عنصرا مضادا للثورة"–رفض مجاراته في ذلك.و بذل كريم جهودا مضنية لإقناعه بضرورة هذا الحل،لكن دون جدوى.و كذالك كان الحال مع بن طبال الذي تبنى نفس الموقف:نعم مع عزل عبان و سجنه إذا اقتضى الأمر،أما إعدامه فلا.

كان كريم حريصا جدا على استصدار قرار الإعدام باسم الأعضاء العسكرية الخمسة في"اللجنة الدائمة للثورة"التي فرضت نفسها غداة اجتماع مجلس الثورة بالقاهرة"كسلطة فعلية عليا".علما أن عبان كان"السياسي"الوحيد بين أعضائه الستة،وبناء على ذلك،ظل يحاول كلا من بن طبال و الشريف الساعات الطوال لحملهما على تبني القرار الثلاثي.

و مع ذلك تمسكا بموقفهما،هذا الموقف الذي تحدد في نهاية الجدل الشاق كما يلي:طرح مشكلة عبان في اجتماع قادم للجنة التنسيق و التنفيذ في نطاق أحد الاختيارين:عزله أو حبسه.هذا المخرج أزعج كريم كثيرا،حتى إنه قاطع صاحبيه قرابة أسبوع.

و في 20ديسمبر 1957تلقى الشريف و رفاقه بتونس برقية من الرباط بتوقيع

بوالصوف، تتضمن إشعارا"بحوادث خطيرة بين القوات المغربية و جيش التحرير المرابط على الحدود بين البلدين،تتمثل في نصب كمين لكتيبة من سلاحها".و لمعالجة الموقف يقترح ذهاب وفد من أعضاء لجنة التنسيق بتونس إلى المغرب على جناح السرعة لمقابلة السلطان والسلطات المغربية، ووضع حد لهذا النوع من الاستفزاز الذي يمكن أن يؤدي–في حالة الرد عليه–إلى تدهور العلاقات بين الطرفين بشكل خطير".

اجتمع كريم بكل من عبان وبن طبال و الشريف لدراسة الأمر،و لأول وهلة عارض عبان سفر وفد إلى المغرب،مبررا ذلك بأن بوالصوف–المعروف بغيرته على صلاحياته هناك– يمكنه معالجة الحادث بعين المكان مع الجهات المعينة،و أبدى استغرابه في نفس الوقت من تضخم الحادث على هذا النحو.

غير أن كريم أصر على التحاوب مع اقتراح بوالصوف دون تأخير،وبادر بترشيح كل من عبان و الشريف لعضوية الوفد.و كان رد المرشحين أن الأفضل أن يشكل الوفد من كريم و بن طبال...لكن كلاهما رفض لأسباب أو غريبة:مثلا تعلل بن طبال"بأن هيئة المتواضعة و قامته القصيرة لا تسمحان له أن يكون ضمن وفد،تكتسي مهمته أهمية حاسمة بالنسبة للثورة"..

و هكذا انقض الاجتماع الأول دون نتيجة،و عقد اجتماع ثان أسفر عن تشكيل وفد من كريم،و كل من عبان و الشريف.

سافر الثلاثة باتجاه تيطوان في 23 ديسمبر عبر روما و مدريد، و بعد ثلاثة أيام حلوا بالمدينة المغربية في حدود العاشرة صباحا .

و في مطارها و جدوا بانتظارهم بو الصوف و عبد الجليل(عبد القادر معاشو)و بعض المساعدين.و بمجرد وصولهم،اختلى بوالصوف بكريم و جرت بينهما مناقشة حادة امتعض لها الأول و عم الشحوب سحنة الثاني.

عقب ذلك صافح بوالصوف عبان و الشريف ببرودة،و انتحى بهما جانبا منبها بأن الوضع في غاية التوتر بين الإسبان و المغاربة،و بناء على ذلك طلب منهما تسليم سلاحهما تجنبا لأي طارئ مع الشرطة الإسبانية،و كان الجواب أن ليس معهما سلاح.

غادر الوفد مطار تيطوان باتجاه مزرعة في بادية المدينة على مسافة ربع ساعة، و هي مزرعة ملك لنظام الثورة هناك حسب بوالصوف،و كانت تبدو معزولة،ماعدا بضعة أكواخ مجاورة على نحو مئة متر.

جحيم ..في مزرعة

نزلنا من السيارة وكنت أول من دخل المزرعة، عند باب إحدى الغرف وقف أربعة اشخاص اثنان بكل جانب، كانوا يحملون مسدسات بأحزمتهم، قدمت نفسي مصافحا، فإذا بالوصوف بتدخل ناهرا: " ما كان لنا أن نعرف بأنفسنا !".

كان عبان يتبعني ببضعة أمتار، بينما كان بوالصوف وراءه، وبمجرد دخوله سمعت دفعا قويا خلفي... التفت فرأيت عبان موثقا من قبل العناصر الأربعة الواقفين عند المدخل.. صرخت: " إنكم ستقتلونه ! أطلقوه" !

التفت إلى بوالصوف قائلا: " إنه هنا ليموت !" رددت عليه: " لا أبدا ! مطلقا !" كريم لم يبلغ بموقفنا إذن"؟.. " أطلقوه !".

أمر بوالصوف جلاديه باقتياد عبان إلى غرفة مجاورة وربطه إلى كرسي ومنعه من الصراخ خاصة، ثم صعد إلى الطابق الأول متبوعا بعبد الجليل، وطلب مني وكريم أن نتبعه،وفي غرفة ضيقة توجه نحو كريم قائلا: هل شرحت لي الأمر؟ ! أجاب شاحبا مرتجفا: " بن طبال والشريف غير موافقين على إعدام عبان !".

انتفض بالوصوف حنقا وهو يقول: " عبان سيموت، وسيلحق به كل الخونة والمناهضين للثورة" !

وكان ردي: المفروض أن يحاكم بطريقة قانونية إذا كان خائنا أو مناهضا للثورة،وليس دورك أو دورنا جميعا أن نحاكمه، فأجاب مهدد: لا أعترف بالشرعية ! قررت أن يموت وسيموت ! ثم توجه إلى كريم قائلا: وانت ما هو موقفك؟

بعد تردد قصير أجاب بناء: " ليكن فلننته منه !" لم يأخذ كريم بالوصوف اعتراضي بعين الاعتبار، ونزلا إلى الطابق الأرضي وأمضيا دقائق معدودة، قبل المرور إلى الغرفة التي كان بها عبان.

ولمحت في ثانية إعدام عبان خنقا بواسطة حزام صغير جذبه جلادان إلى الخلف بكل قوة..اندفعت إلى الخارج مروعا بذلك السهد، فرأيت كريم في غرفة صغيرة تبعد بضعة أمتار عن مكان الإعدام، وكنا يبدو هادئا مطمئنا. دعانا بالوصوف إلى معاينة وفاة عبان، فرفضت قائلا: " ليس لنا ما نعاين ! ما رأيناه كان مقززا للغاية"، وكذلك فعل كريم بعد تردد..

في منتصف نهار 28 ديسمبر غادرنا طنجة باتجاه مدريد،... وبمجرد عودتي إلى تونس سارعت بإطلاع كل من بن طبال وأوعمران عما حدث لعبان، فكان رد هذه الأخيرة: لقد لقي جزاءه ! بينما قال بن طبال: غن موته لا يهم بقدر ما تشغلنا العواقب التي تنجر عنه !

ويعتقد الشاهد أنه كان بدوره مبرمجا للتصفية باعتباره "شاهدا مزعجا" ! ومهما يكن فالمؤكد أنه عاش لحظات عصبية، في ظل عملية ترهيب قاسية.

الشاهد في سطور

ولد محمود الشريف بتبسة سنة 1914. وبها درس المرحلة الابتدائية واصل تعليمه بعد ذلك إلى مستوى أهله للالتحاق بمدرسة الضباط بفرنسا، حيث تخرج برتبة ملازم أول.

شارك في الحرب العالمية بهذه الصفة، لكن بعد مجازر 8 مايو 1945 فضل الانسحاب من جيش الاحتلال والانضمام إلى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بقيادة فرحات عباس.

اشتغل بالزراعة في مسقط رأسه، وفي غضون 1955 التحق بجيش التحرير الوطني ليضع خبرته الميدانية في خدمة عناصر الكومندوس.

أصيب بجروح سنة 1956 نقل إثرها إلى تونس، وبعد شفائه عيس على رأس منطقة تبسة (السادسة، ولاية أوراس النمامشة)، قلب تعيينه في ربيع السنة الموالية قائدا للولاية.

بهذه الصفة عين في أوت 1957 عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية مكلفا بالمالية. وعند تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، عين وزيرا للتسليح والتموين.

ساءت علاقته بكريم وبوصوف، وما لبث أن نعكس عليه ذلك بإبعاده من مجلس الثورة الحكومة مطلع 1960. وقد بقي على الهامش إلى غاية الاستقلال، حين فضل الانسحاب من الحياة السياسية والتفرغ لشؤونه الخاصة.

3-5 حرب الجزائر الثانية بقيادة ضباط فرنسا ،قصة الانقلاب على جبهة التحرير.

عبد العالي رزاقي
Ma-la-youkal@caramail.com

حين كتب تيري دي جردان في صيف 1993 سلسلة مقالات بعنوان "حرب الجزائر الثانية بقيادة ضباط فرنسا " في جريدة "لوفيغارو"قد كان الفريق اللواء خالد نزار قد استكمل مهمته التي بدأها بمجرد تعيينه وزيرا للدفاع في عهد الشاذلي بن جديد ...فما قصة "انتفاضة" ضباط فرنسا على جبهة التحرير الوطني ؟ و لماذا عادوا إليها في رئاسيات 2004 ؟

قصة الانقلاب على جبهة التحرير

حين قررت جبهة التحرير الوطني إحداث تغييرات جوهرية في نظام الحكم لم يفاجأ المراقبون بأحداث 05 أكتوبر1988 و إنما المفاجأة كانت في تغيير المسار بعد دستور 23 فيفري 1989 حيث وقع إنقلاب حقيقي على الشادلي بن جديد ، و الوثيقة منشورة في جريدة الشعب بعد ثلاثة أسابيع من الأحداث و تبرز الخلاف الجوهري بين الشاذلي بن جديد و ما تلاه من تقارير حول التجربة التعددية في العالم ،و بين ضباط فرنسا الذين كانوا في الصف الثاني ،و فجأة قرروا الإنتقال إلى الصف الأول.

القصة،كما رواها لي من عاشوا الأحداث ، داخل جهاز الحزب ، ربما كانت بدايتها حين فتحت الجزائر جسرا مع الإشتراكيين الفرنسيين ، و يذكر شهود العيان بأن زيارة ليونال جوسبان لم تكن مفاجئة ، و إنما المفاجأة هي أن الذي ترأس وفد المفاوضات مع الحزب الفرنسي ليس محمد الشريف مساعدية وإنما هو جمال حوحو،الذي كان في الخارج ،واستدعي للقيام بالمهمة ، بالرغم من أن المرحوم مساعدية كان في مكتبه في مقر الأفالان.

و يبدوا أن تهميش محمد الشريف مساعدية كان رسالة واضحة لفرنسا بأن أبناءها قادرون على القيام بما تطلبه منهم ، لكن قادة الجبهة أدركوا انه لابد من الإقتداء بالتجربة " الساداتية" في فتح منابر سياسية داخل الجبهة ، خاصة و أن أنور السادات أدرك أن زيارته للقدس المحتلة ، واعترافه بالكيان الصهيوني ، يجب أن يتعزز بالتعددية الصورية .

و بمجرد ما توجه إلى التعددية أنشأ "منابر" داخل "الإتحاد الإشتراكي " أو الحزب الحاكم ، بعد أن تبين له وجود تيارات حقيقية في الشارع المصري (القوميون، الإسلاميون، الشيوعيون)، و بمجرد ما عاد الرئيس المصري أنور السادات من إسرائيل أنشأ حزبه الذي عرف باسم " الحزب الوطني " و ذلك اقتداء بحزب مصطفى كامل الزعيم المصري خلال الحقبة الإستعمارية، ثم عمل السادات على تحويل المنابر إلى أحزاب .

هذه التجربة استهوت بعض قيادات جبهة التحرير الوطني فأنشأوا "المادة 40" في دستور 23 فبفري 1989، التي تسمح بظهور "جمعيات ذات طابع سياسي " و بمجرد ما تم الإستفتاء على الدستور فوجئ الشاذلي بن جديد بوثيقة تتعلق بكيفية إنشاء الأحزاب في صائفة 1989 ، لكن ما لم يتوقعه أحد هو ظهور الأحزاب السياسية مثل "الأرسيدي " و "الفيس" قبل التصديق على الوثيقة.

كانت جبهة التحرير تريد أن تحول "منظماتها الجماهيرية" و "جمعياتها" إلى أحزاب،فإذا بها تفاجأ بالجمعيات المعارضة لها تتحول إلى أحزاب .

و ربما أدرك عبد الحميد مهري الخطر المحدق بالجبهة ، و لهذا حاول أن يتحول إلى حزب معارض، بعد أن تأكد أن السلطة الحقيقية تريد القضاء على "شعبية الأفالان" و تمريغه في "أوحال السلطة القائمة " ، و لم يدرك المعارضون له ما كان يجري في الكواليس ، ورأت فرنسا في هذا الرجل خطرا عليها ، خاصة و أنه سفير الجزائري الوحيد الذي كرمه المثقفون الفرنسيين يوما انتهاء مهمته الدبلوماسية ،و هي إشارة واضحة إلى وزنه السياسي ،و موقف

عراب "حزب فرنسا" منه واضح ، فهو يحاول كلما أتيحت له الفرصة ، أن يقحمه في مسائل ليست له علاقة بها و هي متعلقة بالأزمة الجزائرية.

وحين تعزز دور ضباط فرنسا من خلال الكثير من الأحزاب المجهرية أو الجهوية أو العرقية ،بدأوا يفكرون في الإنقلاب على خيارات الجزائر ، وذلك في الذكرى ال30 لعيد الإستقلال.فكيف حدث ذلك ؟

الشاذلي ينتصر ل "رفيق رحلته"

الخلاف الذي كان بين الجنرال عطايلية و الجنرال نزار و جد طريقه للحل ، بانتصار الشادلي بن جديد لصاحبه خالد ، دون أن يخرج هذا الخلاف إلى العلن ،لأن الصراع ، حسب ما صرح به الجنرال عطايلية لي شخصيا كان بين ضباط فرنسا بقيادة خالد نزار، وبينه، ولأن الخلاف لم يكن حول "مشروع داخل المؤسسة العسكرية" فمن الطبيعي أن يطوى الملف .

أما الخلاف بين الجنرال اليامين زروال و الجنرال خالد نزار فكان جوهريا ، و كان لابد أن ينتصر الشاذلي ل " رفيق رحلته " خالد نزار ، ويضطر اليامين زروال إلى الإستقالة إحتجاجا على هذا "الولاء" .

إستقالة اليامين زروال جعلت "حزب فرنسا" يعمل بحرية كاملة، و فتحت له الأمل في أن ينتعش و يقود انقلابا و ينتصر.

و إذا تأملنا مشروع الأحزاب التي اعتمدت ، و الشعارات التي حملتها هي القضاء على " الديناصورات" و هو شعار "الأرسيدي" و كذلك شعارات الفيس " لا قانون لا دستور: قال الله وقال الرسول " و قصة "مسمار جحا" .

لقد تلاعب ضباط فرنسا ب " العقل الإعلامي " و عقول قادة الأحزاب، بحيث كانت الأجهزة التابعة لهم هي التي تسير الأحزاب، وتمويلها، و كذلك بعض الصحف و الصحفيين ،

كان المشروع هو نشر "ثقافة العنف" و تعميق الهوة بين السلطة و الشعب ، وذلك للتبرير القمع.

لم يقد حزب فرنسا الحرب ضد الجزائر ورموزها بنفسه ، و إنما دفع بالأحزاب و المجتمع المدني إلى القيام بهذه الحرب القذرة حتى تكون سنة 1992 مرحلة جديدة في الجزائر، تعيد لهم الإعتبار، بعد 30سنة في الصف الثاني .

هل أخطأ حمروش حين انتصر لنزار؟

و حين قرر الشاذلي بن جديد تعيين وزير الدفاع كان مخيرا بين الجنرال شلوفي و الجنرال خالد نزار؛ رجال المخابرات إقترحوا عليه شلوفي بإعتباره إمتدادا لهم . وإنتهز مولود حمروش فرصة وجود شلوفي في ألمانيا ، ليضغط على الشاذلي بن جديد ، و يدفعه إلى تعيين الجنرال خالد نزار وزيرا للدفاع ، بإعتبارأنه قائد أركان، و ممن لم يتهموا بعد بارتكاب الأخطاء الفادحة .

و الكثير يلوم مولود حمروش لأنه فضل خالد نزار على شلوفي ، ولكن المنطق ابن النظام ينتصر للنظام، و ليس لموظفي النظام ، ويبدو أنه كان ينظر إلى شلوفي كموظف، بينما ينظر إلى خالد نزار "كإبن للنظام " و ترقيته يعني خدمة النظام القائم . و بمجرد أن تولى الجنرال خالد نزار وزارة الدفاع بدأ المشروع في التنفيذ،و كان لابد من إقالة الشاذلي بن جديد و الإطاحة بحكومة حمروش ،أو دفعهما إلى أن يتحولا إلى مجرد منفذين لمشاريع حزب فرنسا .

وجد حمروش نفسه فجأة تحت الضغوط الداخلية و الخارجية ،فالخارج يطالبه بالجدولة ، و الداخل يريده أن يعطي الأوامر لممارسة العنف .

وجاءت " إضرابات الفيس " و طلب منه إعطاء الأوامر لضرب الإسلاميين ، ولكنه رفض ، ولم تستطع الجهات النافذة التدخل لإخلاء الساحات العمومية إلا في الواحدة ليلا ،

وكانت النتيجة هي المواجهة ، واضطر خالد نزار أن يكلف من يقوم بالوساطة لدى الشيخ عباسي المدني حتى ينقد الدرك من وسط الجموع الغاضبة في ساحة الشهداء لم يسمح حزب فرنسا لحمروش و الشاذلي عدم استخدام العنف ضد التيار الإسلامي ،و لهذا ، كان عرابهم يقوم ب" حملة مسعورة " لتشويه رموز النظام .

وظهور اللواء المتقاعد نزار أدى إلى التصادم ما بين "المشروع الفرنسي" المكلف به جهازه،و بين رموز هذا الجهاز ،بحيث أن فرنسا اعترضت على إقالة الشادلي بن جديد ،و لكن خوفه من الكشف عن الحقيقة ، جعله يؤكد "أكذوبة الإستقالة" بالرغم من أن شريط الإستقالة سجلته مصالح الجهاز ،ولأن الرئيس فرانسوا ميتران يتخوف من إنهيار الجهاز ،فقد اتصل بالشاذلي بن جديد بعد يومين من إقالته ليستفسرحول أحواله ، و يطمئنه .

ودخلت فرنسا إلى رئاسة الجمهورية مع أعضاء حكومة المرحوم محمد بوضياف ، و لكن وطنيته جعلته يتدارك الأمر ، بعد فوات الأوان ، ويدك أنه مكلف ب"مهمة قذرة" و هي محاربه الإسلاميين الذين وضعوا في المحتشدات و المعتقلات .

إذا كان حزب فرنسا لم يقنع ميتران بأن الشاذلي إستقال ، بالرغم من أنه قدم له تقريرا مكتوبا ، فإن ميتران رفض أن يستلم حزبه في الجزائر السلطة خوفا من المواجهة .

ويقول "تيري" في مقاله " حرب الجزائر الثانية بقيادة ضباط فرنسا " بأن تعيين الجنرال خالد نزار وزيرا للدفاع أزعج السلطات الفرنسية ، وأن الفكرة غير مستساغة ، لأنها قد تمهد لتكسير الجهاز الداخلي ، ولعل هذا ما جعل الإختيارلمن يخلف المرحوم

محمد بوضياف يقع على العقيد علي كافي بصفته أمينا عاما للمجاهدين آنذاك .

طي ملف الفيس لإبعاد المتابعة

وتأتي إعترافات اللواء خالد نزار في"زيارة خاصة " التي بثتها قناة الجزيرة الشهر الماضي ، لتؤكد ما نزعمه ، فاعترافاته بأن ما كتبه ضد اليامين زروال هو تصفية الحسابات يدل على أنه بدأ يستدرك ما فات .لكن الجديد هو "مهادنته" لعباسي مدني ،وهي مهادنة يراد منها " الإنسحاب " من تحمل مسؤولية "ضحايا المأساة الوطنية "، و عقد "مصالحة" مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ .

ويبدو أن فرنسا أدركت منذ بداية رئاسيات 08 أفريل 2004 بأن بقاءه يتطلب مواصلة النظام القائم ، لأن السؤال الذي طرح في "الإليزي" : إذا كان مولود حمروش و أحمد طالب الإبراهيمي غير مترشحين فإن الإنتصار لغير بوتفليقة هو بمثابة رهان خاسر، فهي غير مستعدة لتكرار التجربة 11 جانفي 1992 ، بعد أن فشل ضباطها في فرض مشروع مجتمع على الشعب الجزائري .

3-6 عبد السلام بلعيد يصرح ل"الخبر" يوم 2007/08/05

أنا والرئيس كافي كنا خضرة فوق عشاء ،وفاة الرئيس هواري بومدين مشكوك فيها

تتواصل المعركة الكلامية بين رئيس الحكومة السابق بلعيد عبط السلام و وزير الدفاع السابق خالد نزار، على أعمدة الصحافة، حيث دعا الأول الثاني إلى " عدم التدخل فيما يخص الحركة الوطنية لأنه ابعد ما يكون عن هذا الموضوع".

وفجر عبد السلام قنبلة حقيقية بقوله إن وفاة الرئيس هواري بومدين مشكوك فيها.

في سياق الجدل المثير الذي أفرزه كتابه المنشور على الانترنيت والذي يتناول تفاصيل دقيقة عن فترة قيادة المجلس الأعلى للدولة للبلاد، سيما لما كان رئيسا للحكومة ابتداء من جويلية 1992 إلى غاية أوت 1993، يذكر بلعيد عبد السلام أن خالد نزار " كان الآمر الناهي"في المجلس الذي كان عضوا فيه ممثلا للمؤسسة العسكرية.و قال،في تصريح ل"الخبر"،على خلفية الانتقادات التي وجهها له نزار المنشورة الخميس الماضي: لقد كان علي كافي(رئيس المجلس الأعلى بعد وفاة محمد بوضياف)يدرك مدى نفود نزار في المجلس الأعلى للدولة،فقد كان صاحب القرار النهائي فيما يطرح من قضايا للنقاش،حتى أن كافي شخصيا قال لي ذات مرة،"يا السي بلعيد أنا وأنت لا نعدو أن نكون خضرة فوق عشاء"،و هي كناية على مدى قوة نزار في تلك المرحلة العصيبة في تاريخ الجزائر،التي شهدت تدخله بكل ثقله لوقف زحف الإسلاميين نحو السلطة عن طريق إلغاء الانتخابات التشريعية عام 1992،و إجبار الشاذلي بن جديد على الاستقالة.

و قد نشرت يومية"الخبر نيوز"،أمس،عن عبد السلام قوله إن وفاة الرئيس هواري بومدين مشكوك فيها.و أكد في تصريحه ل"لخبر"أنه يعتقد فعلا أن موت بومدين لم تكن طبيعية،و أوضح بشيء من التفاصيل:"إن وفاته بالنسبة لي تبقى غامضة،و صرحت بذلك من

قبل..ثم إن الرئيس بومدين أسر لي بنفسه،عام 1975،بأنه مهدد في حياته بسبب الوضع المتفجر في الشرق الأوسط".

و يذكر عبد السلام نقلا عن المرحوم بومدين الذي كان مقربا منه كثيرا،أن حياته مهددة من أطراف خارجية.

3-7 النظام غير قادر على حل مشاكل البلاد

عبد الحميد مهري ل" الخبر الأسبوعي" من 04 إلى 2007/08/10

- حاوره :م- إيوانوغان

يدعو الأمين الأسبق لحزب جبهة التحرير الوطني، في هذا الحوار مع " الخبر الأسبوعي"، جميع من تولوا المسؤوليات العامة في البلد لكتابة شهاداتهم و المساهمة في فتح النقاش حول نظام الحكم الذي يقول عنه :لا نعرف ما هو بالضبط.و جاءت دعوة مهري كخلاصة لقراءته الأولية لمذكرات بلعيد عبد السلام و ما قاله بخصوص كيفية توليه رئاسة الحكومة و فشله في أداء مهمته.

هناك كتاب صدر هذه الأيام لرئيس الحكومة الأسبق بلعيد عبد السلام يتهم فيه الجنرال تواتي بالذات بعرقلة مشروع حكومته. هل يمكن أن نعرف الجنرال او المسؤول الذي كان وراء تنحية عبد الحميد مهري من الأفالان.. أم أن قضيتكم تختلف و قد تمت تنحيتكم من قبل زملائكم في الحزب فقط؟

لا أدري إن كانت هناك إمكانية للربط بين القضيتين،و بخصوص ما صدر عن الأخ عبد السلام بلعيد أود أن أشير إلى أن أوقاتي لم تسمح لي بالإطلاع على ما صدر في مذكراته. لكنني أشير أيضا إلى أن نشر هذه المذكرات المتعلقة بحقبة من تاريخ الجزائر القريب مهم في حد ذاته، و حبذا لو تعددت مثل هذه المبادرات حتى تساهم في تغذية النقاش السياسي الذي أصبحت الجزائر بحاجة إليه، و ردود الفعل التي تتولد عن أراء الآخرين.

و دون الدخول في التفاصيل و هي عديدة و متشعبة،فالانطباع الذي حصل عندي

في حدود ما طرحه الأخ عبد السلام بلعيد هو أن الجنرال في الجيش الوطني الشعبي الأخ خالد نزار هو الذي لعب الدور الأكبر في تكليف عبد السلام بلعيد بتسيير شؤون البلاد في

الظروف العصيبة التي كانت تمر بها. و هناك جنرال آخر هو الأخ تواتي عمل على منعه من أداء مهمته على أكمل وجه .

هدا انطباع عام نابع من القراءة الأولية للمذكرات، و يثير إشكالية أساسية كانت مطروحة قبل حكومة عبد السلام بلعيد و أثناء ها ولازالت مطروحة حتى اليوم .

فهي إذن طبيعة نظام الحكم في الجزائر. و السؤال البسيط الذي يطرح نفسه: بأي حق ينصب خالد نزار الأخ عبد السلام بلعيد على رأس الحكومة، و بأي حق يمنعه تواتي من القيام بهذه المهمة؟

مهما كانت سياسات و نيات من يتولى المسؤوليات العامة فإنه يصطدم بحدود لا يسمح بها النظام.

بعبارة أخرى ما الجدوى من وجود رئيس حكومة.. فالأحسن إلغاء هذا المنصب مثلما يطرحه الرئيس بوتفليقة حاليا؟

ما اقوله طبعا في حدود طرح عبد السلام بلعيد،و الواقع يؤيد أو يعطي لهذا الانطباع معنى أعمق.فحكومة مولود حمروش كانت تتبنى سياسة نقيضة لسياسة بلعيد عبد السلام و مع ذلك لم تستطيع تنفيذ سياستها،و بعدها اشتكى رؤساء حكومات آخرون مثل الدكتور بن بيتور من أنهم لم يتمكنوا من القيام بمهامهم في حدود الصلاحيات المخولة لهم،و بالتالي لم يستطيعوا تنفيذ سياستهم.إذن مهما كانت سياسات ونيات من يتولى المسؤوليات العامة فإنه يصطدم بحدود لا يسمح بها النظام(الذي لا نعرف بالضبط ما هو).

و هؤلاء الذين يقبلون تولي المسؤوليات العامة بتكليف من خالد نزار أو تواتي أو غيرهما ثم يشتكون من عدم استطاعتهم القيام بمهمتهم.

ما هي حدود مسؤوليتهم في هذا النظام؟

ما قاله عبد السلام بلعيد قد نتفق معه في بعضه و قد نختلف في بعضه الآخر،لكنني ما أستخلصه من مذكراته هو أنه يقول بطريقته و بأسلوبه الخاص ما قاله الكثيرون بأن الجزائر بحاجة إلى أن تطرح مشكل نظام حكم برمته لأنه ببساطة غير قادر على حل مشاكل المجتمع و لا ضمان مستقبل الأجيال الصاعدة.

مع ذلك هو نظام يرفض الرحيل ؟

السياسيون يقترحون و اقتراحاتهم ترمي جانبا.و المسؤولون عن النظام لا يفصحون عن مشاريعهم و اقتراحاتهم.دعهم يفصحون عن مشاريعهم و بعدها سنرى،أما أن نفتح نقاشا فارغا ثم ينفذ المسؤولون المشاريع التي يريدونها بمفردهم فلا داعي للنقاش.

الرئيس بوتفليقة بعد تغييرات الآن و من أهمها التعديل الدستوري. ما رأيكم؟

التغييرات المستقبلية لا نعرفها و لا داعي لمناقشتها مسبقا.

ليست تغييرات مستقبلية بل هي تغييرات في الأفق يتحدث عنها رئيس الحكومة الحالي و أحزاب متواجدة في الحكم؟

من حق الإعلاميين البحث عن السيناريوهات المفترضة، لكنني كرجل سياسي لا أناقش الافتراضات.هم يتحدثون عن التعديل الدستوري منذ سنتين تقريبا و لم يحددوا بعد صيغة معينة للتعديل.

هناك تغيير آخر حدث و يتعلق الأمر بقانون الانتخابات الذي وضع شروطا للأحزاب قصد المشاركة في مختلف المواعيد الانتخابية. و حسب هذه الشروط لن يبقى في الساحة سوى ثمانية أو تسعة أحزاب. و بمعنى آخر النظام الآن يريد لم شمل الطبقة السياسية بعدما شتتها. أليس كذالك؟

هذا لا يقدم شيئا و لا يؤخر. لا يوجد حزب كبير و حزب صغير في الجزائر و النظام هو الذي فقد مصداقيته و ليس الأحزاب.

3-8 كلنا في اغتيال نوفمبر شركاء:

بقلم محمد رزقي فراد – الشروق 2006/11/6 العدد 1834

أترحم في البداية على أرواح الشهداء الذين بفضل الله و فضلهم استرجعنا السيادة الوطنية التي اغتصبها الاستعمار الفرنسي لأكثر من قرن من الزمن،كما أتمنى عمرا مديدا لإخوانهم المجاهدين الذين طلبوا هم أيضا الموت فوهبت لهم الحياة. وبعد الترحم و الانحناء و التقدير أقف على عتبة ذكرى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى بطريقة مغايرة للاحتفالات البروتوكولية التي حنط بها كبار القوم هذه الذكرى حتى سقطت في عين المواطن و لم تعد تعني شيئا في نظره سوى كونها عطلة مدفوعة الأجر.و ما من سنة تمر على هذه الذكرى السابقة إلا و يكبر حجم الإخفاقات في نفوسنا.

لقد قرر الشعب أن يكون نوفمبر ثورة و دولة عادلة،بيد أن من في قلوبهم أنانية أجهضوا المشروع.

إن أعظم خدمة نسديها للوطن ونحن نستظل بظلال ذكر أول نوفمبر الخالدة هي إحداث نقلة نوعية في خطابنا السياسي. تخرجها من خطاب الولاء والنفاق والمداهنة إلى خطاب الصراحة المؤسس على الثقافة السياسية التنويرية والفكر النقدي واستخلاص العبر من تجارب الشعوب السياسية ومآثر أجدادنا التاريخية. ومن المؤكد أن قراءة سريعة للتاريخ ستجعلنا نستشف أن العدل هو أساس الاستقرار والتطور والتقدم، والاستبداد هو المنجب للخراب والتخلف.

ويتوجب علينا أن نعيد قراءة معجزة نوفمبر على ضوء هذه القاعدة، فالمسافة بين الازدهار والاستقرار، وبين الركود والاضطراب في هذه النهضة رغم توافرها في موروثنا الثقافي، نحن شعب عجز عن القيام بقراءة عقلانية لمسارنا التاريخي لاستخلاص العبر مثلما يستخلص

النحل العسل من النبات والأعشاب. لقد غاب عنا أن الحلول في مجال العلوم الإنسانية لا تستورد بل تستخرج من رحم المجتمع لأن الحضارة تبنى على التحدي والاستجابة على التفاعل الإنسان مع تراثه،و مع محيطه وهو الأمر الذي جعل سلوك الإنسان وثقافة الإنسان تتنوع بتنوع الأقاليم الجغرافية "إن التحدي والاستجابة" هو المحك الذي يفرق بين الأمة العاملة التي تكلل جهودها بصناعة" التاريخ "وبين الأمة النائمة التي تقع في قبضة من يصنع التاريخ، وهذه هي الحالة التي عبر عنها المفكر مالك بن نبي ب " القابلية للاستعمار". ولعل أهم إشارة إلى تقصيرنا في استخلاص العبر السياسية من التاريخ، باعتباره خزانا للتجارب الإنسانية، قد جاءت على ألسنة العديد من المثقفين، يحضرني منهم اسم الشاعر نزار قباني الذي أعجبني قوله: (لو قرأنا التاريخ ما ضاعت القدس/ وضاعت من قبلها الحمراء). وفي هذا السياق أقول: لو قرأنا السياسة لوجدنا فكرتي فصل السلطات واستقلالية المثقف متجليتين في تصادم سلطة العلم التي يمثلها العلماء بسلطة السياسة التي يمثلها السلاطين.

ولعمري إن في استثمار ذلك ما يساعدنا على إخراج الفعل السياسي من أتون الشمولية والاستبداد وترقيته إلى مادة سياسية صالحة لتأسيس الفكر الديمقراطي الذي نجح به غيرنا في صناعة"منظومة آليات" ضامنة للحريات و السيادة الشعبية،خاصة من خلال مبادئ التداول على السلطة و حرية الإعلام.

إن الفارق بيننا نحن المتخلفين و"الآخر"المتقدم أنه أحسن قراءة تاريخية مما جعله يحول النقاط المضيئة فيه إلى قوانين اجتماعية تؤطر سلوك البشر،و منها أخرج النظم السياسية الصالحة التي بنيت على أساس خدمة المجتمع بدل تسخير المجتمع لخدمة فئة قليلة.مما لا يختلف فيه عاقلان أن أسباب عجزنا عن الاستفادة من قراءة التاريخ هو اغتيال العقل عبر تاريخنا الطويل بتعطيل"وظيفة النقد"حتى صار ماضينا مقدسا في جزئياته و تفاصيله يحميه سياج دوغماتي

فضاعت منا "أفكار الجواهر الحسان"التي تحمل في أرحامها "فكرة التجديد" الملازمة للسلوك البشري.

اقصينا الفكر النقدي من منظومتنا التربوية خوفا من أن تتفتق عقول الشباب وتتعاطى التفكير المنتج للآراء التي تساهم في تغذية منابر الحوارات و النقاشات ولا شك أنها تفضح الرداءة المستأسدة و تسقط أوراق التوت التي يغطي بها المخادعون و الانتهازيون عوراتهم و فسادهم ،إنها ثقافة الخنوع للاستبداد و الشمولية و قبول الأمر مهما كان مرا، و هكذا لم يعد أحفاد نوفمبر ،ولم يعد الشباب يتصدر صفوف النضال من أجل تحريك المجتمع نحو الأفضل، لم يعد الطلبة يقودون الزحوف في الجامعات و الشوارع من أجل كسر شوكة الفساد والمفسدين،كما يحدث في البلدان التي تستظل بظلال الديمقراطية ليس في الغرب فقط بل و في أمريكا الاتينية و إفريقيا و آسيا.ففي جنوب شرقي آسيا أعطي الطلبة درسا في اليقضة و في إسقاط الحكام المرتشين الفاسدين.و أمام عجز الجميع عن إحداث التغيير المنتظر وجد الشباب أنفسهم يصارعون الإقصاء و التهميش والبطالة.و لما ضاقت بهم السبل سقطوا إلى الدرك الأسفل حيث "الخبز الحافي"من جحيم المخدرات و أتون الخلاعة،أو الهجرة إلى الخارج لمن استطاع إليها سبيلا.فهل بعد إهدار قوة الشباب،و هم قوى المستقبل و ذخر الأوطان يكون الحديث عن الاحتفال بنوفمبر؟

و إذا كان الناس لا يختلفون في اعتبار نظامنا السياسي نظاما فاشلا،فهل يتحمل مسؤولية اغتيال قيم نوفمبر في المجتمع المدني و الطبقة السياسية و الإدارة.فمن المعلوم أن توازن الدولة و استقامة السلطة يتأتى من أليات عديدة منها استقلالية المجتمع المدني و سعيه الذؤوب لترقية حياة المواطن،و كثيرا ما يصطدم في مساعيه هذه مع سياسات الحكومات فيسعى من أجل تعديلها بالطرق الديمقراطية السلمية المعروفة كتقديم العرائض أو تنظيم المظاهرات و الإعتصامات و الإضرابات من أجل الضغط على الحكام. و يسمى هذا الدور معطل عندنا بشراء ضمائر

رموز المجتمع المدني التي صارت تدور في فلك السلطة،و تقتات من فتاتها على حساب الصالح العام.

3-9 آيت أحمد ومهري وحمروش يحاكمون بوتفليقة.

الشروق : الثلاثاء 02 نوفمبر 2004م. العدد: 1220

في ندوة تاريخية حول ثورة نوفمبر

اسماعيل طلاي

في نفس الوقت الذي كان فيه الرئيس بوتفليقة بقاعة محمد بوضياف يشرف على الاحتفالات الرسمية للذكرى الخمسين لاندلاع ثورة نوفمبر بحضور شخصيات تاريخية ودبلوماسية بعد أن كرم عددا من المجاهدين، اختارت شخصيتان تاريخيتان بحجم ايت أحمد وعبد الحميد مهري رفقة مولود حمروش عقد ندوة تاريخية بحضور الآلاف من الجزائريين، كانت بمثابة محاكمة حقيقية لحكم الرئيس بوتفليقة، حينما طعن الثلاثة في ديمقراطية الحكم، واتهموا السلطة بدفع الجزائريين للعنف بسبب خنقها لحريات السياسة وحرية التعبير في الوقت الذي ينادي الرئيس بالمصالحة الوطنية.

تمام الساعة التاسعة مساءا موعد انطلاق الندوة، كانت قاعة متعددة الرياضيات بعين بنيان مكتظة عن أخرها وسط حضور إعلامي وطني وأجنبي مكثف، قرابة 5 ألاف شخص من مختلف شرائح المجتمع، استقبل بحفاوة كبيرة زعيم جبهة القوى الاشتراكية الذي دخل القاعة محاطا بحراسة أمنية مشددة، فيما يشبه تجمعا انتخابيا رددت فيه الشعارات التاريخية لمناضلي الأفافاس الدا الحسين لا زلنا معارضين وأسا ، أزكا الأفافاس يلا يلا وشعارات مناوئة للنظام نظام قاتل وغيرها من الشعارات .

الندوة التي نظمها الأفافاس تحت شعار نوفمبر، حصيلة ووثبة نحو المستقبل اختير لتنشيطها كل من سليمة غزالي المقربة من ايت أحمد، وكمال الدين فخار مناضل الأفافاس بغرداية، والذي أصدرت السلطات المحلية قرار بإلقاء القبض عليه بتهمة تحريض شباب المنطقة في الأحداث التي عرفتها الولاية،.وبدا واضحا من خلال الأسئلة التي طرحها المنشطان، أن الندوة

التي أعطيت لها صبغة تاريخية، كانت محضرة في الأساس لمحاكمة عهدة الرئيس بوتفليقة مع عودة أحد ألذ خصومه .آيت أحمد. إلى الجزائر بعد غياب دام 6 سنوات.

ايت أحمد دشن عودته بالقول ..أنا دائما قائم، يسمونني الرجل الذي يتحرك، لكنني لا اتحرك كيف ما كان ومع أي كان، مضيفا جئنا لنشهد، ولكننا اخترنا موقعنا وموقعنا معكم .

ومضى الداي الحسين رفقة مهري في سرد شهادتهما عن الثورة التحريرية بأسلوب شيق جعل الحضور، حتى الشباب منهم يلتزمون الصمت التام، لكن الداي حسين فضل من البداية أن يؤكد للحاضرين أنه لم يأت للحديث فقط عن الماضي، بل يريد أيضا أن يتحدث عن المستقبل يكفي تشاؤما ويأسا، يمكنني أن أعود للماضي، لكنني أريد أن أحدثكم عن المستقبل، ثم تابع منتقدا الحكام الذين تداولوا عن السلطة منذ الاستقلال بقوله كان يمكن أن نتفادى الحرب الثانية، وهي حرب المصيبة لو عرفنا كيف نستخلص الدروس من سنوات الكفاح، مضيفا هناك من يقول إن العشرية السوداء انتهيت، ونحن نقول إن العشرية السوداء سبقتها عشرية أخرى، ونحن مقبلون على عشرية جديدة، حالنا اليوم كحالنا أيام الاستعمار، والحق في تقرير المصير الذي ناضلنا من أجله، سلب من الجزائريين غداة الاستقلال، لأن الجزائر الحرة انطلقت بصورة خاطئة، وسيطرت عليها جماعة مافياوية، ومن المفروض أن تتركز سيادة الدولة في سيادة الشعب لا في سيادة السلطة.

في حين قال عبد الحميد مهري "إن الاحتفال الخمسين ينبغي أن يجعلنا نفهم لماذا نجحنا في تحصيل الاستقلال وفشلنا في إقامة الدولة الديمقراطية التي نادى بها بيان أول نوفمبر"، ووجه كلامه للرئيس بوتفليقة الذي لم يذكره هو ولا نظيره بالاسم طيلة الندوة ,الجزائريون لا يشعرون اليوم أن الدولة التي تحكمهم في خدمة قضاياهم، وهذه الصورة المشوهة تقلقنا، لقد حققنا الاستقلال في أحسن الظروف، ولابد من تحرير التاريخ من كل القيود في سبيل الحقيقة

التاريخية لثورة ،وبلهجة أشد قال مهري من كان وفيا لمشروع أول نوفمبر لا يمكنه أن يسكت على ممارسات تخالف حقوق الإنسان في الجزائر.

ولدى حديثه عن العنف قال ايت أحمد أن العنف تفرضه الظروف، ونحن رفضنا العنف لأن نتائجه ليست دائمة ويتسبب في الفوضى ولذلك منعنا القيام به، ولكننا نرفض أن تستعمل السلطة العنف للقمع الحريات وسد الطريق أمام العمل السياسي في حين أن مولود حمروش بدا جد ناقم على السلطة الحالية وعلى رأسها بوتفليقة حيث قال في غياب الحقوق و الرأي المخالف والحق في التأثير ومادامت كل الأبواب موصدة والحريات غير مضمونة أتساءل كيف يمكن أن يكون هناك خطاب رسمي يندد بالعنف وهو يدفع إليه.

مضيفا نحن لا نحرض الناس على العنف، ولكن نقول أن المسألة صعبة وحساسة، ولابد أن نتساءل كيف يمكن حماية الحريات في غياب العدالة التي تفصل في النزاعات وتهضم الحقوق و اعتبر حمروش أن السلطة لم تؤسس لأي مادة قانونية تتحدث عن حقوق و حريات المواطنين منذ أحداث أكتوبر 1988 ليعرج بعدها للحديث عن قيادة الفيس المنحل بقوله في السنوات الأخيرة هناك تراكم للأخطاء من طرف البعض منا وهم جزائريون لابد أن نعيد لهم حقوقهم حتى يمكن محاسباتهم.

بينما كان مهري أكثر وضوحا موجها كلامه لرئيس بوتفليقة شخصيا، حيث قال بصريح العبارة "لا يمكن أن نصف نظام حكم بأنه ديمقراطي وهو يمنع طالب الإبراهيمي الذي اختلف معه من إنشاء حزب سياسي، ويفرض على علي بلحاج الذي لا اتفق معه الممنوعات العشر التي لا أساس لها قانونا، ويمنع هذا النظام بدون سبب صدور الجرائد مثل لانسيون، ولا أعتقد أن نظاما ديمقراطيا يترك حالة طوارئ ويطبقها على مواطنين يحترمون القانون وليسو خارجين عنه."

وقد توقف المعارضون للرئيس مطولا عند قضية غياب الحريات السياسية ومحاولة تقيد حرية التعبير وقال مهري أنه على رغم من أن بيان أول نوفمبر لم يشر إلى التعددية السرية لأن جبهة التحرير الوطني كانت تضم أطيافا متعددة من التوجهات ، و لم يكن أي تيار يتردد في التعبير عن مواقفه رغم تعارضها.

كما تحدثت الشخصيات الثلاث عن الجانب الاقتصادي ، مقدمين حصيلة سلبية لحكم الرئيس، وقال زعيم الأفافاس أنه لا يمكن أن يكون هناك انفتاح اقتصادي، لان اقتصادنا غير محاط بحقوق تجارية، متسائلا كيف يتم القبض على بعض إطارات مجمع الخليفة، ولا يقال من هو الطرف الذي أعطى أمر بإيداع أموال المؤسسات العمومية في بنك الخليفة وفي ما اعترف حمروش أن جهدا معينا تم القيام به، إلا أنه انهال على من قال عنه أنهم حطموا الزراعة الجزائرية وحاولوا فرض الصناعة الطريقة الستالينية في إشارة إلى رئيس الحكومة السابق بلعيد عبد السلام.

خلاصة منهجية و تحليلية لآفاق و مقاصد الشهادات و الانتقادات السابقة و للطموحات الاجتماعية المستقبلية .

وفي الخلاصة فان الغاية المنهجية و المعرفية من إدراج هذه الآراء و الحوارات و الانتقادات ، لبعض الشخصيات المركزية في النظام الجزائري و في مختلف مراحله . بالإضافة إلى بعض المثقفين و المنتقدين العرب و الجزائريين هي:

1- كتقنية تعويضية للتطبيقات الميدانية و الحوارات المباشرة التي تعذرت مع مثل هذه الشخصيات حسب ما شرحته في الإطار المنهجي للبحث.

2- لأنها في مجملها تعكس و توفر أهم الإجابات عن تساؤلات، و فرضيات الإشكالية العامة للبحث ومن مختلف الأجيال، والدرجات السياسية و الثقافية. وبالتالي فهي تمثل إشهاد وطني وقومي على واقع الصراع ،و أسبابه و أطرافه و تأثيراته .و من جهة أخرى فإنها تمثل مطلبا وموقفا ثقافيا و سياسيا ، لهذه الشريحة بضرورة التحول الديمقراطي ، وضرورة الكشف عن الحقائق ، وضرورة توسيع الحريات الأساسية الفردية و الجماعية ، واعتماد الحوار و الديمقراطية، ونبذ العنف و الاستبداد الاجتماعي و السلطوي . و هو ما يعكس الموقف و الرأي العام الجزائري و العربي، المعبر عنه و المسكوت عليه من طرف الجماهير ، وبمنطق و سيكولوجية الإنسان المقهور . و من هذا المنظور يقول الكواكبي : "إن المستبد يتحكم في شؤون الناس بإرادته لا بإرادتهم ، و يحكمهم بهواه، لا بشرعيتهم و يعلم من نفسه أنه الغاصب المعتدي ، فيضع كعبه على أفواه الملايين يسدها عن النطق بالحق ، والتداعي لمطالبته" ، و المستبد عدو الحق ،و عدو الحرية و قاتلهما و الحق أبو البشر و الحرية أمهم . و هذه الحالة كما يضيف الكواكبي : " هي التي سهلت في الأمم المنحطة دعوى بعض المستبدين الألوهية على مراتب مختلفة ، حسب استعداد أذهان الرعية ، حتى يقال انه ما من مستبد سياسي إلى الآن إلا و يتخذ

له قدسية تعطيه مقام مقدس ." وهكذا تفرض الحريات السياسية ، والحقوق المدنية ، وحقوق الإنسان خاصة ، تفرض نفسها بوصفها حاجة واقعية و مطلبا سياسيا و مسألة عملية ، مهمة أشاحت عنها الإيديولوجية الثورية ، التي أرجأتها إلى مستقبل بعيد ، و لم تر فيها مدخلا ضروريا لتحقيق الأهداف الكبرى كالوحدة العربية و الديمقراطية ...الخ ، لا سيما حين يكشف حاملوا هذه الإيديولوجية أنهم خسروا الأهداف الكبرى ، و خسروا الحريات السياسية ، والحقوق المدنية و الحياة الدستورية ، وحقوق الإنسان و المواطن . و أنهم خسروا أنفسهم و لم يربحو من قيم الديمقراطية و الحرية شيئا . و إذا كانت مسألة الحرية بجميع فروعها قد تحولت كما أشرنا ، من قضية سياسية عامة في مرحلة الكفاح الوطني من أجل الاستقلال ، إلى مسألة النظرية، حرص المفكرون و المثقفون على تأصيلها في التراث الفكري و التاريخ السياسي، وفق الإيديولوجيات المختلفة و المتخالفة ، فاكتست طابعا خاصا لدى كل اتجاه من اتجاهات الفكر العربي الإسلامي و القومي و الوطني ، فان هزيمة الأمة العربية عام 1967 قد أطلقت حركة نقدية لتلتمس أسباب الهزيمة في بنى المجتمع العربي ، هذا الاتجاه النقدي الذي يمثله : الياس مرقص ،و ياسين الحافظ ، وعبد الله العروي بصفة أساسية ، أعاد لمسألة الحرية طابعها العام والكلي ، بوصفها قضية الإنسان الأساسية في التاريخ ، وفي العالم . و بوصفها مدخلا ضروريا لعمل تاريخي قومي وطني ديمقراطي واجب وممكن. بوصفها مسألة اجتماعية و سياسية.فالياس مرقص يرى على سبيل المثال أن مسألة الفلسفة هي مسألة الواقع و مسألة الشعب بالتلازم ،و هي تصور للإنسان و تاريخه و مصائره ، و أن فصلها عن الواقع و عن الشعب من أبرز الوضعانية العربية .و الديمقراطية هي موقف اعتراف بجماهير كبيرة و مهمشة ، و يجب أن تتحول إلى ذات تاريخية و سياسية ، ومن أجل هذه القضية ، قضية تاريخنا الأخير و الراهن يجب الاعتراف بذات الواقع و التاريخ ، بذات الشعب، بواقع التعدد ، و الاختلاف و التعارض ، بحرية الفرد وحقوق الإنسان ، بواقع أن حرية الآخر هي الضمان الوحيد لحرية الأنا .و بالحقوق المتساوية سياسيا و اجتماعيا للأفراد . و الديمقراطية هي نظام مدني تقتضي كما يرى العروي، أن لا أحد في

المجتمع يملك الحقيقة السياسية . أي ما يصلح و ما لا يصلح لخير المجتمع و سعادته ، فالحقيقة السياسية ينتجها الجميع ، و هي بالأحرى حقيقة توفيقية يصطلح عليها مؤقتا بانتظار نتائج التجربة و تغير الأوضاع ، و الحقيقة التاريخية و السياسية ليست شيئا خارج عالم الإنسان وحياته الاجتماعية ، بل هي بالضبط حقيقة حياته الاجتماعية و السياسية . و في هذا الإطار نقد ياسين الحافظ النخب السياسية التي خانت قضية الديمقراطية بعد الاستقلال. و كشف ياسين الحافظ بروحه النقدية عن جذور الهزيمة المشينة و المذلة أمام إسرائيل عام 1967 ، ورأى أنها طويلة و أكثر من ألف عام ، بدأت مع سقوط المعتزلة ، وانهيار الدولة المركز العربية الإسلامية ، إلى تصفية مشروع الدولة الأمة أو الدولة القومية ، و التقهقر إلى مرحلة ما قبل الدولة .أي الدولة العشيرة و الدولة الطائفة و الدولة الطغمة ، و هكذا إلى الانفصال المتزايد بين الحكم والشعب، و إلى التوسع المذهل في فساد الدولة . فساد لم يعد لا هامشيا و لا استثنائيا، لكنه سياسيا مملوكا بل تعبيرا عن انفصال الحكم عن الأمة. و الظاهرة اللافتة للنظر في الوطن العربي هي تحديث السطح السياسي و بقاء المجتمع راكدا و هاجعا، و انتكس إلى أسوء ما في تاريخه، و أصبح ضحية ثنائية الاستبداد و التخلف ، و لم يصبح له خيار أمام هذه الحلقة الجهنمية إلا القيام بعمل تاريخي و كلي ، هو حسب الحافظ " الثورة القومية الديمقراطية ". ومع ذلك ما زالت معظم السلطات الحاكمة في الوطن العربي ، تمعن في احتكار السلطة ،و الثروة ، والقوة ، وفي افتقار الشعب و إقصائه و تهميشه ، وإخراجه من عالم السياسة .و يمعن الشعب في العزوف، و تمعن الأحزاب و السلطة في التماهي بالشعب ، فيدير كل منها ظهره للآخر كأنما ليس من حقل مشترك يجمعهم . وتنغلق الأحزاب و تتخشب رغم ما يدور حول الديمقراطية والتعددية، و الاعتراف بالآخر و ضرورة الحوار، إذن فكيف ستكون الحياة إذا كانت الدلالات السياسية لا تنعقد إلا على المصالح الخاصة، وعلى هذا المنوال فلقد عاش البشر عهدا طويلا من الزمن يدفعون حريتهم ثمنا للبقاء على قيد الحياة ، ثم راحوا يدفعون حياتهم ثمنا للحرية والانعتاق، ولم يعد يليق بهم اليوم أن يفعلوا لا هذا ولا ذاك، لأن الحياة الفعلية باتت تقتضي

الحرية ، اقتضاء الهواء و الماء و الغذاء . ولا خيار لمختلف مؤسسات المجتمع إلا سبيل إنتاج حقل سياسي ثقافي مشترك، بين المجتمع و الدولة و السلطة و الشعب،و الحكومة و المعارضة ، وبين مختلف الأحزاب و القوى و التيارات ، حقل تتخذ فيه التعارضات صيغة سياسية مدنية وسلمية ، يحتكم فيه الجميع إلى حكم يرتضونه على قدم المساواة ، ويؤسسونه على مشروعية الحقيقة و الحوار . و لا أعتقد أنها ستكون شيء آخر غير حرية الفرد و حقوق الإنسان والمواطن. و هما مقدمتان ضروريتان لأي حياة اجتماعية و سياسية، خاصة و أن القانون وبصفته العامة و المجردة هو تسوية بين مصالح متعارضة. خاصة و أن القانون وجد من أجل الإنسان، و لم يوجد الإنسان من أجل القانون. و حين آثر سقراط أن يتجرع السم على أن لا يخالف قوانين بلاده ، كان مقتنعا بأن القانون فوق أثينا ، وفوق آلهة المدينة أيضا .

و أن آلية الحوار وحده هي التي تحول التعارض إلى جدل ينشئ حقيقة أخرى جديدة ليست لأي من المتحاورين دون الآخر ، بل لهما معا لأنها قائمة في كل منهما ، و من ثم فان الحوار ينتج دوما حقائق جديدة من الأطروحة و نقيضها معا ، و بالتالي فهذا الجدل الحواري هو منطق التقدم على صعيد الفكر خاصة ، و هو منطق إنتاج المعنى.

إن الاعتراف بالواقع يقتضي الاعتراف بحق الجميع في التعبير عن آرائهم بدون قيود ، وينتهي إلى أن الحقيقة ينتجها المتحاورون ، و بهذا المعنى يصبح الحوار هو المدخل الوحيد إلى السياسة ، بوصفها الشأن العام المشترك بين المواطنين جميعا ، و مخرج من حالة العنف التي ينتهجها التطرف على كل صعيد، و الاعتراف بآلية الحوار هو اعتراف بتعدد الحاجات وتعارضها ، وتوزيعها العادل هو الشرط الضروري للحرية و الانسجام الاجتماعي ، ولكن ما طبيعة الحوار الذي ينتج مثل هذه الحقيقة ؟ انه الحوار الذي يحول التناقض بين الخطابات و الآراء و المواقف إلى جدل يوحد الأطروحة و نقيضها في تركيب جديد هو وسط بين الصواب التام ،والخطأ التام. بنفي الأطروحتين معا ، وينتج حقيقة جديدة للمتحاورين معا، لأنها فيهما معا

والحوار على هذا النحو متصل بالآراء و المواقف المتناقضة يهدم بعضها بعضا ، و تخلي مكانها للعقل بدل القوة والعنف ، و الحوار مدخل ضروري إلى السياسة ، وهي في أحد معانيها نفي الحرب خارج المدينة ، خارج المجتمع ، خارج الدولة، و بالتالي نفي الحرب كليا و نهائيا و هي الأساس الذي يبنى عليه وحدة المجتمع و الدولة ، و السلطة و الشعب ، و الحكم و المعارضة ، ووحدة المجال السياسي المجتمعي ، هي السمة الأبرز للمجتمعات المتقدمة المندمجة اجتماعيا وقوميا، وهذه الوحدة لا تعرفها النظم الاستبدادية و يستهجنها سياسيوها و مثقفوها أيضا ، وهي التي تفضي إلى الاستقرار ،و التداول السلمي على السلطة . و من المستحيل أن يتم التداول ما لم تكن وحدة جدلية بين السلطة و المعارضة. و إلا كيف يمكن أن يتحول الشيء إلى نقيضه دون تدمير الوحدة أو تفكيرها.إن الاستبداد يدمر وحدة المجال السياسي ثم المجتمعي، ثم يدمر نفسه . والسلطة لا تستطيع أن تنفي المعارضة دون أن تنفي ذاتها، و كذلك المعارضة و الدولة لا تستطيع أن تنفي المجتمع دون أن تنفي ذاتها كذلك ، و النظام و السلطة المستبدة هي أي شيء سوى السياسية ،إذن فالحوار هو الإصلاح الديمقراطي لأوضاع مجتمعاتنا ، ودولنا وأوطاننا التي أوصلها الاستبداد و الصراع إلى مفترق ، إما الإصلاح الديمقراطي، وإما الكارثة ، أوالتوحش والهمجية . ولكي نتجنب الأسوأ يجب على كل فئات المجتمع كائن ما كان وضعها، في السلطة أو المعارضة أن تتبنى الأسلوب الحضاري في حل خلافاتها ، و الابتعاد عن البدائية الغريزية كأسلوب متخلف و الذي لا يجني إلا الخراب ، و انتهاج أسلوب المجتمعات المتقدمة المندمجة قوميا و اجتماعيا في وحدة مجالها السياسي ، والذي تتحابه فيه و تتقاطع تيارات واتجاهات مختلفة و متخالفة ، وفي مثل هذا المجال السياسي الموحد تقوم الوحدة الجدلية بين السلطة و المعارضة، و اعتبار أن العلاقة بين السلطة و المعارضة تعبر في كل مكان و زمان عن مستوى الحياة السياسية للمجتمع ، و من ثم عن درجة تقدمه و ديمقراطيته أو تخلفه واستبداده. و التخارج بين السلطة و المعارضة كما هو الحال عندنا ، ينم عن مجال سياسي مغلق ، أو نسق تتطابق حدوده مع حدود السلطة ، في حين ينم الحوار و التجادل على السياسة في النسق

المفتوح الذي تتطابق حدوده مع حدود المجتمع المعني . و النسق المفتوح يحقق التوازن الاجتماعي المنشود ، في حين يدفع النسق المغلق إلى الانفجار و اختلال التوازن الاجتماعي ، لأن الأنساق المغلقة مولدة للعنف بالضرورة بحكم طبيعتها ، وما المظاهر الصراعية التي تعرضنا لها و في مختلف مراحل المسار السياسي الجزائري إلا انعكاس لذلك بين منطق التشبث بالسلطة و الثروة من جهة ، ومنطق الإصرار على التداول على السلطة من جهة أخرى . وعلى ضوء هذه الوقائع بات من الضروري إعادة تأسيس مفهوم المعارضة و السلطة السياسية في نطاق جدلية المجتمع المدني و الدولة السياسية، دولة الحق و القانون ، و لعملية إعادة التأسيس هذه، ضروريات يجب الإيمان بها و العمل بها : و هي أن السلطة و المعارضة يجب أن يقتنعا أنهما ينتميان لمجال سياسي مشترك ، هو المجال الذي ينتجه المجتمع و يعبر عن فاعليته السياسية الواعية و الحرة . و عدم الانطلاق من هذا المجال المشترك سينتهي حتما إلى افتراق و تضاد المصالح الخاصة مع المصلحة العامة الوطنية، خاصة وأن مفهوم المصلحة العامة غير موحد و لا مضبوط بنفس الكيفية عند السلطة و المعارضة نتيجة التراكمات و الممارسات الطويلة المتخلفة و الغير مندمجة، و القائمة على مبدأ العشيرة، الجهة، الزمرة و الغنيمة. كما يؤكد محمد عابد الجابري في كتابه " العقل السياسي " ، و السلطة السياسية لا تستمد شرعيتها إلا من قوة ومصدر قوة المعارضة ، فهما ليس تعبيرين عن مجال سياسي مجتمعي فقط ، بل هما قطبان يحمل كل منهما احتمالية أن يصير الآخر ، فالمعارضة هي معارضة بالفعل و سلطة بالقوة، و السلطة هي سلطة بالفعل و معارضة بالقوة، و جدلهما هذا متلازما و مستمرا و معبرا عن تخلفهما أو تقدمهما. بالطريقة السلمية و المتمدنة و المتحضرة، أو بالتوتر و العنف و الصراع ،تناسبا مع طبيعة ودرجة النمو و التحضر للطرفين (السلطة و المعارضة)، وهذا ما يؤكد أن الصيغ السياسية التي ينتجها المجتمع إنما هي تعبير عن ذاته و أحد أشكال و درجات تطوره ووجوده . و السياسة عامة هي تعبير غير مباشر عن التعارضات داخل المجتمع و تحت سيادة القانون ،و أنه كلما ابتعدت وانفكت البطانة الحاكمة عن المصلحة العامة، اتسعت بالضرورة الهوة بينها و بين الشعب و نتج

عن ذلك حتما تضاد المصالح، ويتولد تباين المواقف ، فالصراع بين السلطة و المعارضة ، وللابتعاد من هذا الوضع و الخروج منه ،يقتضي تحولا جذريا في الوعي و الممارسة بتصور منشود إنسانيا ، ديمقراطيا و وطنيا على الأخص ، يكون مناوئا للعنف و الصراع بجميع صوره و أشكاله ودرجاته ، " و الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ". و لذلك وجب على السلطة والمعارضة ،و لمصلحتهما معا العمل على تقليص الظلم باستمرار سواء على الأفراد أو الجماعات أو الفئات أو الأحزاب. و إذا كان ذلك ملخص ما يجب من علاقة بين السلطة والمعارضة ، فانه من الأولى أن تتحقق وحدة المعارضة ذاتها حتى تؤسس للتكافؤ مع السلطة .هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فيجب على السلطة و المعارضة أن تعرف و تتأكد أن مصدر قوتهما وضعفهما معا مرتبط بخدمة الوطن و المواطن ، و بالقانون و الحرية .و أن مرجعيتهما الفعلية هي المصلحة العامة الوطنية ، و أن يعترفا كل منهما بأن السياسة فاعلية اجتماعية ومجتمعية ،و ليست سلطوية و لا حزبية ، وإنما هي على العموم مرآة المجتمع . و هذا الاعتراف هو الشرط الضروري لإنتاج مجال سياسي مشترك تتحقق فيه وحدة المعارضة ووحدة السلطة. وقصدنا بالوحدة لا يعني الإدماج التعسفي الشكلي لمختلف الأحزاب في تحالفات تخدم السلطة فعليا وتتظاهر بغير ذلك شكلا .كما هو واقع الحال . و التعددية الحزبية نوعان : أحدهما قائم على وحدة المجتمع ووحدة مجاله السياسي. و الآخر قائم على تذرر و تقسيم المجتمع وتشظي مجاله السياسي ،و النوع القائم عندنا أعني عرب و جزائريين هو من النوع الثاني ، وهو يطرح جملة من المشاكل النظرية و العملية لم ينشغل بها الفكر السياسي العربي و الجزائري بعد . و التي يمكن تلخيصها : بالمظهر الوطني و الديمقراطي في النشاط السياسي العام والحزبي خاصة ، وبالخفي والمستتر الفعلي الجهوي و الطائفي و العشائري السياسي .و لا شك أن هذا النسق سيدمر الفئات الاجتماعية الكفأة و الحديثة .مما يحتم تبعية التدمير لمختلف المنتجات الاقتصادية والثقافية و السياسية، التي لا يمكن أن تتحقق و في كل الأزمنة إلا بأدواتها البشرية المناسبة . وهذا ما يحتم عملية الإصلاح السياسي الواجبة و الضرورية و المرتبطة بالمشروع الديمقراطي

المنشود العربي و الجزائري على الخصوص. وعلى ضوء ما سبق من مظاهر صراع في مختلف مراحله و تعدد أسبابه التاريخية من جهة .وعلى ضوء ضرورات المستقبل الديمقراطي و التحول الاجتماعي فانه أصبح من الحتمي ضرورة وحدة السلطة و المعارضة في خدمة المصلحة العامة ومستقبل الجزائر و الأجيال ، وهو الشرط المفتاحي لإصلاح الأوضاع القائمة و تجاوزها و لا سيما على صعيد الاقتصاد و الثقافة و السياسية، ولقد بات على السلطة أن تعترف بفساد الأوضاع القائمة و السابقة ، و أن تعترف بقسطها في المسؤولية عن هذا الفساد ، و أن تصلح ما استطاعت و بصدق و حزم . و بات على المعارضة كذلك أن تدري و تعرف أن ضعف وفساد السلطة من ضعفها و فسادها نفسها، بالتواطؤ أو السكوت أو اللامبالاة، وهي كلها عوامل لا تشرف التمثيل و الالتزام، لا الحزبي، ولا الشعبي ، ولا حتى الوطني. وهي خلاصة تبين أن المعارضة و السلطة معا قد أصبحتا دون خدمة الوطن و المواطن و بالقانون و الحرية. وهي بذلك قد تضر بشرعيتها و بالاختلال الاجتماعي و المستقبل. و بالمقابل فان المجتمع الجزائري قد استخلص درسا من واقعه و تاريخه في انتصاراته و إخفاقاته ، أن التحول ممكن و واجب وأنه أحد ممكنات المستقبل ،و الحاسم في ذلك سيكون لعقل و حكمة الواقع .و لكي نستنطق هذا الواقع عن حاجاتنا الأساسية وجب أن نفكر كما فكر غيرنا من قبل . إذ صدق الفرنسيون أيام ثورتهم الثقافية السياسية " قائلين : نحن لا شيء و لكن نريد أن نكون شيئا ".

كما فكر الانجليز أيام شكسبير " قائلين : إما أن نكون أو لا نكون تلك هي المسألة " . وليتنافس المتنافسون في الوطنية الموحدة و الديمقراطية السلمية و العيش الكريم و الاطمئنان والسلم الاجتماعي في جزائر الأنافة و الحرية و الديمقراطية ،وفاء لمرجعية المليون و نصف شهيد. واستجابة لطموح و مطلب الشباب خاصة و الشعب عامة.

وليس ذلك بكثير على الفكر و الإرادة الوطنية الصادقة.

4– الملحق : القراءة السياسية لبعض النصوص و الصور الكاريكاتيرية

4–1 نص : د . مصطفى حجازي

في المجتمعات المتخلفة و الاستبدادية التي لا تراعي حرمة القانون ,تسود فيها روح الاعتباط وتأتي قرارات السلطة من وحي الارتجال وغير مبنية على البحث العلمي وفي ظل هذا الواقع تشيع روح الإستزلام، والتزلف والمحسوبية. ويركن المواطن إلى التبلد واللامبالاة وعدم الإهتمام بالشؤون العامة ويركن إلى الإيمان بالغيبيات والخرافات ، وتسود المجتمع علاقات اضطهادية، حيث الحق مع القوة والثروة. وينعدم الإيمان بالقانون ...وهذا الوضع يؤدي إلى النكوص إلى حمى العشيرة والطائفة وسيادة التفكير الخرافي. وغياب العقل النقدي والتنظيم في المجتمع، مما يؤدي بالفرد إلى حالة من الاستلاب والخصاء الذهني والصد المعرفي. فيغدوا المواطن أكثر ميلا للانفعال منه إلى التفكير والتبصر وأكثر ميلا الى العنف منه إلى التسامح [1]

[1] – سيكولوجيا الإنسان المقهور.د مصطفى حجازي ص 60

فالعبرة من النص ، هي في امكانية المقاربة مع المجتمعات العربية و الجزائر على الخصوص ، وحيث كانت خصائص و مميزات النص عبر التاريخ و الجغرافية .

2-4 نقطة نظام : يكتبها سعد بوعقبة

– الفســـــــــاد أصبح دولـــــــــــة

الخبر 2006/02/15 العدد 1611

إذا ترشح رئيس حزب الفساد في الجزائر ، فانه سينجح بدون منافس ، وبالأغلبية الساحقة ، ذلك أن الفساد أصبح نظاما قائما بذاته ، ويتمتع بشعبية في أجهزة الدولة ذات قوة ونقود لا مثيل لها .. إلى درجة أ ن الدين يحاربون الفساد أو يعرقلونه أصبحوا أقلية تماما مثل التيار العلماني في الساحة السياسية والمصيبة أن تضامن الفساد والمفسدين أصبح يشكل قوة تأثير كبيرة في الحياة العامة والخاصة وفي مؤسسات الدولة فالمال أصبح الحصان الرابح في تنمية وتطويرا لفساد .وجسم الدولة بمؤسساته المختلفة أصبح يئن تحت سياط ضربات الفساد والمفسدين .والأقلية القليلة من الدين أصبحوا يواجهون الفساد بشجاعة باتوا يخافون حتى على حياتهم ولا أقول الخوف على خبز أبنائهم اذا كانوا في مؤسسات الدولة وفي كثير من الأحيان يطال المفسدين بقراراتهم أولئك الدين يواجهون الفساد فيتم عزلهم من مناصبهم ...

ولابد من إعادة النظر في الموضوع الوظيفة العمومية لتحصين دوي الإرادات الخيرة في خدمة البلاد حتى لا يبقى هؤلاء تحت رحمة سلطان المافيا الفاسدة التي أصبحت تجتاح البلاد كإعصار اكترينا . فالمال والسلطان يشكلان الآن في الجزائر الطابور الخامس الذي بدأ يحل محل الإرهاب في الإضرار بالبلاد.

وقد أصبحنا نشك في إمكانية أن تنتهي دولة الفساد من الجزائر أمام هول ما نراه ونسمع به.

– دولـــــــــــــة لا تشبـــــــــــه دول

خبر 2007/07/17 عدد 5067

نحاكم جماعة الخليفة ونعيد محاكمتهم شيء جيد ...ونحاكم جماعة زلزال بومرداس ونعيد محاكمتهم أيضا شيء جيد هو الأخر ، لكن لماذا لا نحاكم كل الذين بنوا لنا دولة لا تشبه أي دولة .. لا تشبه دولة ا لفرنسيس و لا دولة العرب كما قال المرحوم أوعمران؟

دولة فيها دستور لا يطبق ويغير كل مرة كما يغير مير تاملوكة قميصه . دولة فيها مؤسسة دستورية ... برلمان ,وحكومة لا علاقة لها بهذا الوصف، إلا فيما يخص التعامل مع خزينة الدولة.

دولة فيها المسؤول فوق القانون , ولا قانون إلا مايقوله المسؤول , دولة فيها حكومة الشمس وحكومة أخرى في الظل .دولة فيها الإنتخاب يأتي مرادفا للتحايل على أصوات المواطنين , دولة فيها التزوير قيمة سياسية عليا للسلطة تمارسه بتبجح , دولة كل مؤسساتها عبارة عن بناء فوضوي ألعن من بناء بومرداس الذي ضربه الزلزال .. ويحاكم بناته الأن على أخطائه .دولة السرقة فيها قيمة اجتماعية سياسة عليا وليست معرة سياسية أو حتى نقيضة أخلاقية؟ .دولة بالفعل لا تشبه اية دولة في العالم تماما مثلما أن أداء السلطة فيهالا يشبه أداء أي سلطة أخرى في أي بلد في العالم؟ . دولة عندها الأموال ولا تعرف ماذا ستفعل بهده الأموال؟.

قبل 25 سنة امتطيب سيارة أجرة في ولاية داخلية ولسوء حظي عرف السائق إنني من جماعة الدولة، فقال لي ببساطة السائق أنني من جماعة الدولة الذي لم يضع رجله في المدرسة. متى تنتهي حالة دولة القوي "يدي" والضعيف "يرغي" ؟ . ولم أجد وقتها ما أجيب به السائق. وبعد ربع قرن من التأمل في هذا السؤال.. أقول هذه الحالة ستنتهي عندما ينقرض الجيل الذي بشر ببناء دولة لا تشبه دول أخرى . وينقرض الجيل الذي جاء بعده . ومعنى هدا الكلام أن

المواطن الجزائري عليه أن ينتظر 132 سنة لتغيير الواقع الذي جاء به الاستقلال...تماما مثلما انتظر 132 سنة وكافح من أجل تغيير الواقع الذي جاء به الاستعمار .. ومعنى ذلك أننا ننتظر 80 سنة أخرى كي نبدأ ببناء دولة تشبه الدول؟.

– متـــــى ينتهـــي المـــــؤقت

في 1958 عرفت الثورة فكرة الحكومة المؤقتة فاندلعت الأزمة في قيادة الثورة .. وفي 1962 خلفت حكومة عبد الرحمن فارس المؤقتة الحكومة المؤقتة فكانت أزمة 1962 وحرب الولايات وحرب جيش الداخل والخارج وفي 1965 أدت الإطاحة بأول رئيس منتخب للجزائر المستقلة إلى تشكيل حكومة مؤقتة تحولت إلى دائمة في المؤقت , ولكن إثر وفاة بومدين اختلف المختلفون حول من يخلف الرئيس بومدين فكانت المعركة المعروفة بين المدني والعسكري .. وانتهى الأمر إلى تعيين رئيس مؤقت مالبث أن أصبح رئيسا دائما استمر ثلاثة عشر عاما كاملا .

وعندما استقال بأوامر من الأمرين بالاستقالة دخلت البلاد في المؤقت المبني على المؤقت .. واستمر الذي جاء مع مجيء بوضياف ورحيله بالرصاص يمارس الحكم المؤقت وبشرنا المبشرين بمجيء بوتفليقة بان عهد المؤقت قد انتهى لكن الذي حدث انه بعد عهدتين من حكمه بدا الناس يتحدثون عن المؤقت من جديد لخلافة الدائم الذي حول حكمه إلى مؤقت

والخلاصة من كل هذا إن الجزائر خلال نصف قرن لم تخرج من المؤقت وبذلك شيدنا دولة مؤقتة بواسطة الحكومات المؤقتة والرؤساء المؤقتين ...والدساتير المؤقتة وبذلك تحول مشروع الاستقلال الوطني ككل إلى حالة مؤقتة.

حالة المؤقت الجزائري طالت واستطالت ولعلها هي السبب فيما نعيشه من مشاكل نعم المؤقت هو الذي حول الجزائر المسكينة إلى شبه دولة مؤقتة أو شبه سفينة في حالة غرق , فيها حكومة تنهب وإرهاب يثقب وشباب يهرب وصحافة تندب .

من العار على حكومة الجزائر وسلطة الجزائر أن يغرق شبابها بالعشرات في مياه البحر المتوسط هربا من جحيم هذه السلطة .. وهو وضع لا يشبه سوى التروح الذي حدث غداة سقوط سايقون أو في الجزائر في صيف 1962غداة سقوط النظام الكولونيالي في الجزائر؟

وأحس بأن القارئ يسألني متى ينتهي المؤقت في الجزائر؟ ,وأجيب عندما يتحول الوزراء إلى حراقة يهربون في زوارق بدل الحراقة الدين يهربون الآن في زوارق الموت من ظلم الوزراء.

قراءة و تعليق:

و الغاية من نقاط نظام: سعد بوعقبة الثلاثة :

- الفســـــــــاد أصبح دولـــــــــــة

- دولـــــــــــــــة لا تشبـــــــــــــه دول

- متـــــى ينتهـــي المـــــؤقت

تتمثل و باختصار في :

توضيح و اثبات سلبيات السلطة عندما يعلو شأنها و كعبها عن الدولة و تعبث فيها فسادا ، لأنه في الحقيقة و الصواب هو الفساد أصبح سلطة .

و لأنها تقارب بعض نتائج ما جاء في مراحل الصراع قي بحثنا.

و لأنها تعكس واقع مؤسساتي و تمثل رؤية نقدية وطنية لمثقف وطني .

و لأنها تعكس رؤية واقع حال اجتماعي حتى و ان كانت لا تمثله .

3-4 كاريكاتير

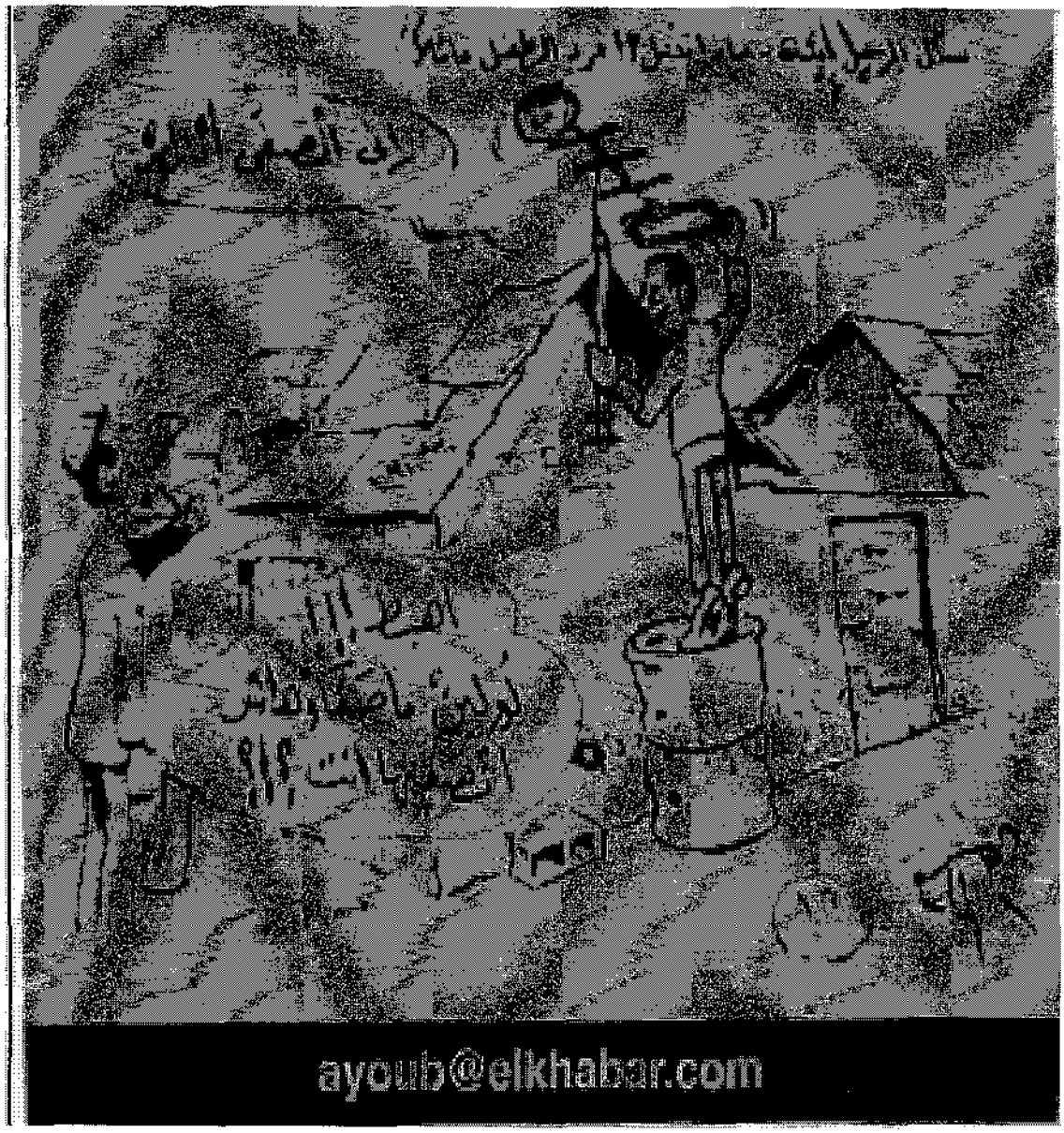

قراءة: رغم أن الصورة تعبيرية على رغبة في تصفية وضع سياسي .إلا أنها و للأسف تعكس وربما بدون شعور ،عن جذور أنثروبولوجية البيداغوجية السياسية الاستبدادية . تمثلت في نهر الأب لابنه و منعه من المبادرة في التصفية. في حين كان يجب على الأب أن يشجع الابن على ضرورة التصفية و يوصيه بها على أنها واجب وطني ، و يبوح له بالمقابل أن أبيه و أجداده قد عجزوا عن ذلك .

قراءة: إن القراءة السطحية و الواضحة للصورة ،تعكس الحالة الصحية المريضة للسيستام . أما منطق توازن القوى بين المعارضة و السلطة فيؤكد تماما العكس . لأن ضعف السياسة و الصحة و الإمكانيات و الموقف نجده عند المثقف و المعارضة بأحزابها ، و ليس عند السيستام . سواء بالأمس أو اليوم . و لكن قد يضعف أو يسقط ربما إذا تجاهل الواقع و ضرورات التحول ، وحركة التاريخ .

جدول مختصر لمظاهر الصراع السياسي بالجزائر

*(1) داخـــلي : في الـــنظـام و بين أجنحته من 1954 - 1991

*(2) خـــارجي : على النظام ومع المعارضة من 1992 - 2004

رقم و طبيعة المظهر	تاريخه	أطرافه	سببه	نتائجه	ملاحظة توضيحية
1- صراع أجيال استراتيجي	61-54	قيادة ج.ت.و ضد ميصالي الحاج	زعامة و تبني الثورة	سلبية على الثورة والتاريخ	ج.ت.و: جبهة التحرير الوطني *(1) ح.و.ج: الحركة الوطنية الجزائرية الميصالية
2- إيديولوجي حضاري	57-56	عبان وجماعته ضد بن بلة وجماعته	سلطوي حضاري	سلبية سلطويا وايجابية حضاريا	فرانكو علماني ضد عربي إسلامي . *(1) بمؤتمر الصومام
3- جهوي إيديولوجي	خلال 62	جماعة وجدة ضد جماعة تيزي وزو	سلطوي إيديولوجي	سلبية سلطويا و إيديولوجيا	أزمة مؤتمر طرابلس *(1)
4- مؤسساتي	خلال 62	السياسي ضد العسكري	سلطوي محض	سلبية على الشرعية	بين الحكومة المؤقتة و الأركان *(1)
5- وطنية جهوية	خلال 62	هيئة الأركان ضد الولايتين 3-4	سلطوي محض	ايجابية للوحدة الوطنية	بين الجيش الوطني و النزعة الجهوية *(1)

تابع للجدول المختصر لمظاهر الصراع السياسي بالجزائر:

رقم و طبيعة المظهر	تاريخه	أطرافه	سببه	نتائجه	ملاحظة توضيحية
6- مؤسساتي	62- 65	سياسي ضد عسكري	سلطوي محض	سلبية على الشرعية	بين بن بله و بومدين *(1)
7- مؤسساتي	خلال 67	عسكري ضد عسكري	سلطوي محض	سلبية على الاستقرار	بين بومدين و زبيري *(1)
8- مؤسساتي	خلال 92	عسكري ضد عسكري	عدم انسجام	سلبية على الديمقراطية	إقالة الشاذلي أو استقالته *(1)
9- سياسي إجرامي	خلال 92	اغتيال بوضياف	سلطوي	سلبية على الديمقراطية والثقافة الاجتماعية السياسية	منفذه بومعرافي *(1)
10- مؤسساتي	خلال98	عسكري ضد عسكري	عدم انسجام	سلبية على الديمقراطية	إقالة أو استقالة زروال *(1)
11- ديمقراطية	من 92- 2004	النظام و الفيس	توقيف الانتخابات	سلبية على الديمقراطية والتنمية و الأمن الاجتماعي	العشرية الحمراء و عسر التحول الديمقراطي *(2)
12- تفاوضية	خلال الأزمة	بين النظام و الفيس	الإحساس بعبء الأزمة و الرغبة في تجاوزها	ايجابية على الاستقرار	بدأ هذا في عهد زروال و استمر و تطور مع بوتفليقة *(2)

خلاصـــــة الباب الثاني

من أهم استنتاجات مظاهر الباب الثاني :

1. ما لخصه الجدول المختصر لذلك سابقا .

2. أن أسباب الصراع تعددت فكانت سلطوية و حضارية و جهوية و مؤسساتية و ديمقراطية .

3. أن أطرافه لم تقتصر على السياسي و العسكري فقط ، بل كانت بين

– السياسي و السياسي (ميصالي و اللجنة المركزية ، ثم ميصالي والجبهة،و بين مختلف حساسيات جبهة التحرير الوطني) .

– السياسي و العسكري (الحكومة المؤقتة و الأركان ثم بين بن بلة و بومدين).

– العسكري و العسكري (بين ضباط الشعب و ضباط فرنسا) ، وبين بومدين و الأركان و جيش الولاية 3 و 4 ، وبين الطاهر الزبيري و بومدين .

4. أن نتائجه :

1- كانت مضرة و سلبية حسب :

-إحساس و معاناة الشعب و حصيلة العشرية الحمراء من جهة ، وحسب نظرية المدرسة الوظيفية في الصراع التي ترى أن الاستقرار و الانسجام و التوازن هو الصحي و العادي، و غيره هو غير الصحي و الغير العادي بالنسبة للمجتمع .

2- كانت مفيدة و ايجابية حسب :

– حسب النظرية القائلة في الفكر الصراعي أن الصراع ايجابي للحراك الاجتماعي، من جهة و أنه حقق درجة من الديمقراطية و من الحريات السياسية التعددية حسب الأحزاب و الواقعية السياسية من جهة أخرى.

خلاصة عامة تعكس الجذور و النتائج الثقافية و الأنثروبولوجية لصراعات النخب :

و نود من وراء هذه المقاربة الأنثروبولوجية التاريخية , أن نتوقف عند بعض المحطات التي نراها رئيسية في المرجعية الثقافية للنخب و تأثيرها على علاقاتها .سواء تعلق الأمر بذات التوجه الوطني العربي الإسلامي – أو ذات التوجه الغربي الاندماجي.

و سنعالج هذا الطرح في صورة ثنائيات أضداد و ما ينتج عنها من صراع و تكتلات ثقافية سياسية وهي : -1- الثنائية الضدية للمستعمر و المستعمر

2- الثنائية الضدية الثقافية للنخب في عهد الاحتلال

3- أضداد المنطلقات و المرجعيات الثقافية لبعض الأشخاص و الأحزاب

4- أسباب و نتائج صراعات النخب الحاكمة بعد الاستقلال و مدى استمرارية الضدية الثقافية.

1- الثنائية الضدية للمستعمر و المستعمر:لقد تأكد تاريخيا أن العلاقات بين ضفتي البحر المتوسط, قد تميزت بتعاقب فترات التنافس و الحروب و السلم و التحالفات أحيانا , و الغزو و الاحتلال أحيانا أخرى . مما ساعد و سهل بتبادل التأثير و التفاعل الثقافي و الحضاري و منذ زمن بعيد. وهو ما يؤكد التراكمات الثقافية و معوقاتها على الشعوب المستعمرة . و كرد فعل وبعد سنتين فقط من سقوط غرناطة 1494 . بادرت كل من اسبانيا و البرتغال و بتحريض من الكنيسة– بتقاسم الأقاليم التي كان ينبغي احتلالها [1] وتكررت الاعتداءات الاسبانية على الجزائر , و صمدت و قاومت وتم احتلالها رغم الاستنجاد بالأتراك و العثمانيين .

و بعد أن صمدت الجزائر طويلا في وجه حملات الدول الأوروبية ، تمكنت فرنسا أخيرا من غزوها و احتلالها و بأبشع أساليب الاستيطان و الإدماج و الطمس لشخصيتها الثقافية و الحضارية ،ولمدة 132 سنة و بكل وزنها العسكري و الصناعي و الثقافي و التمسيخي و بكل السمات والنماذج التي كانت تريدها لدمج و مسخ الشخصية الجزائرية و تحويلها إلى فرنسية كأرض و شعب. وكان ذلك كتعبير عن تفوق البلدان الغربية صناعيا و عسكريا .

---

(1)- أحمد محساس- الحركة الثورية في الجزائر – دار القصبة للنشر 2003 – ص 22

و أمام نية و ممارسة هذا الاستيطان الكلي، حدث رد فعل وطني شامل و طبيعي .من المهادن إلى الراغب إلى الرافض و المقاوم و الصامد في وجه الاستعمار و ثقافته . وهكذا انقسمت النخب الجزائرية إلى قسمين عميقين وزع الجزائريين إلى مجموعتين اثنين. تنتمي واحدة إلى الثقافة العربية الإسلامية, و لا تريد لها بديلا و لا منافسا. وتنتمي الأخرى إلى أنماط و قيم الثقافة الغربية, ولا ترضى العيش خارجها . و إذا كان هذا الانقسام لا يظهر جليا عند عامة الجزائريين ، فانه يأخذ لدى خاصتهم و نخبهم شكلا أكثر وضوحا و تنظيرا من جهة ، و أشد التزاما و تكتلا و صراعا من جهة أخرى .

وفي هذا التضاد الثقافي نظريا و الالتزام و التكتل الصراعي الاجتماعي لأطرافه . تكمن وتتجلى مظاهر الصراع الثقافية الأنثروبولوجية للنخب ، و يبقى هذا التناقض مغذيا و منميا للنزاعات والخلافات لمختلف مشاريع التنمية الثقافية والاجتماعية و السياسية للجزائر، وقد تزداد تأثيرا إذا لم تؤخذ مأخذ الجد–و بإرادة سياسية واعية ومتحررة ,خاصة و الجزائر في عامها 47من الاستقلال.

و لقد عبر كل من فاتان و ليكا – vatin et lucas في كتاب جزائر الانثروبولوجيين .

عن هذه التناقضات " بالرهانات و الامتحان " [1] وهو شكل من أشكال التعبير عن النظرة إلى الماضي لبناء المستقبل . وتناولها عابد الجابري في ما أسماه " التخطيط لثقافة الماضي و التخطيط لثقافة المستقبل" وهو يدعو بذلك " إلى إزالة الضباب من رؤيتنا للماضي حتى تتضح أمامنا معطيات الحاضر و معالم المستقبل ... وحتى نحافظ على الهوية و الخصوصية الثقافية و تصبح قادرة على استيعاب الجديد ، استيعابا ايجابيا و فاعلا "[2] و الأمر يكاد ينطبق على المسألة الثقافية في الجزائر . و هكذا و في سياق التأثير الثقافي و الحضاري و عبر مختلف التراكمات. يمكننا استنتاج أن الجزائر قد نشأت و تأثرت .كما نشأت و تأثرت جميع الطوائف و الشعوب و الأمم عبر التاريخ الإنساني . وفي بوتقة تفاعل ثقافي و اثني طويل الأمد. مع ما يرافق ذلك من نقاط قوة وضعف ، لتكتسب في النهاية الطابع و الانتماء الحضاري و الوطني الذي يميزها عن غيرها من المجتمعات الإنسانية المعاصرة .

---

(1)– مذكرة ماجيستير لبن زنين بلقاسم–الجزائر في الفكر الانثروبولوجي2000-2001 - ص155

(2)– عابد الجابري–وجهة نظر نحو اعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر– المركز العربي الثقافي بيروت1992 ص 188– 197 .

و كان ذلك بفضل الحركة الوطنية التحررية و التي عرفت و من خلال أحزابها و اتجاهات نخبها ثنائيات تختلف عن بعضها البعض في الرؤية و الأسلوب و الانتماء الثقافي. في توجيه و تحرير الوطن سياسيا و ثقافيا كما سنوجزها فيما يلي :

2- الثنائية الضدية الثقافية للنخب في عهد الاحتلال:

أ- ثنائية حمدان خوجة 1775- 1840- و الأمير عبد القادر 1807- 1883: يجسد كل واحد منهما – اتجاها كان قائما في المرحلة الأولى من الاحتلال . و لم يمثل حمدان خوجة إلا قلة قليلة من أعيان الحضر بالعاصمة ، بينما كان اتجاه الأمير عبد القادر يمثل السواد الأعظم من الجزائريين . و كان خوجة البرجوازي الحضري- المالك التاجر- والمثقف الكامل الدراية بالمجتمعات الأوروبية و حضاراتها و لغاتها – وكان يحسن الفرنسية والانجليزية إضافة إلى العربية والتركية. وكان يعتقد أن الوجود الفرنسي ليس شرا كله , شريطة أن لا يدوم.و انتهت مقاومته إلى الشكل الممكن أنذاك .و بأسلوب المجادلة بالتي هي أحسن ، بمعنى الشكل السلمي السياسي .وقد أسس مع بعض أعيان العاصمة " جمعية المغاربة" و التي اعتبرها أبو القاسم سعد الله " أول حزب وطني جزائري " و قد بذل خوجة مجهودا كبيرا في منفاه بباريس ، بالتعريف بالقضية الجزائرية خاصة في الأوساط الفاعلة (أحزاب –برلمانيين-صحافة –صالونات–جمعيات...)، كما نشر كتابه "المرآة " عام 1833 عن الجزائر ويعتبر مهما و نادرا خاصة عند بداية الاحتلال.وعن علاقته عامة مع الثقافة و الحضارة الغربية، فكانت تمتزج بين الإعجاب و التحفظ[1] .

– أما الأمير عبد القادر فهو ينتمي إلى الأرستقراطية القبلية و الدينية للجزائر العميقة. وهو مثقف ثقافة عربية إسلامية , وعلى عكس حمدان خوجة فان الأمير قد اختار المقاومة المسلحة .مقتنعا أن الأمة و الدين في خطورة ، ويجب القوة لمواجهة المستعمر، و لم يكن هذا الاختيار في الواقع سوى اختيار قبائل الوسط التي رفضت التعامل مع الفرنسيين وعزمت على مقاومتهم . ولقد أنصف التاريخ: خوجة و عبد القادر – بنعت الأول برجل المقاومة الحديثة الأول – وقدم الثاني كأب ومؤسس الدولة الجزائرية الحديثة [2] .

(1)- كتاب النخب الاجتماعية- حالة الجزائر و مصر- د.زايد أحمد – د. عروس زوبير -مكتبة مدبولي 2005 – ص82-83

(2) – نفس المرجع-ص83 .

ب– ثنائية الأمير خالد و بن التهامي 1875–1936 : يلخص ويوصف موقف الأمير خالد من وجهة نظر السياسيين – بزعيم الاتجاه الوطني الإسلامي وهو من فتح الباب لظهور الاتجاهات الوطنية السياسية الأخرى – من نجم شمال إفريقيا–إلى حزب الشعب–فلجنة الثورة للوحدة والعمل ثم جبهة التحرير الوطني .وكان بن التهامي غريمه و معارضه ، و الممثل لجناح النخبة المعارضة للأمير خالد،و المشكلة من البرجوازية الصغيرة و الشباب الجزائري المتشبع بالفكر و الثقافة الغربية، وكانت تنادي بالاندماج الكلي و التخلي نهائيا حتى على الأحوال الشخصية للمسلمين [1] .

ج– ثنائية ميصالي الحاج و بن باديس :تميزت هذه الثنائية بالتعارض و التضاد بين طلب ابن باديس للاندماج و رفض ميصالي الحاج و تصديه لهذا الاندماج و هذا ما عكسه مولود قاسم نايت بلقاسم. إذ يعتبر أن بن باديس ارتكب خطأ تاريخيا جره إليه التغريبـــيون و سرعان ما تراجع عنه حين حضر واستمع لخطاب ميصالي الحاج بالملعب البلدي بالعاصمة يوم20-08-1936 أمام 20ألف جزائري و الذي قال فيه : " إن هذه الأرض ليست للبيع و الشعب هو صاحبها ووارثها ، و أضاف قائلا نحن جزائريون و نطالب بدولة مستقلة و ذات سيادة. " وحينها قام ابن باديس و أيده [2] .

د– ثنائية ابن باديس و فرحات عباس : نلخصها في الموقفين و الردين عن بعضهما البعض في اتجاهين متعارضين و جدال ساخن – و على أساس التغريب و التأصيل دوما و الاندماج من عدمه. إذ قال فرحات عباس " لن أموت في سبيل الوطن الجزائري لأن هذا الوطن لا وجود له ...فقد سألت عنه التاريخ و الأحياء و الأموات و زرت المقابر ولا أحد حدثني عنه " وطالب بإلحاح الاندماج في الأمة الفرنسية [3].

ورد عليه ابن باديس قائلا : " بالعكس فأنا أيضا فتشت في صحف التاريخ و فتشت في الحالة الحاضرة فوجدت الأمة الجزائرية المسلمة، و أرى أن هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا ولا يمكن أن تكون فرنسا ولا تستطيع أن تصير فرنسا و لو أرادت" [4].

---

(1)– كتاب زيبحة زيدان–جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة–ص54 .

(2)– مولود قاسم نايت بلقاسم–أصالية أم انفصالية– ص135 .

(3)– l'entente-23-02-1936 نقلا عن كتاب النخب الاجتماعية –ص78 .

(4)– الشهاب –أفريل 1936 نقلا عن كتاب النخب الاجتماعية –ص 78

3- أضداد المنطلقات و المرجعيات الثقافية لبعض الأشخاص و الأحزاب :

أ- مذكرات ديغول ص 104 : " ...ومن جهة أخرى وعلى الرغم من رفع راية الثورة فان رجالها مثل : فرحات عباس و كريم بلقاسم و بومنجل و بن خده وبولحروف و أحمد فرنسيس... متشبعون كثيرا بأفكارنا و مشدودونا إلى قيمنا و مدركون أتم الإدراك للظروف الجغرافية والتاريخية والسياسية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية التي تميز بلدهم بالمقارنة مع بلدنا حتى لا تكون لهم رغبة في بناء المستقبل المشترك " [1] .

ب- تصريح- سعد دحلب وزير خارجية الحكومة المؤقتة الثالثة " هناك مجال لا يحتاج التفاوض فيه إلى محادثات انه مجال الثقافة . إننا نريد الاحتفاظ بالثقافة الفرنسية بل وتطويرها. وعلى هذا الصعيد أنتم مؤهلون لمعرفة أن فرنسا في هذا المجال يمكنها أن تربح كل شيء دون أن تخسر أي شيء. وستحتفظ رغم أنفنا و أنفها ببعض النفوذ الثقافي الذي سيكون لصالحها " [2] .

ج- موقف الحزب الشيوعي الجزائري: كان غريبا جدا و تغريبيا أكثر من الغربيين أنفسهم. كان يرى أن انفصال الجزائر عن فرنسا، معناه أن تصبح الجزائر عربية.ومن يؤمن بهذه الفكرة حسب رأيهم ،فانه يجب التعامل معه "بالبطش و بسرعة وبدون رحمة" وذلك ما طالبوا به السلطة الاستعمارية ،بأن تفعله مع الشعب الجزائري كذلك اثر مظاهرات 8 ماي 1945 [3] .

د- صراعات مؤتمر الصومام أعمق من التنازع على السلطة : بل تمس قضية انتماء الجزائر بعد الاستقلال إلى المجال الأصلي العربي الإسلامي أم تكريس التبعية إلى المجال الفرنكوفوني العلماني الغربي [4] .

هـــ- الرد الصارخ و الواضح والشجاع لمفدي زكريا:عن دعاة الاندماج في نشيد فداء الجزائر.

فلسنا نرضى الامتزاجا ولسنا نرضى التجنيســـا
ولسنا نرضى الاندماجا ولا نرتد فرنسيســـــا
رضينا بالاسلام تـــاجا كفى الجهال تدنيســـا
وكل من يبتغي اعوجاج رجمناه كابلـــيســـــا

(1) – مقال بجريدة الشروق بتاريخ16-06-2004- عدد1102 –لصاحبه د.العربي زبيري.

(2)- مجلة Afrique action عدد 57 –نوفمبر 1961.تصدر آنذاك بباريس .

(3)- الفكر السياسي الحديث و المجهود الإيديولوجي في الجزائر –د.عبد الله شريط-ص144

(4)- شهادة أحمد محساس بكتاب محمد عباس (ثورة عظماء)-ص156 .

و في ختام هذه الثنائيات و التفاعلات الثقافية و أراء الأحزاب و الشخصيات لا يسعنا الا أن نؤكد انقسام المجتمع الجزائري ونخبه إلى اتجاهين متضادين يعكس كل منهما السمات الثقافية المميزة للجزائر المستعمرة. ويرجع ذلك إلى الاستعمار الاستيطاني و إلى الصدمة الثقافية و الحضارية التي واكبته وصاحبته كإستراتيجية لبناء المستقبل المشترك حسب تعبير ديغول في مذكراته السابقة الذكر . في حين فلم يغير عهد الاستقلال شيئا من هذه الثنائية.بل زادها تشددا و تصلبا تولد عنه تكتل و صراع النخب، وفي صورة اعادات لهيكلة هاذين الاتجاهين ، و اتخاذهما لأشكال تحددها في كل مرحلة شروط و مقتضيات إدارة الصراع دون الاهتمام بحل المسببات الحقيقية الثقافية والسياسية و التاريخية لذلك . إذن و على ضوء الخلاصة المتمثلة في الثنائية الثقافية الضدية والجوهرية بين مختلف نخب الحركات التحررية و استمرارها عبر كل مراحل الاحتلال ولمدة 132سنة. ألا يمكن اعتبار نفس الضدية الثقافية كأحد المسببات الرئيسية لصراع النخب بعد الاستقلال ؟ وللإجابة، فالظاهر و المؤكد إعلاسيا و اجتماعيا و تاريخيا فان أساس بناء النخب وإعادة بنائها كان دوما يتأرجح بين صراع النخب العسكرية و السياسية وعلى أساس رأسمال الشرعية الثورية , وبغلبة العسكر كمحصلة واقعية ومن 1962 الى1988 على الأقل . ولكن على أي أساس استراتيجي و ثقافي؟ وهل كانت تلك النخب منسجمة و راضية مع وعلى بعضها. بدء من نخب الحكومة المؤقتة مرورا بكل الحكومات إلى يومنا هذا .إن الواقعية السياسية التاريخية تؤكد أن كل تلك النخب و لكل تلك المراحل لم تسلم ولم تستلم المهام السياسية لبعضها عن طيب خاطر وإنما على مضدد وبانقلابات عديدة و اعتقالات وحتى اغتيالات أحيانا . كحالة محمد بوضياف... ! ومن جهة أخرى فلقد تأكد الصراع و الإقصاء لكثير من العسكريين من طرف عسكريين آخرين .كما تأكد كذلك صراع و إقصاء كثير من السياسيين من طرف سياسيين آخرين و ممن قاسموهم و شاركوهم في الحالتين رأسمال الشرعية الثورية.مما يدفعنا للاعتقاد أن صراع العسكري و السياسي ليس هو الأساس الوحيد بل هناك أساس صراعي جوهري آخر لهذه النخب غير الأساس العسكري السياسي.و هو أساس الضدية الثقافية لتلك النخب و التي انبثق عنها و منذ الاستقلال تداول استعمال: حزب فرنسا- وحزب الجزائر. وشاع هذا الاستعمال في الأوساط الإعلامية و الاجتماعية و السياسية . سواء داخل الجيش بين ضباط فرنسا و ضباط

الشعب أو داخل الحزب الواحد الذي كان يجمع كل الحساسيات والإيديولوجيات المتناقضة سياسيا و ثقافيا. و لا أعتقد أن ما قاله ديغول عن بعض الشخصيات أنهم يرغبون في بناء المستقبل المشترك مع فرنسا يشذ عن هذا الطرح الثقافي والتضاد النخبوي .

زيادة على تصريح سعد دحلب الرسمي كوزير خارجية الحكومة المؤقتة الثالثة الذي قد أكد رسميا الرغبة في بناء المستقبل المشترك الذي عبر عنه ديغول.

4– وسط بناء النخب الحاكمة بعد الاستقلال ومدى استمرارية الضدية الثقافية : يمكننا القول و منذ الاستقلال أن الفئة التي سيطرت على وسط النخبة الحاكمة كانت من الثنائي العسكري والسياسي و برأسمال الشرعية الثورية ، و هذا حتى عام 1989 على الأقل وبمقابل وزن رأسمالهم الثوري كان وزنهم التعليمي متواضعا إن لم يكن خفيفا جدا .

يجدر توضيح أن الطريق إلى دخول هذه النخبة كان "الجيش و الحزب الواحد" ولقد حظي أعضاء الجيش بوزن و ثقل أكثر فاعلية و سيطرة من الذي كان يتمتع به رجال الحزب في وسط النخبة الحاكمة و إذا كان هذا هو حال النخبة منذ الاستقلال. فهل طرأت عليها تغيرات ؟ و هل تحقق تداول ؟ أم تكرس التداوم؟ و هل حققت الديمقراطية اختراق الانغلاق النخبوي السلطوي؟ خاصة للمناصب الحساسة و ذات السيادة ، أم اكتفت نخبها و قبلت بالمكانة الثانوية

أو بقيمة "الخضرة فوق عشاء"على حد تعبير بلعيد عبد السلام في جريدة الخبر ليوم 05-08-2007.علما أن التعددية الحزبية و تدهور القطاع العام و الحزب الواحد و نهوض الصحافة الخاصة و القطاع الخاص كلها عوامل يفترض فيها ظهور رؤوس أموال أخرى لدخول النخبة الحاكمة ويمكن أن نجملها في الشرعية الديمقراطية . ولكن هل حلت الشرعية الديمقراطية محل الشرعية الثورية ؟ أم تعايشت معها أم صارعتها ؟أم استسلمت لها ؟و هذا يدفعنا إلى سؤال مركزي عن درجة الانفتاح و الانغلاق لدوائر النخبة ؟ و على أي أساس–كفاءة أم ولاء ؟ و لأي ثقافة سياسية و تسييرية ؟ لخدمة الوطن و الشعب و المؤسسات ، أم لخدمة السلطة والمصلحة و الأشخاص ؟ و للإجابة عن غلق دوائر النخبة فان التاريخ لا بد أن ينتج نخبا جديدة قادرة على اختراق الجمود و التداوم في بناء و استمرارية النخبة وفي هذا يقول باريتو Parito " التاريخ هو مقبرة الإمبراطوريات " ولهذا فالنخب المسيطرة على زمام القوة لا تترك فرصا كثيرة لأعضاء آخرين للانضمام إلى دائرة النخب إلا نادرا و بنسب قليلة . حتى تستمر هذه النخب

المسيطرة طويلا باعتقادها أنها ضرورية , و يقابل هذا و ينميه درجة الخضوع الجماهيري الناتج عن الدعاية و التأثيرات الديماغوجية للأحزاب و القادة الحكام عليه .

ومن هنا يصبح التفكير في بدائل تغيير النخبة. و قد يأتي الانقلاب النخبوي بالقوة كأحد البدائل إلا أنه ليس الأفضل لأنه يكرس التداول بالقوة و العنف وهي الصيغة الغالبة في المجتمعات العربية والمتخلفة عموما و الجزائر خاصة . وقد تتغير النخبة تدريجيا بطريقة لا ترتبط بالعنف و القوة وإنما بالإقناع و الحوار و التأثير على الجماهير بدرجة تفوق تأثير النخبة الحاكمة عليها. و قلما يحدث هذا في الدول العربية و المتخلفة و الجزائر بسبب احتكار النخبة الحاكمة لوسائل الإعلام الثقيلة والفاعلة في الإقناع و التأثير و التوجيه للجماهير.و بعد هذا الوصف التقريبي لواقع ثقافة النخب والتضييق على بعضها البعض . و لواقع الشرعيات الثورية و الدستورية و الديمقراطية وتدافعها أحيانا و تصارعها أحيانا أخرى. يمكن استخلاص أن اختراق النخبة الحاكمة قد تم نسبيا اجتماعيا و ثقافيا و اقتصاديا و سياسيا من طرف بعض أعضاء المجتمع المدني و الأحزاب والصحافة والقطاع الخاص.ولكن يبقى هذا الاختراق غير فاعل و لا قادر على الحراك الاجتماعي السياسي والديمقراطي و اكتفى بالتبعية و الولاء و تحقيق المصلحة دون التنمية السياسية و الترقية الديمقراطية و التحول الاجتماعي.

أما عن مدى استمرارية الضدية الثقافية و تأثيرها على الاستقلالية الثقافية و الهوية الوطنية.فيمكن القول أن الضدية مستمرة ، و أن خطرها قد قل ، باستقلال و سيادة الجزائر السياسية و الإقليمية. و أن عهد الاندماج الاستيطاني قد ولى ودون رجعة، لا نخبويا ولا إمكانا . إلا أن الاستقلالية الثقافية لم تتحقق كلية و لن تتحقق لا عندنا ولا عند الغير، وفي ذلك يكمن سر التفاعل الإنساني الانتشاري لمختلف الثقافات، ولمختلف الانتاجات الفكرية من جهة و ما يقابلها من فراغ و حاجة استهلاكية من جهة أخرى حيث الفقر الإنتاجي أو الأقل نوعية و منافسة للغير .

ولذلك لا زلنا نلاحظ بعض النخب التي تعتبر أن اللغة الفرنسية و الفرنكوفولية عامة ، عبارة عن غنائم حرب طبيعية .و هناك من يعتبر أن التخاطب بالفرنسية مع الجماهير أمر عادي وطبيعي كذلك ، شريطة أن يكون بأسلوب ثوري . كما اعتبر البعض الآخر أن تعليم العلوم الدقيقة بالفرنسية هو سبيل اللحاق بالركب الحضاري . و أن تجميد قانون اللغة العربية قرار حكيم ، و أن سكوت الطرف الآخر للضدية عن الموضوع ، لا يقل مسؤولية و تواطؤا . و على العموم فهناك

سمات و نماذج لنظم اجتماعية و ثقافية عديدة كانت و زادت انتشارا في المجتمع الجزائري نتيجة صراع و نضال النخب الثقافية الضدية من جهة و نتيجة الانفتاح الاقتصادي و الديمقراطي من جهة أخرى ، فضلا على توجهات العولمة و طغيان سلطة الإعلام و الفضائيات و روح و قابلية التفتح الفوضوي من جهة ثالثة .و هنا تكمن حكمة و مسؤولية النخب الحاكمة لحماية ما أمكن من عناصر الهوية الوطنية . و دور الأسرة في التربية و التأطير للأجيال . و دور المثقف عامة في التصدي بالإنتاج البديل الأفضل و المنافس لمنتوجات التسويق و الغزو الثقافي .

الـــــــــخاتـــمـــــــــة

الـــــــــخاتـــمـــــــــة

فإذا كانت وظيفة المقدمة هي طرح و توضيح الإشكالية فان و وظيفة الخاتمة تمثل الإجابة عليه. و في هذا المسعى :

فان ما استخلصناه من نتائج أولية حول البحث، قد أكدت أن الصراع ظاهرة عالمية و عربية قبل أن تكون جزائرية، و لكنها قد تميزت في الجزائر:

1- بالاختلاف و التعدد في الطبيعة و الدرجة و الأسباب و الأطراف.

2- بالوحدة في النتائج و التأثير ومنذ أن بدأ في 1954 الى 2004 .

أولا : فعن الاختلاف و التعدد ، فان أسبابه و طبيعته لم تكن كلها على السلطة فقط كما يزعم ، و إنما كان :

- استراتيجي على تبني الثورة بين ميصالي و قيادة ج ت و . و انطلاقة الثورة كانت تتضمن احتمال الاستشهاد قبل الاستقلال و قبل السلطة، وهو ما تأكد فعلا لعدة أطراف الصراع.
- و كان حضاريا بين التيار التغريبي الفرانكوعلماني و التأصيلي العربي الاسلامي بين عبان و جماعته ، و بن بلة و أتباعه . و كان ذلك من أهم أسباب أزمة الصومام ، بالإضافة إلى الصراع على السلطة الذي استمر إلى اليوم .و لقد عرف الصراع في هذا المسار عموما : الطبيعة الاستراتيجية و الحضارية /و السلطوية ، و الايديولوجية و الديمقراطية أخيرا . و بدرجات متفاوتة تناسبا مع تكافؤ قوة الأطراف ، و مصلحة أجنحتها في التحالف . كما كان الصراع داخلي بين أجنحة النظام من 1954 الى 1989 ، وأصبح خارجيا بين النظام و المعارضة منذ 1992 إلى اليوم .

ثانيا : أما عن وحدة النتائج و التأثير ، فكانت نتائجه دوما لمن يمتلك القوة من الأجنحة ، وليس لمن يمتلك الشرعية و الحجة . إذ كثيرا ما اعتبرت الانقلابات الناجحة، عبارة عن ثورة أو تصحيح وضع. و أصبح صانعوها وطنيون ثوريون و زعماء كما اعتبرت بالمقابل الانقلابات الفاشلة، و المعارضة عامة تمردا و أصبح المشاركون فيها مجرمون و خونة و عملاء.

وهذه هي و للأسف القاعدة الأساسية لحكم معظم الأنظمة العربية الانقلابية بما فيها الجزائر .
مع الغياب المطلق لدليل وجوبيه الانقلاب الناجح (الكتاب الأبيض) .
أو خطأ و لا وجوبية الانقلاب الفاشل .
وكانت تأثيراته دائما و في كل المراحل مضرة و ثقيلة على الدولة و الشعب فقط وليس على السلطة و في مجالات الاستقرار ، و الاقتصاد و التنمية الديمقراطية و الأمن الاجتماعي .
إذن فخلاصة النتائج هذه تكون بمثابة إجابة و تفسير عن تساؤلات الإشكالية و فرضياتها حول الصراع السياسي بالجزائر، و عن درجات أضراره للدولة، و الشعب و الديمقراطية كما وضحت كذلك أطرافه و أسبابه و نتائجه كما تبين في خلاصة الباب الثاني . و يتساءل واقع الحال السياسي و الشعبي في النهاية .
أما آن الوقت للنظام و الإرادة السياسية، تقرير الانفتاح السياسي الديمقراطي الفعلي؟
ويخلص الدولة و الشعب من المعاناة و الصراع ، ومن سلبية التجارب الفاشلة والخاطئة.
- ولقد صدقت الحكمة القائلة أن الضغط يولد الانفجار . و كفى الشعب و الدولة انفجارات.
- وسبق أن قال الشعب في 1962 : " 7 سنين بركات "بمعنى يكفي .
- وواقع حاله اليوم يصرخ و يقول:"54 عام صراع و عدائية و ضغائن.بركات بركات بركات " بمعنى كفانا صراع
- إن غلق النظام و الفرص " همش و احتكر و احتقر و فجر " فئات ووضع .
- إن الانفتاح الديمقراطي الفعلي " يؤاخي و يحرر و يحقق الاستقرار " للدولة و الشعب .
و في الختام فالشعب والدولة كلاهما أمل .في العسكري و السياسي و المثقف و كل الجزائريين الوطنيين ، بأن يحافظوا على الثابت " الشعب و الدولة ".
و أن يتنافسوا و لا يتصارعوا على المؤقت "السلطة "، بآليات الحوار و الديمقراطية.
و أن يمارسوها " السلطة " في خدمة الشعب و الدولة، وليس لخدمة السلطة و الزمرة و التسلط على أهم رموز السيادة " الشعب و الدولة ".
وأن يعملوا على تحقيق الحريات الفردية و الجماعية، و التنمية الديمقراطية، و التآخي الاجتماعي.

و في نهاية البحث ، نتساءل : هل يمكن فعلا تخليص المجتمعات من الصراع ؟

و هل الطبيعة البشرية : إما صراعية أو وفاقية دوما ؟

أم هي حاملة للخاصيتين معا ؟

و هل تكفي إدارة الصراع عن حل مسبباته ؟

و هل يستمر الصراع السياسي بالجزائر مع كل الأجيال

أم يقتصر على جيل الثورة ؟

و اذا اعتبرنا الديمقراطية : أسلوب تنافس طبيعي على السلطة في الأنساق المفتوحة

و بالمجتمعات المتطورة

فهل يمكن اعتبار الصراع : الأسلوب الأنسب للأنساق المغلقة و بالمجتمعات المتخلفة ؟.

ملخص الأطروحة و كلماتها المفتاحية:

ملخص الأطروحة: الصراع ظاهرة إنسانية و عربية، قبل كونها جزائرية. وهي تظهر و تختفي بظهور واختفاء أسبابها و أطرافها و ظروفها. و من أهم أسبابها قبل 1989 :

_ "حضارية تأصيلية عربية إسلامية – من أجل الوحدة الوطنية – من أجل السلطة كذلك ".

_ و أصبحت بعد 1989: "من أجل الديمقراطية"...و مهما كانت تضحياتها و نتائجها وأزمتها. فستبقى هينة أمام الضرورة و الحاجة و الثمن: _ للحرية و الديمقراطية و سيادة الشعب_ و للوفاء للشهداء _ لضرورات المستقبل و حركة التاريخ.

الكلمات المفتاحية: تعبر كلها عن _ أضداد السياسة .

و هي: "الصراع و الوفاق _ السلطة والمعارضة_ النسق المغلق والمفتوح _ التسلط والتهميش _ السياسي والعسكري _ التحرر و المشاركة _ الحرية و الحوار _ الاختلال و التوازن _ أعطاب الديمقراطية _ ضرورات المستقبل ".

Summary of the thesis and his key words

Summary of the thesis: The Conflict is human and Arabian phenomenon, before being Algerian it appears and disappears by the apparition and the disappearance of his reasons, of his parts and his circumstances. His most important reason are before 1989 as follows:
- "Civilization original Moslem Arabic _ for the national unit _ for the power also".
- And after 1989: of the some democratic …his sacrifices, his results and his crises. Are futiles in front of the necessity, the need and the price: of the liberty, the democracy and the sovereignty of the people for the fidelity of the martyrs for the requirements of the future and the action of history.

Key words: They express the antithesis policy.
To know: "Conflict and concord _Power and opposition _ System closed and open _ Domination and marginalization_ Politician and military_ Liberation and participation _Liberty and dialogue _ Disequilibrium and equilibrium _ Democracy dysfunction _ Future requirements"

Sommaire de la thèse et de ses mots clés .

Sommaire de la thèse : Le conflit est un phénomène humain et arabe, avant d'être Algérien qui apparaît et disparaît, par l'apparition et la disparition de ses causes, de ses parties et de ses circonstances. Ses plus importantes causes avant 1989 sont comme suite :
_ « Civilisation Arabo -Musulmane _ Pour l'unité nationale _ pour le pouvoir aussi ».
_ Et après 1989 :« pour la démocratie »...et quelque soient ses sacrifices, ses résultats et ses crises restent futiles devant la nécessité, le besoin et le prix : _ de la liberté, la démocratie la souveraineté du peuple _ Pour la fidélité des martyrs _ Pour les exigences de l'avenir et l'action de l'histoire.

Les Mots clés : Ils expriment tous des antithèses de la politique.
Savoir : « Conflit et concorde _Pouvoir et opposition _Système fermé et ouvert _Domination et marginalisation_ Politicien et militaire_ Libération et participation _ Liberté et dialogue _ Déséquilibre et équilibre _ Dysfonctionnements de la démocratie _ Exigences de l'avenir ».

قـــائـــمـــة الـــمراجع

المراجع باللغة العربية

1- الكتب :

- الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني، خلال ثورة التحليل 1954- 1962 ، للدكتور: ابراهيم لونيس . دار الهومة .
- أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-، د : صالح قرطبة .
- جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع ، لمحمد حربي ، ترجمة كميل قيصر دانمر، دار الكلمة.
- FLN عنوان ثورة و دليل دولة ،د : فاضلي إدريس ، ديوان المطبوعات الجامعية.
- جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة . أستاذ : زبيحة محمد .المحامي .
- خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 62 ، علي هارون ، دار القصبة للنشر .
- نقد الفكر الاجتماعي المعاصر ، دراسة تحليلية و نقدية ،د: معن خليل عمر، دار الأفاق الجديدة .
- تاريخ علم الاجتماع ، الرواد و الاتجاهات المعاصرة ، تأليف د : محمد علي , دار المعرفة الجامعية.
- سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر ، عنصر العياشي ، مركز البحوث العلمية العربية
- الجيش و السياسية و السلطة في الوطن العربي ، ندوة ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- الصراعات العربية العربية (1945-1981) ،دراسة استطلاعية ،د : أحمد يوسف أحمد .
- الحركة الثورية في الجزائر ، من الحرب العالمية الأولى الى الثورة المسلحة ، أحمد مهساس ، دار القصبة للنشر
- حول الأزمة ، دراسات حول الجزائر،دراسات حول الجزائر و العالم العربي ، علي الكنز .
- شاهد على اغتيال الثورة ، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة دار الحكمة
- الانتلجنسيا العربية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع ، الدار العربية للكتاب
- الانثروبولوجيا السياسية ، جورج بالانديه ، ترجمة علي المصري
- الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي ، د: محمد فايز عبد أسعد ، دار الطليعة بيروت

- الفكر العربي و صراع الأصداد ، د: محمد جابر الأنصاري ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر بيروت
- سيكولوجية السلطة ، تأليف سالم القمودي ، مكتبة مدبولي .
- النخب الاجتماعية حالة الجزائر و مصر ، تحرير د : أحمد زاير ، د : عروس الزبير ، مكتبة مدبولي.
- صراعات النخب السياسية و العسكرية ف الجزائر ، لرياض الصيداوي ،الجزء 1 ،الطبعة 1، الناشر : المؤسسة العربية للدراسات و النشر
- الاتهامات المتبادلة بين ميصالي الحاج و اللجنة المركزية و جبهة التحرير الوطني 1946-1962 د: يحي بوعزيز ، دار الهومة .
- النظام السياسي الجزائري ، الطبعة 2 -1993 ، د: سعيد بوشعير ، دار الهدى .
- آليات تنظيم السلطة في النظام السياسي الجزائري ، دراسة مقارنة ،د: عبد الله بوقفة ، دار الهومة .
- نظريات العنف في الصراع الايديولوجي ،د: سحر سعيد 1- 97/ 320
- التحليل الاجتماعي للسلطة ،د حسن ملحم 1-320/67
- الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و السياسية د : محمد بالقاسم حسن بهلول 3-330/42
- مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، د محمد السويدي 6-3001/34
- الواقعية السياسية ،د: ملحم قربان 1-320/25
- العقل السياسي ، لمحمد الجابري .

2- مذكرات ماجستر

- الجزائر قي الفكر الانثروبولوجي . اعداد الطالب : بن زنين بالقاسم ، السنة الجامعية 2000-2001 ، جامعة أبي بكر بالقايد
- طبيعة السلطة السياسية في الجزائر من 1962 – 1988 دراسة انثروبولوجية ، اعداد الطالب ، محمد مروان ، جامعة تلمسان ، معهد الثقافة الشعبية,

- مشروعية السلطة في المجتمع العربي المعاصر الجزائر نمودجا مقاربة سوسيو – أنثروبولوجية. من اعداد الطالب : كبير محمد ، جامعة تلمسان ، معهد الثقافة الشعبية، 2001-2000

- الاتجاهات الاجتماعية و الثقافية للمواثيق الجزائرية ، الميثاق الوطني 1986 نمودجا / اعداد الطالب : عقون مليكة ، جامعة تلمسان ، معهد الثقافة الشعبية ، 2001 2002

3- القواميس و المراجع :

- المعجم الفلسفي، لجميل صليبا .

- المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية .تأليف لجنة من أساتذة الاجتماع ، جامعة الإسكندرية.

4- النصوص و المواثيق :

- ميثاق الجزائر : ميثاق الصومام 1956 – طرابلس 1962 – الجزائر 1964

– ميثاق 1976 – ميثاق 1986

- نصوص مؤتمرات جبهة التحرير الوطني . من المؤتمر 1 الى المؤتمر 8 (1964 الى 2004).

5- المجلات باللغة العربية

- الحدث ،مجلة سياسية ثقافية ، الدولة الجزائرية بين مشاكل الماضي و المستقبل ، عدد 31/30 جويلية أوت 2003

- عالم الفكر ، العدد 3. المجلد 30 ، يناير – مارس 2002 ، مجلة دورية محكمة تصدر عن المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب . الكويت .

- رياض الصيداوي ، صحيفة الاطلس ، عدد 299 ، جويلية 2000

6- الجرائد

- أدار الندوة/ لزهر فكرون

المرجع: ص 21 من الخبر 2006/11/07

- الخبر الأسبوعي من: 30 أكتوبر إلى 05 نوفمبر 2004 – العدد 296

- خبر 2007/12/27

- عبد العالي رزاقي Ma-la-youkal@caramail.com

- الخبر يوم 2007/08/05
- الخبر الأسبوعي من 04 إلى 2007/08/10
- الخبر الأسبوعي :العدد 331 من 2 إلى 8 جويلية 2005
- الشروق 2006/11/6 العدد 1834
- الشروق : الثلاثاء 02 نوفمبر 2004م. العدد: 1220
- الخبر 2006/02/15 العدد 1611
- **خبر 2007/07/17 عدد 5067**

7- قناة تلفزيونية

المصدر الجزيرة حوار مع عبد الحميد الابراهيمي

- حـــــــاوره :بلال التليدي في جلستين يومي 7و8 /2006/12 .

8- مواقع الانترنت :

جاد الكريم الجباعي Jebaae @ S.C.S- net . org

9- المراجع باللغة الفرنسية

- Histoire interieur du FLN1954-1962 , Gibert.Meynier , casbah edition .
- Faillite des politicards Algériens , Maamar Boudersa edition Rocher Noir.
- khaled nezzar , Memoire du général K N , chihab ED. Alger 1999
- E. Maillard , L'Algérie depuis 1962, d'une dictature à l'autre. paris , la table ronde , 1975.
- Adeed Dawisha: the Assambled State, Communal Conflicts and Governmental Control in Iraq (in :Ethnic Coflict and InternationalPolitics in the Middle East p.61, Edited by: Leonard Binder, Press University of Florida, USA 1999.) .
- H . Dekmejian : Islam in Revolution Fendementalism in - the Arabe word P. 177 F.E.D Syracuse university Press 1985 .
- Shibly Telhami : Power, Legitimacy and Peace-Making in - Arabe coalitions (in : Ethinc:Shibly Telhami International Politics in the Middle East P . 51).

10- المجلات بالفرنسية

- L'intelligent , N° 2243 , 4-10 janvier 2004 ,Edition Afrique du Nord , Bouteflika- Benflis , Le Match .

الـــــــــــــــفهرس

مقدمة البحث و إطاره المنهجي ص1

1- المقدمة ص2

2- الإطار المنهجي.....ص3

2-1 دواعي الاختيار

- الموضوعية

- الداتية

2-2 أهداف البحث

- الهدف العام

- الهدف التفصيلي

2-3 المجال الزمكاني للبحث

2-4 الصعوبة المعترضة في البحث

2-5 الإشكالية العامة

2-6 فرضيات اختبار الإشكالية

2-7 المنهجية المتبعة

2-8 التقنيات المستعملة

الباب الأول :التأسيس النظري و القومي للصراع.....ص7

الفصل الأول : مفهوم ونظريات و مدارس الصراع ص8

1- مفهوم الصراع

2- نظريات و مدارس الصراع

الفصل الثاني : الصراعات السياسية في العالم العربي ص12

مقدمة

1- جذور الصراع
1-1 أسباب تاريخية
1-2 أسباب أخلاقية
1-3 أسباب ايديولوجية
1-4 أسباب اجتماعية
1-5 اسباب اقتصادية
1-6 أسباب ثقافية
1-7 أسباب خارجية
2- أشكال الشرعية السياسية ص19
3- تناقضات التعامل مع الصراع ص22
4- تعاملات السلطة مع الصراع ص25
5- تعاملات المعارضة مع الصراع ص27
6- نتائج التعاملات المتناقضة مع الصراع.....ص28
7- ملخص بعض الرؤى في علاقات الصراع بمستقبل الدول العربية.....ص32
- وجهة نظر محمد مختار الشنقيطي
- وجهة نظر محمد جابر الأنصاري
- وجهة نظر عبد الإله بلقزيز
- وجهة نظر عدنان السيد حسين
8- الجيش والسلطة في الوطن العربي.....ص37
8 -1 جيش للسلطة
8-2 سلطة الجيش
8-3 الجيش الأهلي
9المثقف العربي والصراع السياسي.....ص40

خلاصة الباب الأول..... .....ص42
الباب الثاني : مظاهر الصراع السياسي بالجزائر و تأثيراته على الديمقراطية...ص43
الفصل الأول : مقدمة تعكس جذور و أطراف الصراع السياسي بالجزائر...ص44
1- جذور و أطراف الصراع
1-1 المنظمة الخاصة
1-2 اللجنة الثورية للوحدة و العمل
1-3 لجان 22 -5-6-9
2- الإشكالية العامة وفرضيات اختبارها.....ص51
الفصل الثاني : الثورة و صراع الأضداد 1954- 1962 .....ص53
مقدمة
1- الأحزاب الأخرى و الانضمام لجبهة التحرير بين الظاهر الائتلافي و الخفي الصراعي.....ص54
2-مؤتمر الصومام – محاولة هيمنة السياسي الفاشلة ، و بداية الصراع ص56
3- ردود فعل الجناح العسكري – رفض الهيمنة ص58
الفصل **الثالث: مراحل الحكم و صراع الأضداد 1962- 1989** ص69
1-الرئيس احمد بن بلة 1962-1965
2- الرئيس هواري بومدين.1965-1978..... ص71
3- الرئيس الشاذلي بن جديد1979- 1992.....ص79
الفصل الرابع : أزمة الديمقراطية بين أعطاب الماضي و ضرورات المستقبل 1989-2004 .....ص89
1- توقيف الانتخابات والمرحلة الانتقالية1992-1995
محمد بوضياف- علي كافي – اليمين زروال
2- الرئيس اليمين زروال 1995 – 1998.....ص92

3- بعض المؤشرات المساعدة على فهم النظام السياسي الجزائري
من جدول 1 الى 4.....ص93
- قراءة الجداول.....ص96
4- الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999-2004.....ص102
الفصل الخامس : نتائج و آليات الصراع و الحراك الاجتماعي ص105
1- الجيش و السلطة في الجزائر
2- المثقف الجزائري و الصراع.....ص109
2-1 المثقف الجزائري و الاستقلال و التنمية
3- شهادات و حوارات و انتقادات بعض الشخصيات للنظام.....ص117
3-1 حوار لعبد الحميد الابراهيمي
3-2 مثقفون عرب يقرؤون تأثير السياسة على كتابة التاريخ
3-3 الجزائر كانت على وقع التزوير
3-4 كواليس التاريخ "شهادة على اغتيال عبان رمضان "
3-5 انقلاب ضباط فرنسا على جبهة التحرير الوطني
3-6 عبد السلام بلعيد يصرح
3-7 النظام غير قادر على حل مشاكل البلاد
3-8 كلنا في اغتيال نوفمبر شركاء
3-9 آيت أحمد و مهري و حمروش يحاكمون بوتفليقة
- خلاصة منهجية و تحليلية للانتقادات و الشهادات السابقة ص179
4- الملحق القراءة السياسية لبعض النصوص و الصور الكاريكاتيرية.. ...ص187
4-1 نص لسيكولوجية الانسان المقهور . د – مصطفى حجازي
4-2 نقطة نظام لسعد بوعقبة
- قراءة و تعليق لنقطة نظام

4-3 كاريكاتير و قراءتها السياسية
4-4 جدول ملخص لمظاهر الصراع
- تابع لجدول ملخص لمظاهر الصراع
خلاصة الباب الثاني ص197
خلاصة عامة تعكس:الجذوروالنتائج الثقافيةوالأنثروبولوجية لصراعات النخب..ص198
الـــــــــخاتمة ص207
ملخص الأطروحة ص211
قائمة المراجع ص212
الفهرس ص217